

دراسات ٧٤

في العربية قوتاً ونهجاً

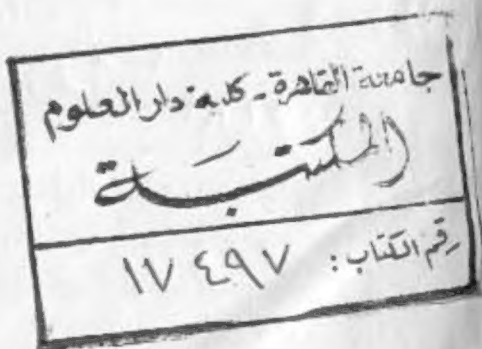
لفضيلة الاستاذ الأكبر

محمد النخعي

شيخ الجامع الأزهر
وعضو المجمع اللغوي في القاهرة
والمجمع العلمي العربي في دمشق

أبحاث الكتاب

القياس في اللغة - حياة اللغة - الاستشهاد
بالحديث - التضمن - تبسيط وضع
المصطلحات الطبية وتوحيدها - حول
تبسيط قواعد النحو والصرف والرد
عليها - الامتناع بما يتوقف تأنيثه على
السمع .



النَّاشِر

مكتبة دار الفنتح

المكتب الإسلامي

دمشق - ص.ب. ٤٧٥
شارع سعد الله الجابري

دمشق - ص.ب. ٨٠٠
شارع الحلبوني

الطبعة الثانية

١٣٨٠ هـ — ١٩٦٠ م

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة : بقلم الاستاذ العلامة محمد بهجة البيطار

كان من حكمة الله تعالى ورحمته أن يَسِّرَ لنا معشر طلاب العلم — بعد وفاة شيخنا علامة الشام الشيخ جمال الدين القاسمي — إماماً حكيماً ألا وهو أستاذنا الشيخ محمد الخضر حسين (رحمهما الله تعالى ورضي عنهما) فقد شملنا بعنايته بعد وفاة صديقه القاسمي (١٣٣٢ هـ) ، وخيرنا فيما نحب أن نقرأه من العلوم والفنون والكتب ، فكان أن وقع اختيارنا — بتوجيه وإرشاده — على كتاب المستصفي في أصول الفقه لحجة الاسلام الغزالي ، وكتاب بداية المجتهد للفيلسوف ابن رشد في فنّ الخلاف ، وصحيح الإمام مسلم في علم الحديث ، والمغنى في العربية لشيخ النحاة ابن هشام ، والكامل في الأدب للمبرّد ، فتولى شيخنا قراءة هذه الكتب على أفضل طريقة ، وأنشأ تعليقات مهمة عليها ، يصحّ أن تكون مرجعاً فيما يشكّل على الباحث في مطالبتها المنوعة ، ومقاصدها العليا . وقد نظمت أبياتاً في ذلك العهد في شأنها ، وقرأتها على أستاذنا الخضر والطلاب في جلسة الدرس ، فأعجبته ، (عليه الرحمة والرضوان) من حيث كونها تاريخاً لمجتمعنا ، وقراءتنا عليه ، وقدّمت إليه نسخة منها ، وها هي ذي :

يا سائلي عن درس ربّ الفضل مولانا الإمام
ابن الحسين التونسيّ محمد الخضر الهمام
سل عنه مستصفي الأصول لليث معترك الزحام
اعني الغزاليّ الحكيم رئيس أعلام الكلام
وكذاك في فنّ الخلاف بداية العالي مقام

اعني ابن رشد من غدا بطل الفلاسفة العظام
وكذلك المغني إلى شيخ النحاة ابن الهشام
وكذا كتاب أبي يزيد ابن المبرّد في الختام
تلك الدروس كما الشمس تير أفلاك الظلام
فتكون منك حقائق المعنى على طرف الشام
فالحق عوضاً به من شيخنا شيخ الشام
وكذا صحيح أبي حسين مسلم حبر الأنعام
فعلية ما ذرّ الغزاة رحمة الملك السّلام .

وقد أشار أستاذنا الجليل في مقدمة هذا الكتاب إلى دراستنا إياه
عليه ، وإلى اقتراحنا جميع أصوله المفرقة ، وإلى استجابته لنا بقوله
(رحمه الله رحمة الأبرار) : واستخدمت القلم في تحرير مطلبهم ، فألفت
مقالات تشرح حقيقة القياس وتفصّل شروطه ، وتدلّ على مواقفه
وأحكامه ، وقد كتبت على هذه الرسالة في عهده ، وأطلعته على كلمتي
فيها ، فراقته ، وأذن لي بنشرها ، وها هي ذي بنصّها :

القياس في اللغة العربية :

أورد المؤلف لهذا الكتاب مقدمات في فضل اللغة العربية ، ومسايرتها
للعلم والمدينة ، وحالها في الجاهلية ، وارتقائها في الإسلام ، وجعله
إياها لغة للشعوب ، وبحث في وجه الحاجة إلى إنشاء مجمع لغوي ليرفع
لواء اللغة العربية في الشرق والغرب ، ثم بعد أن مهد المؤلف تمهيداً
بيّن فيه حاجتنا إلى القياس في اللغة ، عقد فصلاً متمعاً تحت عنوان
« أنواع القياس ، وما الذي نريده من بحثه في هذه المقالات » استهله
بقوله : تجري كلمة القياس عند البحث في معاني الألفاظ العربية وأحكامها ،
فترد على أربعة وجوه :

(١) حمل العرب أنفسهم لبعض الكلمات على أخرى ، وإعطاؤها
حكمها لوجه يجمع بينهما .

(٢) أن يعتمد إلى اسم وضع لمعنى يشتمل على وصف يدور معه
الاسم وجوداً وعدماً ، فتعدي هذا الاسم إلى معنى آخر تحقق فيه ذلك

الوصف ، وتجعل هذا المعنى من مدلولات ذلك الاسم لغة ، ومثال هذا اسم (الخمر) عند من يراه معتصراً من العنب خاصة .

(٣) إلحاق اللفظ بأمثاله في حكم ثبت لها باستقراء كلام العرب حتى انتظمت منه قاعدة عامة كصيغ التصغير والنسب والجمع .

(٤) إعطاء الكلم حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها في نوعها ، ولكن توجد بينهما مشابة من بعض الوجوه ، كما أجاز الجمهور ترخيم المركب المزجي قياساً على الأسماء المنتهية بتاء التأنيث . ثم قال - بعد أن بسط القول في هذه الأقيسة الأربعة التي أوردنا منها ما يدل عليها - « وهذا النوع من القياس والذي قبله - أي الثالث والرابع - هما موقع النظر ، ومجال البحث في هذه المقالات ، واخترت للفرق بينهما التعبير عن الأول بالقياس الأصلي ، وعن الثاني بقياس التمثيل » .

وقد ذكر في القياس الأصلي ما يحتج به في تقرير أصول اللغة ومفرداتها ، وألقى في القياس في صيغ الكلم واشتقاقها نظرة على المصادر والأفعال ومشتقاتها ، كاسمي الفاعل والمفعول وأفعال التفضيل .

وقد استشهد بكلام المحققين على الاحتجاج بالكتاب العزيز ، وفصل القول في القياس على الحديث الشريف ، ثم عقد فصلاً مهماً في الاشتقاق من أسماء الأعيان ، وتصرف العرب فيها ، وأخذهم منها أفعالاً في أوزان مختلفة ، وأسماء فاعلين ومفعولين . وذكر منها اشتقاق الفعل من أسماء الأعيان لإصابتها أو إمالتها (قلت : لعله أو إنالتها ، بالنون كما ذكره من بعد ، ومثل بنحو : شحمه ولحمه : أطعمه ذلك . ص ٦٩) .

وجاء بعده فصل عنوانه « ما هو الاستقراء الذي قامت عليه أصول الاشتقاق » وقد حقق فيه أن الأفعال والمصادر التي لم يسمع لها فروع في الاشتقاق على نوعين :

(١) منها ما لم يتصرفوا فيه على كثرة وروده في محاوراتهم ومخاطباتهم مثل : ويل ، وويح ، ونعم ، ويذر ، وما يماثلها ، فيجب أن تبقى على هيئتها بدون اشتقاق منها ، ولا أدنى تصرف فيها .

(٢) ومنها ما لا يكثر في مخاطباتهم حتى يستفاد من وروده بهيئة واحدة أنهم قصدوا إلى ترك تصريفه ؛ فيصح لنا أن نجري قاعدة الاشتقاق في هذا النوع ، وإن لم ندر أن العرب تصرفوا فيه على هذا الوجه من الاشتقاق ، كاشتقاق فعل واسم فاعل مما سمع مصدره ، أو إحداث مصدر لفعل مسموع مثلاً . ثم أنشأ فصولاً قصيرة وغير قصيرة ، في أنواع الأقيسة الكثيرة ، كأقيسة التمثيل والشبه والعلة ، وأقسام علة القياس ، وأقسام قياس العلة ، وشرط صحة قياس التمثيل ، ومباحث مشتركة بين القياس الأصلي والقياس التمثيلي ، والقياس في الاتصال ، وفي الترتيب ، والفصل والحذف ، ومواقع الإعراب ، وشرط العمل ، والقياس في الأعلام ، ثم ختم الكتاب باقتراح الأستاذ المغربي في الكلمات غير القاموسية ، وجوابه على هذا الاقتراح .

وقد بحث الأستاذ في هذه الفصول جميعها بحث الناظر المستقل المستدل ، فبين في كل منها ما يقبل وما يرد ، وما يقاس عليه وما لا يقاس ، ومذهبه وسط بين المعجبين الذين يجحدون على السماع فيما يمكن إجراء القياس فيه لاستيفاء شروطه ، وبين من يفتاتون على اللغة فيشتقون من عندهم أقيسة لا تستند إلى نصوص لغوية ، ولا قواعد عربية من صرفية أو نحوية ؛ ومن هذه الرسالة يعلم أن المعاجم اللغوية وحدها لا تفيد معرفة الأسس التي يبنى عليها القياس الصحيح من غيره ، لأنها لم توضع لذلك ، بل لابد من الجمع بين معرفة النصوص ، ودراسة القواعد والأصول التي تشتق منها القواعد ، وتجري على مقتضاها الأحكام .

هذا ما كتبه في موضوع العلامة الإمام ، عليه من الله الرحمة والرضوان . والسلام .

دمشق في ٢٨ ذي الحجة ١٣٧٩

٢٢ حزيران ١٩٦٠

محمد يحيى البيطار

دراسات

في العربية وتاريخها

لفضيلة الاستاذ الأكبر

محمد الخضر حنين

شيخ الجامع الأزهر
وعضو المجمع اللغوي في القاهرة
والمجمع العلمي العربي في دمشق

أبحاث الكتاب

القياس في اللغة - حياة اللغة - الاستشهاد
بالحديث - التضمن - تيسير وضع
المصطلحات الطبية وتوحيدها - حول
تبسيط قواعد النحو والصرف والرد
عليها - الامتناع بما يتوقف تأنيثه على
السمع .

جمعه وصححه
علي الرضا التونسي

النَّاشِر

مكتبة دار الفتح

دمشق - ص.ب. ٤٧٥
شارع سعد الله الجابري

المكتب الإسلامي

دمشق - ص.ب. ٨٠٠
شارع الحلبوني

في التخصص • وانشأ جمعية « الهداية الإسلامية » واصدر مجلة
تحصل قص الاسم •

• عين عضوا في المجمع العلمي العربي بدمشق ، وعضوا في المجمع
اللغوي بالقاهرة ، وقدم رسالته العلمية « القياس في اللغة العربية »
التي نال بها عضوية هيئة كبار العلماء •

• عين رئيسا لتحرير مجلة « لواء الاسلام » ، كما ترأس جمعية
« جبهة الدفاع عن أفريقيا الشمالية » • ثم اختير عام ١٩٥٢
لشيخ الأزهر •

• ترك - رحمه الله - آثارا قيمة ، ومؤلفات علمية رائعة - ومن
كتبه المطبوعة : - رسائل الإصلاح (٣ أجزاء) - حياة اللغة
العربية - القياس في اللغة العربية - الحرية في الاسلام - آداب
الحرب في الاسلام - مناهج الشرف - الدعوة الى الإصلاح -
الخيال في الشعر العربي - تقض كتاب في الشعر الجاهلي -
تقض كتاب الاسلام وأصول الحكم - هدى ونور - خواطر
الحياة (ديوان شعر) - هذا الى جانب عشرات المحاضرات
والمقالات ، منها ما طبع في رسائل صغيرة ، ومنها ما زال موزعا
في الصحف والمجلات •

• رحمه الله رحمة واسعة ونفع بآثاره المسلمين •

آمين !

محمد



الْقَيْسُ

في اللغة العربية

يتضمن هذا الموضوع الأبحاث التالية :

مقدمة في فضل اللغة العربية ومسايرتها للعلوم والمدنية - اللغة -
أصل نشأة اللغة - تأثير الفكر في اللغة - تأثير اللغة في الفكر - هل
يمكن اتحاد البشر في لغة ؟ - اللغة العربية لا تسوت - اللغة في عهد
الجاهلية - تأثير الاسلام في اللغة - فضل اللغة العربية - الحاجة الى
مجمع لغوي - تهديد في هل تتوقف اللغة على السماع أو أن واضع
اللغة أبقى طريق القياس مفتوحا للاحاق الكلم بأشباهاها - الحاجة الى
القياس في اللغة - أنواع القياس ، وما الذي نريد بحثه في هذه المقالات -
القياس الاصلي : ما يقاس عليه - القياس على الحديث الشريف - القياس
على الشاذ - القياس على ما لا بد من تأويله بخلاف الظاهر - سبب
اختلافهم في القياس - القياس في صيغ الكلم واشتقاقها : المصادر -
فعله - الافعال - افتعل - باب المغالبة - اسم الفاعل والصفة المشبهة
اسم المفعول - فعل التعجب وأفعال التفضيل - اسم الآلة - مفعلة
الاشتقاق من أسماء الاعيان - الاستقراء الذي قامت عليه أصول
الاشتقاق - قياس التمثيل ، قياس الشبه ، وقياس العلة - أقسام علة
القياس - أقسام قياس العلة - شرط صحة قياس التمثيل - مباحث
مشتركة بين القياس الاصلي والقياس التمثيلي - القياس في الاتصال -
القياس في الترتيب - القياس في الفصل - القياس في الحذف - القياس
في مواقع الاعراب - القياس في العوامل - القياس في شرط العمل -
القياس في الاعلام - الكلمات غير القاموسية للاستاذ المغربي وجواب هذا
الاقتراح .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المؤلف

الحمد لله الذي جعل العربية أشرف لسان ، وأقول كذبه المحكم في
ساليبها الحسان ، والصلاة والسلام على منفتح العرب لهجة ، وأبلغهم
حجة ، وقوم الدعاة إلى الحق محجة ، وعلى آله الأمجاد ، وسحبه
الذين فتحوا البلاد ، ونشروا لغة التنزيل في الأغوار والأنجاد ،
وحببوا إلى الأعجمين حتى استقامت سنتهم على النطق بالفضل .

أما بعد : فكنت أيام دراستي لعلم العربية أمرت على أحكام تختلف
فيها آراء علماؤه ، فيقصرها بعضهم على السماع ؛ ويراد آخرون من
مواطن القياس ؛ وقد يحكى الكاتبون المذهبيين دون أن يذكرُوا الأصول
التي قام عليها الاختلاف ؛ فأرى التسك بثل هذه الأقوال من المتابعة
التي لا ترتاح إليها النفس ؛ ولا سيما حين تذكر أن كثيراً من أصحاب
هذه الأقوال قد تلفوا اللغة وعلومها من كتب قد وضعها أيدينا عليها
أو على أمثالها .

فأخذت أوجه نظري إلى الأصول العالية التي يراعونها في أحكام
السماع والقياس ؛ حتى فطرت بقواعد وفقت على جانب منها في شرح
كلامهم . وألست بجانب آخر من طريق النظر في مجدلاتهم وأساليب
استدلالاتهم .

ولما هاجرت إلى دمشق وشرعت سنة ١٣٣٥ في دراسة كتب
مفتي اللبيب ، بحضور طائفة من أذكى طلاب العلم ، كنت أرجو

في تحرير المسائل المصنفة بالسماع والقياس إلى تلك الأصول المبررة في
المسئلة التي أخرج على يومئذ أولو الجهد منهم جميع هذه
الأصول المتفرقة ليكونوا على بينة منها ساعة المطالعة . فشكرهم .
وأنشأ في تلخيصهم في تحرير مطلبهم . فألفت مقالات تشرح حقيقة القياس
وتفصل شروطه ، وتدل على مواقفه وأحكامه .

ثم عرفت منذ عهد قريب إلى تلك المقالات . فزيت جلتها فحاج
إلى تهذيب . وفصولاً تقول هل من مزيد ؟ فوجدت العلم للتهذيب .
وأضفت إلى تلك الفصول بعض ما يسع به طاعتها . وبكبر به فائدتها .
بل عقدت فصولاً أخرى لمسائل من أهمت علوم العربية بشاغلها
موضوع القياس والسماع .

ولا أدعى إلى أخذت بجمع هذا الموضوع لأسمى . وبلغت في
بحثه الأمد لأقصى . دونه واسع المجال . متراعى الأطراف . يستلزم إلى
كل باب من أبواب العربية صلة . ويكاد ذكره يجري عند تحصيل كل
مسألة . وإنما هي أقوال لبعض شدة العربية استغنيا . وأراء خفوت على
الفكر فتقبتها . ولقني بأن باعاً - أيها القارئ - في علوم العربية
غير قصير . ونصيحتك من الأمام بأبوابها ودرس مسائلها غير يسير . ولم
أذهب في بسط القول وضرب الأمثلة مذهب من ينصرف في مقام
الاقتصاد . ويكتفل سمعت بما يثبت الحديث المعاد . والله المستعان على
بلوغ المرام . والمستعان به من كبرية الفكر وفصول الكلام .

محمد الخضر حسين

المدخل

فصل اللغة العربية

ومسايرتها للعلوم والمدنية

في الكتاب ما يترك إحدى الحواس ، فيولد في الذهن صورة شيء آخر غير محسوس بالفعل ، كالدخان المشاهد على بعد ، يولد في أذهاننا صورة النار ، والنار غير ظاهرة لأبصارنا ، وكالاحمرار يبدو على الوجه فجأة فيحضر في أذهاننا معنى الخجل ، ولم يكن قبل ظهور هذا الاحمرار حاضرا ، وكلفظ الأسد يحضر في أذهاننا صورة الحيوان المنقرض ، وهذا الحيوان غير حاضر عندما يترك اللفظ أساعنا .

ولا شيء يدل آخر بطبيعته حتى يكون مجرد وجوده كافيا في الدلالة ، وإنما توجد الدلالة بعد العلم بما بين الشيئين من رابطة ، ونولا ملاحظة هذه الرابطة لما اقترن شيان في الذهن على أن هذا دال ، وذلك مدلول له . فالأوضاع البدنية كتقطيب الوجه ، تدل على بعض أحوال نفسية كالغضب ، وهذه الدلالة لا تتحقق إلا عند من عرف - بطريق التجربة مثلا - أن تلك الأوضاع البدنية والأحوال النفسية يرتبطان في الوجود ، وهذا هو الذي يسكنه أن يلاحظ هذا الارتباط ، فتقترن تلك الأوضاع البدنية والأحوال النفسية في ذهنه ، أولاهما بصفة دالة ، وأخرهما بصفة مدلول عليها .

والدالة : أن دلالة احمرار الوجه على الخجل طبيعية ، فعلى معنى أن احمرار الوجه يرتبط بالخجل بقانون طبيعي ، أما نفس الدلالة فإنها

لا تتحقق إلا بعد أن يكون التأخير قد علم أن استمرار الوجه ينشأ عن
تخيل . وهذا العلم إنما يحصل من نحو التجربة أو التلقين .

وعلى هذا النحو يجري حال الأمور التي لا يرتبطها بها تدل عليه
فانون طبيعي . وإنما هو العرف والاصطلاح . فإذا رأينا علماً على شاطئ
البحر عرفنا أن هناك سفينة . ومن البين أن لا رابطة بين العلم ووجود
سفينة بالمرسي غير تلك الرابطة الذهنية الناشئة من اصطلاح الناس على
أن يرفعوا على السفن أعلاماً .

ومن هذا الوادي دلالة الألفاظ على المعاني . فإن المعنى لا يحضر
عند النطق باللفظ ، ولا يحضر حضوراً تنشأ عنه فائدة إلا أن يسبقه العلم
بأن هذا اللفظ قد وضع ليدل على هذا المعنى . وإن المتكلم به من
يحذو في الكلام حذو هذا الوضع .

اللغة :

اللغة — كما قال ابن جني — أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم .
وهي مزية عرف بها الإنسان . ولم يعرف في البشر أمة ليس لها لسان
تعبّر به عن حاجاتها . وقد حاول بعض الباحثين أن يثبت من تركيب
أدمغة أشخاص عاشوا في القرون الخالية أنهم كانوا محرومين من هذه
المزية . فلم يستطع أن يقيم على ما يقوله دليلاً تام المقدمات صحيحة
الإنتاج كما أن العلم لم يستطع أن يثبت لغز الإنسان من الحيوان
لغة تخاف . وفي دائرة المعارف الانكليزية أن هذه المسألة لا تزال
تحت البحث .

أصل نشأة اللغة :

تصدى للبحث في أصل نشأة اللغات كثير من الفلاسفة والمتكلمين
واللغويين . وذهبوا في البحث مذاهب شتى : هذا يقول مصدرها
التوقيف من الله ، وذلك يقول مبدؤها الطبيعة ، وآخر يقول منشؤها

الاصطلاح والروايات . والمائلون ان مبدأ اللغز التوفيق لا يكرون
 ان تعدد اللغات ونسوها من بعد . كان بطريق الاصطلاح وعلى حسب
 الحاجة ورجح ابن حزم في كتاب الاحكام ان أصلها التوفيق من الله
 تعالى ، ثم قال : ولا نكر اصطلاح الناس على إحداث لغات شتى بعد
 ان كانت لغة واحدة ونفوا عليها . بها غشوا ماهية الاشياء وكنياتها
 وحدودها . ثم قال : ولا ندري أي لغة هي التي وقف آدم عليه
 السلام عليها أولاً .

وليس في أدلة هذه المذاهب ما يحصل النفس في قرارة من علم
 لا يحاط به وب . ونضرب ما وصل اليه الباحثون اليوم ان الناطق في
 اللغة متى توصل في انوارها الى أقصى ما يسعه التاريخ . يصل الى
 شذوذ في تركيب الكلمات أو تركيب الكلام . بحيث يعتقد ان هذه
 اللغة لم تبلغ حالتها الحاضرة إلا بعد ان تقلبت في أطوار مروت عليها
 تحديداً . فمن الصعب على الفيلسوف أو المفكر أو المؤرخ ان يحكم
 في أصل نشأة هذه اللغات حكماً فاصلاً . وانما يستفيد من بحثه في
 اللغات التي بين يديه انها تكون في أول انوارها قليلة الكلمات غير
 متنوعة الأساليب . ثم تغز مادتها وتتعدد أساليبها . على حسب ما يكون
 للناطقين بها من ثقافة أو حضارة .

تأثير الفكر في اللغة :

لفكر أثر في اللغة عظيم . ولولا الفكر لفقدت اللغة خواصها .
 ولم يكن لوجودها أية فائدة . فان الفكر هو الذي يربط اللفاظ بمعانيها
 فيعبد اليها وهي أصول فارغة . فيردها كالأصداف تحل من درر
 المعاني ، ما يبهز العقل ، أو كالأغصان تحل من أشجار ما تستهيه النفس .
 والفكر هو الذي يتوصل به الإنسان الى توسيع نطاق اللغة وتنظيمها
 فيدخل فيها عند الحاجة كلمات جديدة . أو يبتدع فيها أساليب طريفة .

ويضع لها قواعد تساعد الناس على تعلمها : وتحفظهم من الخطأ عند
النطق بها .

ومن قواعد تأثير الفكر على اللغة أن اللغة لا يرفع شأنها وتظهر
فصاحتها لفظها ونغزارة مادتها وحسن بيانها : إلا أن عدد أربابها رجالات
ذوي عقول نيرة وقرائح جيدة .

تأثير اللغة في الفكر :

للفكر تأثير في اللغة كما نسلنا إليه . وهذا لا يسع من أن يقول
لغة تأثير في الفكر من بعض الوجوه . فبيان هذا أن العلم يربط
الأخلاق تهذيباً ، والأخلاق المهدبة - كالشعر على أصول البحث .
والإنصاف في المحاورة - دخل في توسيع دائرة العلم أو تحصيل ما يسلك
من مباحثه .

تؤثر اللغة في الفكر من جهة أن المعاني لا تسير ولا تخرج في
وضوح إلا أن يشار إلى كل معنى بلفظ بخصه . فاللغة وسيلة إيضاح
المعاني الغامضة . وتنسيق المعاني المختلفة . والرجل الذي يريد أن
يقوى المعنى في صورة منتظمة . يفكر في اختيار الألفاظ والأساليب
أكثر من أن يبالي أن تقع صور المعاني في ذهن مخاطبه بجهة مختلفة .

وتأثير اللغة في وضوح المعنى وتنظيمه في ذهن المخاطب أمر لأسبغة
فيه . والذي يمارس التدريس أو التحرير . قد يحس في نفسه معاني
مبجلة أو مختلفة . فيأخذ في معانيتها باليسر أو التنسيق . وإنما
يستعين على بسطها أو تنسيقها بكلام نفسي . وليس هذا الكلام
النفسي إلا صور اللفظ لغوية تسرب من قوة الحافظة إلى المفكرة .
فللغة تأثير على الفكر من قبل أن يعبر عنه باللفظ أو السان .

واللغة تصور ما يحضر في الفكر من المعاني . وهي التي تجعل المعاني
مضمومة باقية ، وكذلك يقول أحد الفلاسفة : الأفكار التي لا تودع

في اللفاظ كالتراكيب التي لا يروق إلا الصوت .

ولا تقتصر اللغة على نطق ما يجري في قلوب الأجيال الماضية من المعاني الحيوية . أو الآراء العلمية أو الأدبية ؛ بل تنقل اليانصيب التفكير ؛ ومن الواضح أن الأقوام يختلفون في طرق التفكير ؛ وطرق التفكير كل قوم مبتوت في لغاتهم . ومدلول عليه بأساليب مخاطبتهم .

هل يمكن اتحاد البشر في لغة ؟

يقول الباحثون في اللغات : كانت اللغات في أول الأمر فقيرة مختلفة . إذ كان لكل جماعة صغيرة من البشر لسان خاص . وبكثرة اختلاط صوف البشر وانسراخهم في المنافع أخذ بعض اللغات يقترب من بعض بل أخذ بعضها يندمج في بعض فقل عددها واتسع نطاق بعضها .

ثم رأى بعض علماء أوروبا مثل (ديكاوت) أن تعدد اللغات أدى إلى صعوبة التفاهم بين الأفراد المختلفة الشعوب . وهذا ما يجعل سير المدنية بطيئة . فارتأوا وضع لغة جديدة لتكون لسان البشرية جميعا . وقد سعى لانتد هذا الرأي الطبيب البولوني : لودفيج زامنهوف .

وقد اعتد في تأليفه على ثمانية وعشرين حرفا . ووضع له سبعة عشرة فعلا . ومعظم كلماته من اللغة الرومانية والانكليزية . وفي العالم جميعات تدعو لهذا اللسان بدارونها نحو ١٧٧٦ جمعية . وفي ألمانيا أحدثها من هذه الجمعيات ٤٤ جمعية مركزها الرئيسي في مدينة لايبسيك والجمعيات العالم كلها مركزان أساسيان أحدهما في جنيف . والآخر في باريس وفي أوروبا وأمريكا والصين واليابان صحف تصدر بهذه اللغة . وفي دائرة المعارف الألمانية أن عدد الذين يتكلمون بها يقرب من مائة وثلاثين ألفا .

وإذا أمكن انتقاد لسان من اللغة حتى يعرفه جميع الأمم زيادة على ما يعرفون من لغاتهم القومية ، فمن الصعب جداً أن يستمر بين الشعوب على اختلاف مواطنها لغة تستوى على السنتها ، وليس على آثار لغتها فإن اللغة لأبعد لأصول الفكر والاحساس ، ومن من سبل الى أن تتحد الأمم في تفكيرها وإحساسها .

اللغة العربية لا تموت :

ليس من الهين أن توضع لغة تتلقاها كل الأمم بتقبل على معنى أن تهجر لغاتها ، فقيم هذه اللغة مكانها ، وإذا فرضنا أن شعوباً عربية راضية أن تتخلى عن لغتها ، فإن الشعوب الذين يفتنون باللغة العربية أحرم الناس على حياة لغتهم ، فمن المطال أن ندلوها بها لغة أخرى وإن تضافر على هذه اللغة أهم الأرض جميعاً .

تأبى هذه الشعوب هجر اللغة العربية ، حول السنتها إلى لغة أخرى ، تأبى ذلك لأنها لغة القرآن ، الذي هو معجزة الرسالة ومطلع الهداية ، ولأنها تملك من فصاحة الكلم ، وحكمة الأساليب ، وغزارة المادة ما يجعل خطيبها أو شاعرها أو كاتبها المجلى في حلبة البيان ، فلو راضت هذه الشعوب الإسلامية في اللغة العربية كساد فرائط في جنب الله ، واضاعت من يدها لساناً بلغ في الإبداع أقصى ما يمكن أن قبله

لغات بني الانسان .

كتب جول فرن ، قصة خيالية ^{١١} بناها على سياح يخرقون طبقات الكرة الأرضية حتى يصلوا أو يدنوا من وسطها ، ولم أرادوا العود إلى ظاهر الأرض بدا لهم أن يتركوا هناك أثراً يدل على مبلغ رحلتهم فنشعوا على الصخر كتابة باللغة العربية ، ولم سئل جول فرن عن وجه اختياره اللغة العربية ، قال أنها : لغة المستقبل ، ولا شك أنه يسوت غيرها ، وتبقى حية حتى يرفع القرآن نفسه .

١١ من مقال « عليك باللغة العربية » للاميرال المحمود عبد السلام .

اللغة في عهد الجاهلية :

كانت اللغة في عهد الجاهلية تعبر عن حاجات القوم وما تجود به
فرائحهم أو يجرى في مخيلاتهم من صور المعاني . فما كانوا يحسوا
شخصاً في لغتهم ، وإنه لتري المذاهب التي كانوا يطلقون فيها أعنتهم .
كالنخز والنسيب ، فسيحة الأرجاء الى أقصى ما يمكن أن يبلغه الناسي ،
في مثل بيتهم ، الآخذ من المعاني المحسوسة أو المعنوية مثل مأخذهم ،
ومن نظر في شعرهم وخطبهم ومجذراتهم . وجد من جودة تصرفهم
في المعاني وحسن سبكهم للألفاظ ما يدل على أنهم كانوا يرسلون الفكر
والخيال ويصوغون ما شاءوا من المعاني ، فيجدون في ألفاظ لغتهم
وأساليبهم قوة معدهم على أن يقولوا فيبدعوا . وإليك مثلاً من أبداعهم
في الفخر بالبسالة والثبات في حومة الوغى . قال ودالك بن ثيل المازني
يخاطب بني شيان :

رويد بني شيان بعض وعيدكم
تلاقوا غدا خيلى على سَفَوَان
تلاقوا جياداً لا تحيد عن الوغى
إذا ما غدت في المأزق المتداني
عليها الكساء الفسر من آل مازن
ليوث طلعان عند كل طلعان
الافوهم فعرفوا كيف سبرهم
على ما جنت فيهم يد الحسدان
مقاديم وصبالون في الروع خطوهم
بكل رقيق الشفرتين يسان
إذا استنجدوا لم يسألوا من دعاهم
لأية حرب أم بأى مكان

هذه الأبيات إبدان بالحرب . استجده السحر بنى ، من التهكم .
 فقال : « رويد بنى شيان بعض وعيدكم » وإنما كان عليه الكف عن
 بعض وعيدهم تهكما ، لأن هذا الضب لأنه أن يصدر من يعتقد فيهم
 على تنفيذ كل ما يوعدون به . وبعد أن نفاظر بكبريهم والرغبة من
 وعيدهم على وجه التهكم فاجأهم بإنذار بليغ هو لناؤهم فربما لم يره
 بتمكن المنسى « سنوان » فقال : « تلاقوا عدا خيلي على سنوان » .
 ثم وصف هذه الخيل بأنها متدربة على الحروب عن شياطين من
 مضائقها فقال :

تلاقوا جياداً لا تحيد عن الوغى
 إذا ما غدت في المأزق المتداني
 وليس الخيل كدلة لتضر إلا أن تكون أعنتها في آفة رجال
 لا يلوون جباههم عن طعان . لذلك أردف هذا البيت بقوله :

عليها الكساء الفرس من آل مازن
 ليوث طعان عند كل طعان
 وفي وصفهم بالغر إساءة إلى شاهد من سواعد قوة الجيش وعمو
 ملاذة الوجه ووضاءته عند لقاء الأقران . وقال : « عند كل طعان » ليدل
 على أن الشجاعة قد أشرقت في قلوبهم فلا تتأخر عنهم في موطن ، ولا
 تغيب عنهم في حال ، وعزز هذا البيت بقوله :
 أقومهم فتمموا كيف مسيرهم

على ما حبس فيهم يد الحسدون
 ليدل على أن خلق الصبر فيهم دقيق العزى واسع المدى ، وليسوا
 ممن يرفون إلى الحروب زفيف النعام حتى إذا مال عليهم أمدها . وكثر
 بالاقوه من مكارهها . فسجروا من صحتها ، ومنوا بالمسيوف إلى
 نضادها . وفي الناس أولوا شجاعة ولكن شجعانهم لا تتجاوز بهم أن

يَسْتَوُوا أَيْدِيَهُمْ عَلَى قَدَرِ مَا تَنَالَهُ سِيُوفُهُمْ أَوْ رِمَاحُهُمْ . فَتَقْصِدُ الشَّاعِرُ
إِلَى أَنَّ يَدَهُ عَلَى أَنْ قَوْمَهُ لِيَسُوا مِنْ هَذَا الصَّنَفِ : فَقَالَ :
إِذَا اسْتَجَبَدُوا لَمْ يَسْأَلُوا مِنْ دَعَاهُمْ

لَايَةُ حَرْبِ أُمِّ بَأْيٍ مَسْكَانَ

فَذَخِيرَ أَنَّهُمْ كَالْجُنْدِ مَتَّحِبُونَ لِلْخَوْضِ فِي غَمَارِ الْحُرُوبِ . وَلَا يُزِيدُونَ
عَلَى أَنْ يَسْعُوا نَدَاءَ مَنْ يَسْتَجِدُّهُمْ فَيُطِيرُوا إِلَى مَا يَنَادِيهِمْ لَهُ غَيْرَ سَائِلِينَ
عَنْ سَبَبِ الْحَرْبِ أَحَقُّ هُوَ أَمْ بَاطِلٌ . وَلَا عَنْ مَكَانِهَا أَقْرَبُ هُوَ أَمْ بَعِيدٌ .
تَأْثِيرُ الْإِسْلَامِ فِي اللُّغَةِ :

طَلَعَ الْإِسْلَامُ عَلَى الْعَرَبِ وَفِي هِدَايَتِهِ مِنَ الْمَعَانِي مَا لَمْ يَكُونُوا يَعْلَمُونَ
بِلِ فِي هِدَايَتِهِ مَا لَمْ تَفْرِ اللُّغَةُ يَوْمَئِذٍ بِالدَّلَالَةِ عَلَيْهِ ، فَعَبَّرَ عَنْ هَذِهِ الْمَعَانِي
بِأَلْفَاظٍ أَزْدَادَتْ بِهَا اللُّغَةُ نَسَاءً . وَمِنْ الْجَلِيِّ أَنَّ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ وَالْحَدِيثَ
النَّبَوِيَّ قَدْ سَلَكَ فِي الْبَلَاغَةِ مَذَاهِبٌ يَنْتَقِعُ دُونَهَا كُلُّ بَلِيغٍ . ثُمَّ أَنْ فَتَحَ
الْمُسْلِمُ الْكَبِيرَةَ كِبَادَ الْفَرَسِ وَالرُّومَ زَادَ مَجَالُ اللُّغَةِ بَسْمَةً بِمَا نَقَلَ إِلَيْهَا
مِنَ الْمَعَانِي الْعَلِيَّةِ أَوْ الْمَدْنِيَّةِ ، فَتَفَضَّلَ الْإِسْلَامُ عَلَى اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ يَظْهَرُ فِي
غَزَاوَةِ مَادَتِهَا . وَبِرَاعَةِ أَسَالِيْبِهَا . وَاتِّسَاعِ مَذَاهِبِ بَيَانِهَا ، وَكَثْرَةِ الْأَغْرَاضِ
الَّتِي يَتَسَابَقُ إِلَيْهَا فِرْسَانُ الْخُطَابَةِ وَالْكِتَابَةِ .

فَضْلُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ :

لِللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ فَضْلٌ مِنْ جِهَةِ اعْتِدَالِ كَلِمَاتِهَا . فَإِنَّهَا نَجْدٌ أَكْثَرُ أَلْفَانِهَا
قَدْ وَضَعَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، وَقَلٌّ مِنَ الثَّلَاثِيَّ مَا وَضَعَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ
وَأَقَلُّ مِنَ الرَّبَاعِيِّ مَا وَضَعَ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ . وَلَيْسَ فِي اللُّغَةِ كَلِمَةٌ ذَاتُ
سِتَّةِ أَحْرَفٍ أَصْلِيَّةٍ ، وَقَدْ جَاءَتْ أَلْفَاظٌ قَلِيلَةٌ جَدًّا عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ أَوْ
عَلَى حَرَفَيْنِ .

وَلَهَا فَضْلٌ مِنْ جِهَةِ فَصَاحَةِ مُفْرَدَاتِهَا . فَلَيْسَ فِي كَلِمَاتِهَا الْجَوَارِيَةِ فِي
الِاسْتِعْمَالِ مَا يَثْقُلُ عَلَى اللِّسَانِ أَوْ يَنْبُو عَنْهُ السَّمْعُ . وَلِلْعَرَبِ بَحْسُنٌ

صياغة الكلام أن يصنع من مفرداتها المنوثة الوضاعة قطعاً أو خطأ أو قصائد تسترق الأسباع وتسحر الأبواب . ولعناية العرب بمذنب اللفاظ زعم قوم أن العرب تعنى باللفاظ ، وتغفل المعاني ، وهؤلاء هم الذين رد عليهم ابن جني في باب مستغل من كتاب الخصائص . ومما قل في هذا الباب : « فإذا رأيت العرب قد فسحوا ألفاظهم وحسنوها ، وحسوا حواشيها وهذبوها ، وصقلوا غروبها وأرفعوها ، فلا تزين أن العناية إذ ذاك إنما هي باللفاظ بل هي عندنا خدمة منهم للمعاني وتنويه وتشريف ، ونظير ذلك إصلاح الوعاء وتحسينه ، وتركته . »

كانت اللغة الفارسية في الشرق هي التي يمكن بها لها من فصاحة وحسن بيان أن يوازن بينها وبين اللغة العربية . وقد شهد بعض الأعاجم الذين عرفوا اللغتين بأن العربية أرقى مكانة وألطف مسالك . قال ابن جني في الخصائص : « إذا نال علماء العربية من أصله أعجبي وقد تدرب قبل استعراجه . عن حال اللغتين فلا يجمع بينهما . بل لا يكاد يقبل السؤال عن ذلك ، لبعده في نفسه ، وتقدم لطف العربية في رأيه وحسه . سألت غير مرة أبا علي عن ذلك . فكان جوابه عنه نحواً مما حكيت . » وقد استدلل بعض علماء الأدب بما كتبه أرسطو في الشعر على أن الشعر العربي أرقى من الشعر اليوناني ، قال حازم في كتاب المناهج الأدبية (١) :

« ولو وجد أرسطو في شعر اليونان ما يوجد في شعر العرب من كثرة الحكم والأمثال والاستدلالات واختلاف ضروب الإبداع في فنون الكلام لفظاً ومعنى . وتبحرهم في تصانيف المعاني وحسن تصرفهم في وضعها ووضع اللفاظ بازائها . وفي إحكام مبانيها واقتراقاتها . وطلب التفاتهم وتساياتهم واستطراداتهم وحسن مأخذهم ومنازعهم . وتلاعجهم

(١) توجد نسخة من هذا الكتاب بالمكتبة الصادقية في تونس

بالأقوال المخبئة كيف سادوا ، لزيد على ما وضع من القوانين الشعرية ،
هذه شهادات صادرة من يعتقدون أن اللغة العربية فضلاء من جهة
لها اللسان الذي نزل به القرآن الكريم . وإليك شهادات من لا يؤمنون
بالقرآن . وإنما ينظرون إلى اللغة من ناحية حسن البيان . فليست شرق
« أرنت رينان » في كتابه تاريخ اللغات السامية :

« من أعرب المدهشات أن تبت تلك اللغة القوية ، وتصل إلى
درجة الكمال وسط الصحاري عند قمة من الرحل . تلك اللغة التي تافت
أخواتها بكثرة مفرداتها ودقة معانيها وحسن نظم مبانيها . وكانت هذه
اللغة مجهولة عند الأمم . ومن يوم علمت ظهرت لنا في حلال الكمال إلى
درجة أنها لم تتغير أي تغير يذكر . حتى إنها لم يعرف لها في كل أقطار
حياتها لا مقولة ولا شيخوخة — لا تكاد نعلم من شأنها إلا فتوحاتها
وانتصاراتها التي لا تبارى . ولا نعلم شيئا لهذه اللغة التي ظهرت
للباحثين كاملة من غير تدرج . وبقيت حافظة لكيانها من كل شائبة . »
وقد ذكر محاسن العربية رجال يعرفون غيرها من اللغات الراقية ،
وشهدوا لها بأنها أقرب اللغات انطباقا على النظم الطبيعية . قال المطران
يوسف داود الموصلي :

« من خواص اللغة العربية وفضائلها أنها أقرب سائر لغات الدنيا
إلى قواعد المنطق . بحيث إن عباراتها سلسلة طبيعية . يهون على الناطق
صافي الفكر أن يعبر فيها عما يريد من دون تصنع وتكلف . بالباع
ما يدل عليه القانون الطبيعي . وهذه الخاصية إن كانت اللغات السامية
تشارك فيها مع العربية في وجه من الوجود . فقلنا نجدها في اللغات
المسماة « الهندية الجرمانية » ولا سيما « الأفرنجية منها » . »

لندع الحكم بين اللغة العربية وأي لسان أعجبي لمن يعرف العربية
التفصي ويعرف ذلك اللسان الأعجبي . فهو الذي قد يصغي إليه الناس

متى آفسو فيه الإنصاف . ويتلقون حكمه بالتبؤل . والذي أقوله وأنا على بينة مما أقول : ان أساليب اللغة العربية أقرب إلى النظم الطبيعية من اللسان الألماني . فإن في اللسان الألماني ضروباً من التصرف يفقد بها الكلام ترتيبه الطبيعي . وليس لهذه الضروب في العربية الفصحى من تشبه . وسنلم بسىء من أمثلة ذلك في بعض فصول هذا الكتاب .

الحاجة الى مجمع لغوى :

قد أرى ان اللغة العربية باللغة من حسن البيان ما ليس بعده مرتقى . وكانت تجري مع العلوم والحضارة جنباً لجنب . فلا يقف علم أو خطيب أو شاعر . إلا وجد في غزارة مادتها وإحكام أساليبها ما يسكنه من إبراز الحقائق أو التخييلات في برود ضافية محبزة . ثم أدركنا نقص منذ حين . وأخذت تتباطأ في مسيرة العلوم والمدنية . حتى تقدمها كثير من اللغات النامية . وأصبحت هذه اللغات تجول في كثير من العلوم والفنون . وتعبّر عن معان ثقف دونها اللغة العربية صامتة .

ونم تقع اللغة العربية في هذا التباطؤ ثقلة مفرداتها . أو ضيق دائرة تصرفها . أو إبايتها نقل بعض كلماتها عن معانيها الأصلية الى معان أخرى تناسبها . ولو كان نشىء من هذا دخل في تباطها . لعذرنا أولئك الذين يحاولون صرف اللسان عنها . ويدعون الى أن تأخذ كل جماعة بلغتها المعتلة المشوهة . ولعذرنا أولئك الذين يدعون الى استعمال الالتفاف الأعجبية . وحشرها في منشآتنا وأشعارنا وخطبنا ومحواراتنا وانا غلة ذلك النقص غفلة المعهود اليهم بالقيام على حياة اللغة ومسايرتها للعلوم والفنون والمدنية .

والوسيلة التى تنهض باللغة . وترفعها الى مستوى اللغات الراقية . هى الوسيلة التى نهضت بتلك اللغات الحية . وجعلتها تسير مع العلم والحضارة كتنفأ لكتف . أعنى تأليف مجمع لغوى ينظر فيها تجدد أو

يتجدد من المعاني . ويضع لكل معنى لفظاً يناسبه ؛ ولا عجب أن تكون اللغات الأجنبية الراقية قائمة بحاجات العلم والمدينة ؛ وأن يكون باللغة العربية خصاصة من هذه الناحية ؛ فإن أصحاب تلك اللغات قد سبقوا الى عقد المجمع اللغوية منذ أختاب . فالمجمع اللغوي في ألمانيا تألف سنة ١٦١٧ م والمجمع اللغوي في فرنسا تألف سنة ١٧٣٤ م . ولم نس أن كلمات كثيرة حدثت في اللغة العربية لهذا العصر . وتبحت نجرى على "نسة أدبائنا ، وتخطها أقلام كتابنا وهي عربية المبت ، خفيفة الوقع على السمع . آخذة حظها من مناسبة اوضع . ولكن العلوم تدفق تدفق السيل ومقتضيات المدنية تتجدد تتجدد النهار والليل . وكل من المعاني العلمية والمرافق الحيوية يحتاج الى أسماء تلتهم مع سائر اللفاظ العربية التمام الدرر النقية في أسلاكها . وتلك الكلمات المتسار إليها انما هي من صنع أفراد قد تنساق اليهم من نفسها فيقع عليها اختيارهم . وتصادف في الناس حاجة فتسلفها "لستهم . وهذه الطريقة لا تشفى غلة العلم . ولا تملأ للمدنية عيناً . وإنما يشفى غلة العلوم المتكاثرة . ويسأ عين المدنية الزاخرة تأليف مجمع لغوي يسير مع العلوم والمدينة . لا يتأخر عنها طرفة عين .

ذكر ابن حزم في كتاب « الإحكام » : سنة من سنن الكون في سقوط اللغة . فقال : « إن اللغة يستقط أكثرها ويبطل . بسقوط دولة أهلها ودخول غيرهم عليهم في مساكنهم . أو تنقلهم عن ديارهم . واختلاطهم بغيرهم . فإننا نقيده لغة الأمة وعلومها وأخبارها قوة دولتها . ونساق أهلها وفراغهم ؛ وأما من تلفت دولتهم . وغلب عليهم عدوهم . واستغلوا بالخوف والحاجة والذل وخدمة أعدائهم ؛ ففسدون منهم موت الخاضر . وربما كان ذلك سبباً لذهاب لغتهم . ونسيان أنسابهم وأخبارهم . ويبود علومهم ؛ هذا موجود بالمشاهدة . ومعلوم بالاعتل والضرورة » .

وفد ثصاب ابن حزم في حكمه على الأمة التي تقع تحت سلطان
من لا ينطق بلسانها . من أن لغتها تصير الى الخطأ أو ضيع . وهذه
سبلات الأمم التي يجدها الأجنبية في جهلها . وينسكن من أن يبقيا
في جهلها . أما الأمة المتيقظة لوسائل سلامتها وعزتها فانها تندفع في
ابتغاء هذه الوسائل بكل ما تستطيع من حيلة . وتسلك له ما تهتدى
اليه من سبيل . فلا تألوا جهدا في الاحتفاظ بلغتها . والعمل لاعلاء شأنها .
على الرغم من كل من يكيدها . ويرى السهام ليرمي بها مقاتليها . وفي
البلاد التي تنطق بالعربية شعور ساطع في نفوس شيوخها وشبابها .
ومن أثر هذه الغيرة التي تملأ ما بين جوانحهم . وتهزهم أفرادا وجماعات
الى النظر في إصلاح ما اختل من أمورنا . وإعادة ما تقوض من مجدنا .
فنحن على ثقة من أن اللغة العربية سترفع رايها . وتفوق اللغات الراقية
بغزارة مادتها وفضل بلاغتها . وما ذلك من همم أبناءها وضوحهم الى
الحياة المجددة بعيد .



تقديم

لا يكون الكلام عربياً فصيحاً إلا إذا سلت مفرداته ، ومحتد دلالتها ، واستقام تأليفها . أما سلامة مفرداته ففي النطق بحروفها على مقتضى الوضع من غير أن تغير بنقص أو زيادة أو إبدال أو قلب في هيئة ترتيبها ، أو في حال حركتها وسكونها . وأما صحة دلالتها فباستعمالها على وجه مقبول في لسان العرب ، وأما استقامة تأليفها فبانطباعه على أسلوب نسج عليه العرب في مخاطباتهم . ولا تتحقق هذه المطابقة إلا برعاية أحكام التقديم والتأخير ، والاتصال والانفصال ، والحذف والذكر .

وهل تتوقف في استعمال الكلم وتأليفها على معرفة وضعها الخاص ونظما الوارد . بحيث لا نستعملها حتى يشبث لدينا من طريق الرواية كيف نطق بها العرب ؟ أو أن واضع اللغة بقي طريق القياس مفتوحاً فيسوغ لنا أن نلحق الكلم بأشباهاها في هيئة مبانيها ، أو نسق تركيبها . ونسوتئ بينهما في الأحكام إذا أعوزنا السماع ؟

هذا موضع تشعب فيه أنظار الباحثين في العربية ، فبعد انهم على العمل بالقياس ، وتضافر عباراتهم على أنه من مأخذ السعق ، يغمر بعضهم في التعلق به ، ويجري فيه غير عنان ، ولا يجد في نفسه حرجاً من أن يقدد الكلام صبغة العربية . ووقف آخرون عند حد يقرب من موقف الجمد على الرواية في أوضاع الكلم ووجود تأليفها . والطريق الأوسط بين هذين الطرفين وهو ما يبقى على اللغة شعورها

ويسمط في نطاقها يستدار ما يتسوغه الذوق العربي . وتقتضيه العلوم
على اتساع دائرتها . والمدنية على اختلاف أطوارها . وتجدد مرافقها .
ولا تجد عالما أو عسواء بلد امردوا في هذه الجادة . ولم يجيدوا
عنها فكانت جميع أقوالهم في محل الاعتدال . بل ترى القول الحق
والقياس الوسط يدور بين مذاهبهم . فيصيه هذا تارة . ويصيه مخالفه
تارة أخرى . وذلك شأن العلوم التي يكتفى في تقرير قوانينها بالدلائل
الظنية اذا لم يتيسر إقامتها على قرارة اليقين .



الحاجة الى القياس في اللغة

وضعت اللغة ليعبر بها الانسان عما يبدو له من المآرب . ويتردد في نفسه من المعاني . ومن البين جلية أن المعاني تبلغ في الكثرة أن تضيق عليها دائرة الحصر . وتنتهي دونها أرقام الحاسيين . فلم يكن من حكمة الواضع سوى أن وضع لجانب كبير من المعاني ثنائيات عتيقا كالسواء والمطر والنبات والعلم والعقل . وتوصل للدلالة على يقينها بمقاييس قدرها . والكلم التي تصاغ على مثال هذه المقاييس معدودة في جملة ما هو عربي فصيح .

ولولا هذه المقاييس لضاعت اللغة على الناطق بها . فيتع في قيصرة المعنى والفهاة . ويكثر من الاشارات التي تخرج به عن حسن المست والرزانة . ويرتكب التشابه محالها بها افادة أصل المعنى لا كما يستعملها اليوم حلية للمنطق ، ومظهرا من مظاهر البلاغة .

ولو صح أن يضع الواضع لكل معنى لفظا يختص به . لكان الحرج الذي تقع فيه اللغة أن تضيق المجلدات الضخمة عن تدوينها . ويتعذر على البشر حفظ ما يكفي للمحاورات على اختلاف فنونها . وتباين وجوهها .

فالقياس طريق يسهل به القيام على اللغة . ووسيلة تسكن الانسان من النطق بألاف من الكلم والجمل دون أن تفرغ سعة من قبل . أو يحتاج في الوثوق من صحة عربيته الى مطالعة كتب اللغة أو الدواوين الجامعة لمشور العرب ومنظومها .

وقد يخطر على بالك أن في اللغة العربية ثنائيات مترادفات بالغات

في الكثرة أن يكون المعنى الواحد عشرات أو مئات من الأسماء ١١ .
وتوعد لو صرف الواضع هذه المترادفات إلى جانب من المعنى التي تركها
لحكم القياس . وجواب هذا أن للمترادفات في بلاغة القول ، ورمزية
اللفظ الكلم ، والعدد وزن الشعر ، وتسكين القافية ، فضلاً لا يعنى غيرها
فيه غناءها ، فهي من مفاتيح اللغة ، ودلائل سعة بيانها ، فالمترادفات تسد
وجوعاً من الحاجة غير الوجود التي يسدها القياس ، ولا ننسى أن الكثير
من هذه المترادفات قد نشأ من تعدد اللغات ، أو من ملاحظة اختلاف
دقيق في الأحوال والصفات .

هذا وجه الحاجة إلى القياس في صيغ الكلام واشتقاقها ولا يخفى
عليك بعد هذا وجه الحاجة إلى فتح باب القياس في نظم الكلام . وما
يعرض للكلم من نحو التقديم والتأخير ، والاتصال والانفصال ،
والإغراب والبناء ، والحذف والذكر ، فإن تباين الأغراض ، وتشعب
العلوم ، وتفاوت عقول المخاطبين ، واختلاف أذواقهم ، مما يستدعى
إطلاق العنان للمستكلمين يذهبون في البيان كل مذهب قيسم ، ويتعلقون
منه بكل أسلوب مقبول ، حتى يظهر فيهم الخطيب المصقع ، والشاعر
المفلق ، والكتاب المبدع ، والمناظر المنحجم ، والمحاضر الغواص على
الذرة ، والعلامة المنجلى للعباني الغامضة في أجمل الصور .

١١ ذكر صاحب الفاروس في مادة (صيف) ، أن الشريف أسماء تليف
على ألف اسم ، قال : وذكرتها في « الروض المسوف » .

أنواع القياس

وما الذي نريد بحثه في هذه المقالات ؟

تجرى كلمة القياس عند البحث في معانى الألفاظ العربية وأحكامها فتد على أربعة وجوه :

(أحدها) : حل العرب أنفسهم لبعض الكلمات على أخرى ، واعطاؤها حكمها لوجه يجمع بينهما ، كما يقال : عرب الفعل المضارع بالاعراب . وإلى هذا أشار الزمخشري في بعض مقاماته بقوله : « ضارع الأبرار بعمل التواب الأوتاب » ، فالفعل المضارعة الاسم فاز بالاعراب . وكما يقال : دخلت الفاء خبر الموصول في نحو قولهم : « من يتبنى فله درهم » قياساً لموصول على الشرط لمشابهة إياه في إفادة العموم .

وكما يقال : نصبت « لا » النافية للجنس الاسم ورفعت الخبر قياساً على « ان » لمشابتها إياها في التوكيد ، فإن « لا » تأتي لتأكيد النفي . كما تأتي « إن » لتوكيد الإثبات .

والقياس بهذا المعنى واقع من العرب أنفسهم ، ويذكره النحوي نبيها على غلة الحكم الثابت عنهم بالنقل الصحيح . وليس هذا الخرب من القياس داخلاً في موضوع هذه المقالات .

(ثانيها) أن تعد إلى اسم أو صفة معنى يشتل على وصفه يدور معه الاسم وجرداً وعندما ، فتعدى هذا الاسم إلى معنى آخر تتحقق فيه ذلك الوصف ، وتجعل هذا المعنى من مدلولات ذلك الاسم لغة ،

ومثال هذا اسم الخمر عند من يراه موضوعا للمعتصر من العنب خاصة ، وما وضع للمعتصر من العنب إلا لوصف هو مخامرته للعقل وستره ، فإذا وجد عصير من غير العنب يشارك المعتصر من العنب في الشدة المضربة المضرة للعقل ، فإن من يقول بصحة هذا القياس يجعل هذا العصير من أفراد الخمر ويسيه خمرًا تسمية حقيقية لغوية .

وان شئت مثالا آخر فانظر في اسم السارق عند من يقول : أنه موضوع من يأخذ مال الأحياء خفية ، فإنت تجد من ينشئ الغبور لأخذ ما على الموتى من أكلان ، قد شارك من يأخذ أموال الأحياء في وصف أخذ المال خفية ، ومقتضى صحة هذا الضرب من القياس أن تجعل اسم السارق متناولا للنباش على وجه الحقيقة اللغوية ، وتكون هذه الحقيقة قد تقررت من طريق القياس لا من طريق السماع .

وهذا الضرب من القياس هو الذى ينظر اليه علماء أصول الفقه عند ما يتعرضون لمسألة « هل تثبت اللغة بالقياس » .

(ثانيا) الحاق اللفظ بمثاله في حكم ثبت لجا باستقراء كلام العرب حتى انتظمت منه قاعدة عامة كصيف التصغير والنسب والجمع ، وأصل هذا أن الكلمات الواردة في كلام العرب على حالة خاصة ، يستنبط منها علماء العربية قاعدة تخويل المتكلم الحق في أن يقيس على تلك الكلمات الواردة ، ما ينطق به من أمثالها .

١١ من يرى أن القياس في اللغة على هذا الوجه غير صحيح يرى أن الخمر في لسان العرب غير خاص بالمعتصر من العنب ، بل يتناول المنخذ من تمر النخيل بمتنضى الوضع فتكون حرمة ثابتة بنفس الآية أنسا الخمر والميسر والإنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان ، وإذا سلم اختصاص اسم الخمر في لسان العرب بالمعتصر من العنب قال : حرمة المسكر من غير عصير العنب ثابتة بالقواعد الشرعية القطعية والإحاديث الصحيحة النبوية كقوله صلى الله عليه وسلم « كل مسكر حرام »

(رابعيا) اعطاء الكلم حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها في نوعها . ولكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه . كما أجاز الجمهور ترخييم المركب المزجي قياسا على الاسماء المنتهية بقاء التانيث . وكما أجاز طائفة حذف الضمير المجرور العائد من الصلة الى الموصول متى تعين حرف الجر . قياسا على حذف الضمير العائد من جملة الخبر الى المبتدأ . فنقول : قضيت النيلة التي ولدت في سرور . أي ولدت فيها . جاز لك أن تقول : هذا الكتاب الورقة تساوي درهما ، أي الورقة منه بدرهم .

وهذا النوع من القياس والنوع الذي قبله هما موقع النظر ومجال البحث في هذه المقالات . واخترت لفرق بينهما التعبير عن الاول بالقياس الاصلى وعن الثاني بقياس التثليل .

القياس الاصلى

(ما يقاس عليه)

يجمع اللسان العربى تحت اسمه لغات شتى . ولكنها تختلف فيما بينها اختلافا يسيرا ، ووجود هذا الاختلاف منفصلة في كتب فقه اللغة وآدابها ولا تكاد تخرج عن اختلاف الكلمات ببعض حروفها ، أو حال من أحوالها : كالحركة والسكون ، أو الاعراب والبناء ، أو الفاعل والادغام ، أو التصحيح والتعليل ، أو الامالة والتفخيم ، أو ترتيب الحروف ، أو المد والتقصير ، أو الانساق والنقص ، أو الاعمال والاهمال ، التذكير والتأنيث . وقد يكون الاختلاف في بعض اللفاظ من حيث وضعها في لغة لمعنى ، ووضعها لمعنى آخر في لغة أخرى . ومن هنا كرت الالفاظ المشتركة ، أو من حيث استعمال لفظ في لغة لمعنى ، واستعمال لفظ آخر في لغة غيرها لذلك المعنى . ومن هنا اتسع باب الترادف حتى صار للمعنى الواحد مئات من الاسماء . وقد تختلف هذه اللغات في بعض وجود النظم ، كتقديم عامل « كم » الخبرية عليها ، فانه يقدم في لغة . ولا يقدم في أخرى .

تفاوتت هذه اللغات بالجودة وفصاحة اللهجة ، وجميعها ما يصح القياس عليه ، قال ابن جنى في الخصائص : اللغات على اختلافها كتبها حجة ، والناسق على قياس لغة من لغات العرب متصيب غير مخفي ، وقال أبو حيان في شرح التسهيل : كل ما كان لغة لنبييلة صح القياس عليه .
وفضل ما يحتج به في تقرير أصول اللغة القرآن الكريم ، فانه نزل بلسان عربى مبين ، ولا يترى أحد في أنه بالغ في الفصاحة وحسن البيان

الذروة التي ليس بعدها مرتقى . فدأخذ بالقياس على ما وردت عليه
كله وآياته من أحكام لفظية . ولا فرق عندنا بين ما وافق الاستعمال
الجاري فيما وصل إلينا من شعر العرب ومتنورهم . وما جاء على وجه
الغرر به . ولا تتبع سبيل من يحيدون عن ظاهره . ويذهبون به مذنب
التأويل ليوافق آراءهم النحوية . فللرازي في تفسيره « إذا جاورنا
اثبات اللغة بشعر مجبول » فجواز اثباتها بالقرآن العظيم أولى . وكثيرا
ما لوى النحويين متحيرين في تقرير الالفاظ الواردة في القرآن . فدا
استشهدوا في تقريره ببيت مجبول . فرجوا به . وآه شديد التعجب
منهم . فانهم اذا جعلوا ورود ذلك البيت المجبول على وفقه دليلا على
صحته . فلأن يجعلوا ورود القرآن دليلا على صحته كان أولى .

وقال ابن حزم في كتاب الفصل « ولا عجب تعجب من ان وجد
لامرء القيس أو لزهير أو لجريز أو الحطيئة أو الطير مباح أو لمعراي
أسدي أو سلسي أو تيسى أو من سائر أبناء العرب لفظا في شعره . ثم
جعله في اللغة . وقطع به . ولم يعترض فيه . ثم اذا وجد له تعالى خاطئ
اللغات وأهلها كلاما . لم يلتفت اليه . ولا جعله حجة . وجعل يصرفه عن
وجهه . ويحرفه عن موضعه . ويتحيل في حالته عما أوقعه الله عليه .

فمن الحق ان مكانة القرآن الكريم المتناهية في الفصاحة والبلاغة
تقتضى بالاحتجاج به في كل حال . ومن النحاة من ينتزع من المفرد
الذي يقف عليه من كلام العرب حكما لفظيا . ويتخذ مذهباً . ثم تعرض
له آية على خلاف ذلك الحكم . فيأخذ في صرف الآية عن وجهها . ومن
أمثلة هذا أنهم قرروا أن « أن » المصدرية لا يجوز حذفها . وأن نحو
« تسع بالمعبدني خير من أن تراد » يحفظ ولا يقاس عليه . وقد جاء
على نحو هذا المثل قوله تعالى (ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا)
ومقتضى ارتفاع منزلة القرآن في الفصاحة . وأخذ بأحسن طرق البيان

فأنكر بعضهم القراءة ، وذهب بها آخرون مذهب التأويل والتقدير ،
والحق أن تتلقى القراءة المتواترة بالقبول ، ولا نحصل الآية مالا تطيقه
بالاغتها من التعسف في التقدير . فبقينا على ظاهرها . ولا نسلم أن
الفصل في مثل هذا مخالف للنصاحة ، وبالأحرى بعد أن أورد ابن
جنى في الخصائص شواهد متعددة ولا أخل أحدا يعول في مثل هذا
على ذوقه فيقول : إن الذوق يفر من صورة المعنى الذي يفصل فيه
بين المضاف والمضاف إليه بأحد معيولات المضاف . فإن مثل هذا
لا يرجع فيه إلى ملائمة الأذواق الخاصة ، بل مدارد على ما يجري به
الاستعمال ، ويثبت في الرواية . فما نجده واردا في الكلام انفسح نعلم
أنه لا يكدر من مشرب النصاحة العربية . ولا يثلم من سور البلاغة
فتيلا .

ومما يقرب لك أن حكم الفصل بين الكلم لا يرجع فيه إلى الذوق
الخاص ، وأنه عائد إلى ما يسع من كلام المشهود لهم بالنصاحة في تلك
اللغة ، أن اللغات تختلف فيه اختلافا كثيرا ، ففي اللسان الألماني - مثلا -
يفصلون بين أداة التعريف والمعرف بجمل كثيرة . وربما كان الفعل
مركبا من قطعتين . فيضعون القطعة الأولى في صدر الكلام ، ويلفون
الأخرى في نهايته . فيتفق أن يكون بين القطعتين كلمات فوق العشر .
وتراهم يفعلون بين علامة الاستقبال والفعل بجمل متعددة . ولا شبهة
أن ارتباط أداة التعريف بالمعرف ، أو بعض أجزاء الكلمة ببعض ، أو
علامة استقبال الفعل بالفعل ، لا يقل في شدته عن ارتباط المضاف
بالمضاف إليه . ولا ننسى أن المصدر المضاف صلة بعموله تشبه صلته
بالمضاف إليه .

حاول بعضهم الاعتذار عن يقولون في الآية تأتي على وجه يخالف
مذهبهم النحوي : هذا غير مقيس ، أو موقوف على السماع ، فقال :

إن النحاة لما استقرأوا كلام العرب وجدوه على قسمين : قسم اشتهر استعماله وكثرت نظائره فجعلوه قياساً مطرداً ، وقسم لم يظهر لهم فيه وجه القياس نقلته وكثرة ما يخالفه فوصفوه بالشذوذ ووقفوه على السماع لا لأنه غير فصيح بل لأنهم علموا أن العرب لم تقصد بذلك القليل أن يقاس عليه .

وإذا سلموا أن ما جاءت عليه الآية مما يخالف مذهبهم عربي فصيح كان اعتذارهم بأن العرب لم تقصد لأن يقاس عليه ، وهي من بين العنكبوت . وفي صحة القياس على ما ترد به الآيات الكريمة مخالفاً لما اشتهر في كلام العرب ، زيادة في ساليب القول ، وفتح طرق بزرده به بيان اللغة سعة على سعته .



الحديث الشريف

جرى جهور النجدة على عدم الاحتجاج بالحديث الشريف في تقرير الأحكام الشرعية ، وذهب العلامة محمد بن طائفة ، فجرى على الاستسهاد به في أكثر من الأحكام التي خالف فيها الجمهور ، وسبقه إلى مخالفة المخولين في هذا الشأن أبو محمد بن حزم ، فقال غلب الكلام الذي قلناه عنه في الاحتجاج بالقرآن الكريم ، وإذا وجد - يعني الباحث في العربية - لرسول الله (ص) كلامه فقل به من ذلك (أي صرفه عن وجهه ، وحرفه عن موضعه) والله لئذ كان محمد بن عبد الله ليل أن يكرمه الله بالنبوة ، وأيام كان بسكة أقليم بلغا قومه وأصبح ، فكيف بعد أن اختصه الله بالنبوة ، واجتنبه للوساطة بينه وبين خلقه .

وكذا ابن حزم هذا لم يصادف المفضل في رد مذهب الجمهور ، لأن الجمهور لم يستعملوا من الاستسهاد بالحديث النبوي في تقرير أحكام اللسان لاعتمادهم النقص في فصاحة الرسول (ص) ، فهذا لا يحسن على بال أحد ألم بشيء من سيوفه ، فضلا عن غلبه عزولوا أنه كان أصبح من نطق بأصوات ، وتولي من جوامع الكلم رغم السنة النبوية فلا يجزئه فيه أحد شبهة أو جاء من بعده ، وإنما استعملوا من ذلك الشبهة ، وقع في الحديث الشريف من الرواية المعنى ، وفي الرواية من الرواية لم ينتشروا على النطق بالعربية الصحيحة ، والتليل على صرف الرواية في الكتب الحديث بعد اعتمادهم بها ، وجود أحاديث تذهب لما أخذوا كثيرا ، فترى الحديث الواردة في وثقة معينة قد اختلفت ألفاظه في الرواية ، ومن هذه الألفاظ ما يكون جاريا على المعروف في كلام العرب ، ومنها ما يكون مخالفا . وتصرف الرواية في الأحاديث

هذا التصرف لانهم كانوا يوجهون هيبهم الى ما أُودِعَ الحديث من
أحكام وآداب ، فنتى عرف الراوى أن عبارته أحاطت بالمعنى وأخذته
من جوانبه ، فلفظها غير ملزم للألفاظ التي تلتى فيها المعنى "ولاً" .

أما وجهة نظر ابن مالك فهي أن الأصل رواية الحديث الشريف على
نحو ما سمع ، خصوصاً أن أهل العلم قد سددوا في ضبط ألفاظه
والتحري في نقله ، والمجيزون لروايته بالمعنى معترفون بأنها خلاف الأولى
وهذا الأصل يحصل غلبة الظن بأن الحديث يروى بلفظه ، وهذا الظن
كاف في نظير الأحكام النحوية ، على أن الخلاف في صحة نقل الحديث
بالمعنى إنما يجري في غير ما لم يدون في الكتب ، أما ما دون في الكتب
فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير نزاع كما نص على ذلك ابن الصلاح ،
وتدوين الأحاديث وقع في الصدر الأول حين كان أولئك الرواة الذين
يتصرفون في نقل الحديث — على تقدير تصرفهم — من يوثق بهم
ويحتج في أحكام الألفاظ بعباراتهم .

ومما لا ينبغي أن يكون موضع خلاف بين الفريقين أربعة أنواع
من الأحاديث :

(أحدها) ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته ، وبوجه
أعلى ما يمكن لغيره أن يبلغه من حكمة البيان ، فإن المعروف في رواية
الحديث بهذا القصد أن يحفظوا على ألفاظ العالين ليس كقولهم (س)
(حسبى الله) أي اشتد الشراب في الحرب ، (قوله) (ما من مثل
لغة) أي ما من على لسانه وقوله (الذي سمعته من النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا) .

(ثانيها) ما يروى للاستدلال على أنه (س) كذا ينبغي كل قوم
من العرب بلغتهم ككتابته الى همدان ، وكلامه مع ذي النصارى الهذلي
ونظفه الندي وغيرهما .

(ثالثاً) ما يروى لبيان أقوال كان يتعبد بها أو أمر بالتعبد بها
كألفاظ الثنوت والتهنيت وكثير من الأدعية التي يدعو بها في أوقات
خاصة .

(رابعاً) الأحاديث التي وردت من طرق متعددة . وتحدثت فيها
فإنجد اللفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في
اللفظ . فإن كان تعدد الطرق يبتدىء من روجه عن النبي (ص) ،
فلا مر واضح . فإن انفرد بروايته صحابي وتعددت طرق روايته عن
الصحابي . صح الاستشهاد به أيضاً . إذ تصرف الصحابي في الحديث
على تقدير تصرفه فيه لا يمنع من الاستشهاد به . لأن اللفظ الصحابي
ما يحتاج به في العربية . ومجمل القول أن الأحاديث التي تعدد طرقها
ويتحد لفظها تصلح للاستشهاد متى كانت تلك الطرق المتعددة متصلة
بزاو يحتج بعبارة في الأحكام اللغوية .

ويعتمد في تقرير أحكام اللفظ على اشعار الجعالية كمرى ، النيس
وزهير . والمخضرمين وهم الذين أدركوا الجعالية والإسلام . كحصان
ولبيد . والاسلاميين . وهم الذين نشأوا في صدر الإسلام . كالخزرجي وذي
الرمة . وأما المحدثون وهم المولودون . وبتدري طبقهم بشار بن
برد فلا يحتاج بشيء من شعرهم في أحكام اللسان . وكان بشار قد هجا
الأخفش . فأورد الأخفش في كتبه شيئاً من شعره . ليكن عنه (١) .
وكذلك سيبويه استشهد بشيء من شعر بشار تقرباً إليه لأنه كان قد
هجا تركه الاحتجاج بشعره (٢) . واستشهد أبو علي الفارسي في كتاب
الايضاح ببنت أبي تمام :

من كان مرعى عزمه وهنومه

روض الاماني لم يزل مهزولا

(١) كتاب الموشح للمرزباني . : (٢) خزانة الادب للبندادي

ولم يكن ذلك من شأنه . لأن عقد الدولة كان يجب هذا البيت
ويتشده كثيرا (١) .

وأذهب بعض علماء العربية إلى صحة الاستشهاد بكلام من يروى به
من المتأخرين . ووجه إلى هذا المذهب الزمخشري . فقد استشهد بيت
لأبي تاد في تفسيره وقال : وهو وإن كان محدثا لا يستشهد به في
اللغة . فهو من علماء العربية . فجعل ما يقونه بنزلة ما يرويه . ألا ترى
إلى قول العناء : الدليل عليه بيت الحساسة . فيقعون بذلك لو شوقهم
برأيتهم واتقاه . ونحا هذا النحو العلامة الرضوي . فقد استشهد بشعر
أبي تمام في عدة مواضع من شرحه ككافية ابن الحاجب . وجرى على
هذا المذهب الشهاب الخفاجي فقال في شرح درة الغواص : أجعل ما
يقوله المتنبي بنزلة ما يرويه .

وضعف هذا المذهب من ناحية أن الرواية نعتمد على الخطب
والعدالة . أما اللغة بصحة الكلام . أو فصاحته . فمدارها على من تكلم
بالعربية يستغنى الشدة والنفرة . وكيف يحتج بقول هؤلاء المولدين
وقد وقعوا في غلط كثيرة لا يستطيع أحد تخريجها على وجه مقبول
فهذا أبو تمام يقول :

لعدلته في دمتين تقادما

محموتين لزينب وسعد

والصواب : تقادمت . وهذا المتنبي يقول :

فإن يك بعض الناس سيفاً لدولة

فقي الناس بوقات لها وطبول

والصواب في جمع بثوق بثوق أو أبواق .

ومن هنا يتبين لنا أن استناد بعض المتأخرين في تصحيح بعض

(١) تاريخ ابن خلكان

الكلم إلى استعمال أحد أهل العلم غير سديد ، فمن الخطأ أن يرد على صاحب التاموس في قوله « ولا نودح نحن » بأن الزمخشري سبى كتابه بالنودح ، والنودي عبر به في المنهاج فقال « نودح المنهاج » .
 وكلم من إعاد في العربية ينطق أو يؤلف بعبارة تختلف وتسميه الصريح ، فلم يشترط أن هشام في كتاب المعنى لدخول هذه التنبية على الضمير كون خبره اسم الإشارة ، ولم يحفظ على هذا الشرط فقال في ختب الكتاب نفسه « وهذا أنا بالحق » . ووقع صاحب التاموس في هذه الخفوة بعينها ، فشرط لاتصال هذه التنبية بالضمير ما شرطه ابن هشام من الأخبار عنه باسم الإشارة ، ولم يأخذ نفسه بهذا الشرط ، فقال في خطبة التاموس « وهذا أنا أقول » .

ويؤكد أن عدم صحة الاحتجاج بها ينطق به علماء العربية أن صاحب التاموس صرح بأن كلمة بعض لا تدخلها اللام وهو يعلم - كما نقل بعد هذا الحكم - أن سيبويه والاختش قد استعمالها في كتابيهما .
 فالحق أن لا حجة فيما يفتظ به روافد الشعر أو علماء العربية إلا أن تذكره على وجه الاستئناس وأنت مألوف يدرك بها هو حجة ، أو منتظر لأن تظفر بالحجة .

ولابن السيد البطلوسي وجهة أخرى في صحة الاحتجاج بسمر أبي الغيث المتنبى ، هي أن البيت الذي سكت عنه علماء اللغة الذين تناولوا شعره ولم ينكروه عليه ، يلحق بها يصلح للاستشهاد به من كلام العرب ، ذلك أنه ورد في الاستشهاد على صحة إضافة « آل » إلى الضمير قول المتنبى :

والله يشهد كل يوم جده

ويمزيد من أعمدائه في آل

ثم قال : وأبو الغيث وإن كان ممن لا يحتج به في اللغة ، فإن في

بيته هذا حجة من جهة أخرى ، وذلك أن الناس غنوا بالتفاد شعره ،
 وكان في عصره جماعة من المغويين والنحويين كابن خالوية وابن جني
 وغيرهما ، وما رأيت منهم أحدا أنكر عليه إضافة آل أبي المنذر ،
 وكذلك جميع من تكلم في شعره من الكتاب والشعراء ، كالوليعدي
 وابن عباد والحاتمي وابن وكيع ، ولا أعلم لأحد منهم اعتراضا على
 هذا البيت .

وهذا الذي يقوله البطريقسي في شعر المنبي الذي لم ينكره أولئك
 العلماء والكتاب لا يرفعه من مرتبة الاستئناس به إلى مرتبة أن يكون
 حجة عند علماء العربية الذين يجتهدون في تقرير أحكام اللسان .
 ويحتج بالبيت الذي لا يعرف قائله متى رده عربي ينطق بالعربية
 بتنضي السليقة ، وكان العرب ينسب بعضهم شعره لآخر ، فبرويه مثلا
 كما سبعه أو يتصرف فيه على متنضي لغته ، وهذا تكرر الروايات في
 بعض الأبيات ويكون كل منها صالحا للاحتجاج ، كما يحتج بالشعر
 الذي يرويه من يوثق به في اللغة ، واشتهر بالضبط والاعتدال وإن لم
 يعرف قائله وقد تلقى علماء العربية نموذجا كتاب سيويه بالغبول وفيه
 نحو خمسين شاهدا لم تعرف أسماء قائلها ، فلما يكون الرد وحيها
 إذا روي الشعر من لم يكن عربيا فصيحيا ولم يشتهر بالضبط
 والاتقان فيما يسوقه من الشعر على أنه عربي فصيح .

القياس على الشاذ

للمحكم الذي ورد به السماع النادر أربعة أنواع :

(أحدها) أن يرد لفظ معين على وجه لم يرد السماع بخلافه لافي اللفظ عينه . ولا قياسا كان من نوعه . وسيبويه يكتفي بهذا اللفظ الواحد ويتخذة أصلا يقيس عليه كل ما كان من نوعه . ومثال هذا شئ في النسبة إلى سنوذة . فقد اكتفى بهذا السامد . وجعل وزن فعلي قياسا في كل ما كان على صيغة فعونة . مع أنه لم يقع إليه من شواهد هذه الكلمة المفردة .

ورذهب الأخفش بكلمة « شئ » . مذهب الشاذ الذي لا يقوم عليه قياس . وأخذ بالأصل الأول للنسب . وهو إبقاء الكلمة على حالها . فيقال في النسبة إلى نحو فروفة فروقي . ويتأيد السماع الذي عول عليه سيبويه بقياس فعولة على فعينه . فإن قياس النسبة إلى فعيلة فعلي . نحو حكيمة ومحيطة وبجيلة . فيقال في النسبة إليها حننى وصحنى ورجنى .

(ثانيا) أن يرد لفظ معين على وجه يخالف القياس والسماع ، وهذا الوجه المخالف لقياس والسماع لا يقيم له في نظر الجمهور وزن ، ولا يجوزون لأحد النسخ على مثاله . وقد حاد الأخفش عن هذا السبيل حين سمع قولهم « هداوى » في جمع هدية . فجعله مقيما في كل ما كان لأمه ياء . وهذه الكلمة شاذة عن السماع والقياس ، إذ المسوع والموانق لقياس في مثل هذا بقاء الياء بحالها . فيقال في جمع هدية وعطية ومزية وبلية ونحية : هدايا وعطايا ومزايا وبلايا وتحايا . ومن هذا القبيل أن القياس في اسم المفعول المأخوذ من الفعل

التلافي المعتل العين بالواو وحذف أحد الواوين ، فيقال في اسم المفعول من : راه ، مكرّوم . وورد في ثلث معدودة النظم بالواوين كتيهما . فقال بعض العرب : بوب مكرمّون . ومسا مكرمّوف (١) . وقرس مكرمّود . ومثل هذه الكلمات الشاذة تحفظ عند الجمهور ولا يصح لأحد أن يفتس عليها . وختّمهم في هذا المبرّد والحنها بهيل ما ينس عليه .

(ثلثها) كلمات معدودة تأتي على وجه مخالف للقياس . ويكثر استعمالها على الوجه المخالف . حتى يقل أو يفقد استعمالها على وجه القياس مثل استحوذ واستصوب . فقد ورد على خلاف القاعدة النحوية بقلب واوها ثلثا . كما يقل استنام واستعاذ واستدر . ومثل عييد : تصغير عيّد ومقتضى القياس عويّد . لأنه مثل عاد يعود . والتصغير كالجمع يردّ الاسماء الى أصولها .

ومن هذا النوع ما يردّ على الوجه الموافق للقياس أيضا نحو استحوذ واستصوب . فقد ثبت عن العرب أنهم قالوا : استحاذ واستصاب . فيجوز لك العمل فيه على الوجهين . بيد أن الوجه الأكثر في السماع هو الأرجح في الاستعمال . لأنه مأثوف عند المخاطبين أكثر من الوجه الذي قلّ في السماع وإن كان أرجح من جهة القياس .

أما الانفاذ التي لم تردّ إلا على الوجه المخالف للقياس نحو عييد . فيقتصر فيها على ما ورد عن العرب . إلا أن يبدو لك أن تتعلق بصلح من يجيز إجراء الانفاذ على مقتضى القياس زيادة على الوجه السبب من طريق السماع . وسنحدثك عن هذا في فصل : القياس في صيغ التكلم واشتقاقها .

(رابعها) أن تردّ الفاظ معينة على ما يوافق القياس ويخالف السماع . ومثل هذا أن المعروف في خبر « عسى » كونه مضارعاً مقروناً بأن أو

(١) مبلول أو مسحوق ، وسمع مدوف على القياس .

مجرداً منها . وورد اسماً حريصاً في أمثلة معدودة ، فقالوا في مثل
 « على الخويز أبى » وذل الشاعر « لا تزلني إني غيب صالماً » .
 « الخاضعة من النجاة يصفون في الوارد على وجه السدود من حيث
 الاعتماد به في القياس ، وفي شرح القصص لأن خلوها ، كان الأصح
 يقول أبيض اللب . وفي معنى مسرعاً ، وأبو زرعة يجعل السداد
 والقصيح واحداً » .

ومن أنكر القياس على الشاذ ابن السراج ؛ فقال « ولو اعترض
 بالسداد على القياس الخطأ لبطل أكثر الفوائد والعلوم ، فتمت سعت
 حرفه مع ما لا يلت في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شاذ . وإن كان
 مع من ترضى غريبته ، فلا بد أن يكون قد حاول به مذهبه ، أو نجا
 نحواً من الوجود ، أو استهواه أمر غلظه » .

والمعروف في علم النحو أن الكوفيين يعدون بها ورد من الكلمات
 الشاذة . ويعملون بالقياس عليها ، والبصريون يستعملون من القياس على
 الشاذ . وينتهيون في مثله إلى أن ذلله نجا به نحواً خلاف ما يظهر منه .
 ويردونه إلى الأصل المعروف عندهم على طريق من السؤل . وبعض
 النجاة كذب ما لا يكلف نفسه تأويل الشاذ ، ولا يذهب فيه مذهب
 الكوفيين من إباحة القياس عليه . بل يصفه بالسدود ، أو يجعله من
 قبيل ما دفعت إليه الضرورة . ومن أمثلة هذا أنهم ذكروا في شروط
 صيغة أفعل التفضيل أن لا يكون أصل الموصف على وزن أفعل نحو
 أبيض وأسود ، ولما جاءهم قول الشاعر :

جارية في درعتها القضاض

أبيض من اخت بني أباض

أقره الكوفيون منزلة المتيسر عليه ، وتأوله البصريون على أنه
 من قولهم « بأض فلان » إذا غلبه وفاقه في البياض ، وأبقاه ابن مالك

على ظاهره وطرحه الى المستوعات الشاذة .

ومن الاقوال الشاذة ما لا تجد للتأويل فيه مساعدا . ومن أمثله أن
البصريين يسمون أن تجمع الصيغة بني لا تقبل تاء التأنيث جمع وذكر
سالم نحو أسود وأحمر ، وأجازه الكوفيون تسكينا بقول الشاعر :

فما وجدت نساء بني تميم
حلائل أسودين وأحمرين

ولا يتخلص البصريون من هذا السائد إلا بطرحه الى الشاذ الذي
لا يقوم عليه قياس .

والتأويل إنما يقتضيه البصريون إذا كان اللفظ المخالف لسموع في
اللسان وإرداء عن الفرد ونحوه ممن يشكهم باللغة الملوقة . وأما ما لبس
أنه لغة قبيلة . فلا وجه لتأويله والخروج به عن ظاهره . ولهذا أصل
ابن هشام تأويل أبي علي الفارسي وأبي نزار لقولهم « ليس الضيب إلا
المسك » برفع المسك . لأن أبا عمرو بن العلاء أثبت أن رفع خبر
« ليس » الواقع بعد « إلا » لغة تميم .

والحق - فيما يظهر - أن ما يجيء على غير القياس قسما :
(أحدهما) أن يكون كلام العرب سائرا على سنة معروفة ، ووضع
عام . فتسع الكلمة أو نحوها ممن لا يعرف بالتفصاح وهي نظائف
المعروف في مجاري الكلام . فهذه لا تصلح أن تكون موضعا لقياس ،
بل الكلمة أو الكلمتان لا تقومان في وجه القاعدة التي يجري عليها
التفصاح في عامة مخاطباتهم ولو قللت عن فصيح عربي إذ يجوز أن
تكون قد صدرت منه على وجه الغلط أو القصد الى تحريف اللغة فإن
السنة التفصاح قد تقع في زلة الخطأ . وتطوع لهم متى قصدوا الى تغيير
الكلمة عن وصفها المعروف لهزل ونحوه .

وقد جرت عادة النحاة أن يصفوا خروج العربي التصحيح عن
 السقوط ، ولا يبالون أن يشتوا خروج المولود عنها بالخطأ والحق ،
 وقد يصفون خروج العربي عن الأصول بالغلط ، بناء على أن العربي
 يستطيع أن يلحن إذا تعدد اللحن ، كما أنه يستطيع أن يتكلم بغير لغته
 إذا تعددت ، يذكر النحاة في شروط عمل « ما » عمل ليس في لغة
 أهل الحجاز مراعاة الترتيب بحيث لا يقدم خبرها على اسمها ، فيرد
 قول الفرزدق :

« إذ هم قرش وإذا ما مثلهم أحد »

تقدم خبر « ما » على اسمها ، فقلوا : قول الفرزدق هذا شاذ أو
 غلط أي لحن ، لأن الفرزدق تسيي وأراد أن يتكلم بلغة أهل الحجاز ،
 ولم يدر أن من شرط نصبها للخبر الترتيب بين اسمها وخبرها ، وقولهم :
 أن العربي لا يقدر أن ينطق بغير لغته ، محمول على تكلمه وهو على
 حال سليقته ، وأما عنه تعديده النطق بالخطأ ، أو بغير لغته ، فذلك ميسور
 له من غير شبهة .

(ثانيها) ما يرد في الكلام التصحيح ، وتتحقق أنه لم يصدر عن
 خطأ أو تلاعب في موضوع اللغة ، مثل آيات الكتب الحكيم ، والاحاديث
 التي قامت القرائن على أنها مروية بألفاظها العربية الصحيحة وهذا أن
 كان كسفه خرج عما نسيه قياساً نحو « معاش » بالهمز في إحدى
 القراءات الصحيحة ، صح لنا أن نعطيها حكم استحوذ واستصوب
 فنكلم بها لغة بأنها كسفه لا شبهة في فصاحتها ، ولكننا نرجع بمنايا إلى
 حكم التماس . وهو أن مدخل لا قلب الياء فيه هـزاً متى كانت الياء
 عيناً في بناء مفردة ، فإن كان واجعاً إلى النظم خالفناهم في دعوى خروجه
 عن التماس ، وصح لنا أن نعدده قياساً يقدس عليه ونسج على منواله ، أن
 تبعه البحرىون والكوفيون ، فلا نباي أن تقدم معمول المصدر على

المصدر متى كان المعسول طرفاً أو جاراً أو مجروراً ، وإن منعه
 جماعة من النجاة ، فلو قال أحد : رُفِقَ فلان على نفسه الفوز أن فلان :
 يعجبني أمام السلفان تكلمك بالحق ، لقضينا لقوله بالتصاحبة ، إذ نه
 أسوة بقوله تعالى : « ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله » وقوله تعالى :
 « فلما بلغ معه السعي » ولا فبالى تقديم معسول صلة فل على آل ، متى
 كان المعسول طرفاً ، أو جاراً ، أو مجروراً ، وإن منعه كثير من النجاة ، فهو
 قال أحد : اني لزيد من المحبين لتلقينا قوله بالقبول : إذ لم يزد على أن
 اقتدى بقوله تعالى : « وكانوا فيه من الزاعدين » وقوله تعالى : « وإن
 له لمن الناصحين » •

القياس على ما لا بد من تأويله

بخلاف الظاهر

قد يرد في كلام العرب ضرب من الاستدلال على وجه شائع • ولا يستقيم المعنى إلا بخبرجه على خلاف الظاهر • ومقتضى مذهب الربيع من علماء العربية المنع من القياس عليه وإن كان وجه تأويله مما يسعه القياس • وهذا يساق ماضيا على هذا قولهم في المصدر الذي كثر مجيئه حالا : إنه مقصور على السماع • مع أنهم يقولون المصدر باسم المفعول • ويقولون معه مضافا يصلح أن يكون حالا • فيكون المراد من المصدر فعول « بعتة » في قولهم « ماع زيد بعتة » اسم المفعول • أو مفعول على أنه في الظاهر « ذا بعتة » • والطلاق المصدر مرادا منه اسم المفعول • وحذف المضارع • لدفعه في الاستعمال بحيث لا يفتقد عند حذو السماع • ومذهب بعضهم أني أنه من باب ما قياس عليه • وهذا المذهب بالنظر إلى ما يحصله التركيب من الوجوه المقبولة في القياس • بمذهب وجيه • وقد أورد أن علماء البلاغة استحسنوا حمل المصدر على الذات عند قصد المبالغة نحو زيد على أو رضا • وهذه المبالغة قد قصدت عند إيرادها مورد الحالية •

ومن هذا الباب قولهم : إن اسم الزمان لا يخبر به عن اسم الذات • وقد استدلوا على خبر قولهم « الليلة الهلال » وأولوه بتقدير اسم معنى • هو في هذا الشاهد لفظ « طلوع » مضافا إلى الهلال •

والحق فيما يظهر أن المنع من القياس في مثل هذا مقيد بما إذا لم

يقصد المتكلم الى تأويل قريب ووجه مقيس . فما اذا نوى في الكلام اسم معنى يضيفه الى المبتدأ . فيستقيم به المراد . فانه يلحق سائر الجمل التي يحذف فيها المضاف القرينة تشير اليه .
ولننظر انيات بهذه المناسبة اتملة مما تحده بعض الادباء خطأ وهو محتمل لوجه من وجوه القياس الصحيح :

الذكر الحريري قولهم « هو فرائسي » وليس هذا بمنكر من القول متى عرف المتكلم ان القراءة مصدر . وغدا اني اناك على الموصوف به على ضرب من المجاز أو التقدير .

وحكم صاحب المصباح على قولهم « اذن العصر » بالخطأ ، والصواب اذن بالعصر . مع ان السناد الفعل الى المفعول به « الو بوسيلة حرف الجر غير عزيز . وانما يحكم عليه بالخطأ لان مصدره ليس لا حرف وجوه تصارييف الكلام العربي بفطرته أو بتلقين .

ويشاكل هذا قول ابن فنيبة في ادب التدب « الملة يدعى الناس الى ثياب الخبز » فيقولون : ثعلب ملة . وذلك غلط اما الملة فمرجع الخبز . قال ابن السيد في شرحه / وليس يستنع عسدي ان يسمى الخبز ملة لانها تطبخ في ملة كما يسمى السبيء باسم السبيء اذا كان ملة بسبب . أو يخرج على حذف المضاف الى خبز ملة » .

والصواب ما عرفته من ان النحلة والصوب في مثل هذا الوجه فهما الى حل المضاف « اذ الذي يطلق الملة على نفس الرغيف . ويظهر لك من قرينة حله ان صريح معناه انه أطلق على اعتماد انها حوضها للرغيف بوضع حقيقتي . لا يخلص من سهام التخطئة ولو اعتمد سارته وجها من وجوه القياس الصحيح .

ومن هذا القبيل حكم ابن فنيبة ايضا على قول العامة « تجبرج الحرة ولا تأكل ثديها » بأنه خطأ . وقال : الصواب « بشديها » فغل

بن السيد في شرحه : أما ما يذهب اليه العامة من أن المعنى لا تأكل
لحم ثدييها فهو خطأ . ولكن يجوز على التأويل بحذف المضاف إلى
أجر أو ثمن ثدييها أو على المبالغة بجعل أكلها لأجر ثدييها بمكان أكل
الشرين أنفسهما .

والنقصيل الذي سبق آتفا من النظر في مثل هذا إلى حل المشكل
يجري هنا لولا أن العبارة مثل : والامثال لا تغير : فمن قصد بها ضرب
المثل فقد أخطأ من جهة تحريف المثل وإن كانت العبارة التي ينطق بها
العامة في نفسها صحيحة متى صدقت من يلاحظ المضاف المعتد به أو
يقصد إلى ذلك الوجه من المبالغة .



سبب اختلافهم في القياس

عن انجلى أن العرب لم يصرحوا بعمل القياس في شيء من أحوال الكلام ، أو نظم الكلام ، ولكن علماء اللسان يتبعون موارد كلامهم ، ويعرفون أحواله ، فان وجدوا في الكلام قسما أو في ألفه حدا جرى عليه العرب بحيث يصح أن تكون موضع قدوة ، استنبطوا منها قاعدة ليقاس على تلك الالفاظ المسوعة أشباهها ونظائرها .

فمن سباب اختلافهم في صحة القياس أن يتوفر لدى العالم من استقراء كلام العرب ما يكفي لتكوين القاعدة ، فيجيز القياس ، ولا يبلغ الآخر بتتبعه مقدار ما يؤخذ منه حكم كلي فيقتصر الأمر على السماع . وقد يستوى الفريقان أو يتقاربان فيما عرفوه من الشواهد ، ويكتفي به أحدهما في فتح باب القياس ، ويستقله الآخر فلا يتخفى به حد السماع .

وقد يختلفون في القياس نظرا الى ما يقف لهم من الاحوال التي تعارض السماع . فالكوفيون الذين يكتفون في بعض الالفاظ بالشاهد والشاهدين - قالوا : ان صيغ المباعدة : فعَل مرفعل ونفعول . لان عمل اسم الفاعل ، وأخذوا يقولون السواهد التي مردها البصريون مثل : آخر الحرب لبسا اليها جلالها ، واعتذروا عن عدم قبولها والنسب بظهرها بأن اسم الفاعل انما عمل لشبهه بفعل المضارع في وزنه ، والصيغ المذكورة لم تجيء على الوزن الذي قرب اسم الفاعل من أصله الذي هو المضارع . وعنى البصريون بهذه الصيغ حكم اسم الفاعل في العمل ، أخذوا بتلك الشواهد وأبطلوا

- ٤٩ -

دراسات في العربية . م - ٤

ما اعتذر به الكوفيون . فقالوا في جوابهم : ان المبالغة التي قوى بها
 المعنى في تلك الأبيات ، جبرت ما قصد من السبب في اللفظ ، فتقابل
 مشابهة اسم الفاعل لمضارع في اللفظ بزيادة المعنى الذي اختص به
 أبيات المبالغة ، فتحصل الموازنة والتساوي في طلب العمل من غير
 تفاضل .

ومن سبب اختلافهم في القياس اختلاف نظره في الشاهد أو
 الشواهد التي تذكر ليقاس عليها : يخلفون في أمثلة نافعها ، أو في
 صحة عربية قائلها ، أو في وجوه فهمها وإعرابها . ومن لا يثق بأمانة
 الناقل للكلام ، أو لا يسلم أن الكلام صادر من ينطق بالعربية
 الصحيحة ، لا يقيم لذلك الكلام وزنا . ولا يعول عليه في شيء من أحكام
 اللسان . وإذا تبادر إلى ذهنه في فهم الكلام وإعرابه وجه يفتح له
 السبيل لأن تستنبط منه حكما ، وتقيم منه قاعدة ، فقد يبادر إلى ذهن
 غيره في فهمه وإعرابه وجه يضيق اتصاله من الأصول الدالة من قبل ،
 فيخالط في ذلك الحكم ويرام خارجه عن سنن القياس ، ومبينا على
 غير أساس .

القياس في صيغ الكلم واشتقاقها

نلقي في هذا الفصل نظرة على القياس في المصدر والأفعال واسم
الفاعل واسم المفعول وأفعال التفضيل والصيغة المشبهة وفعل التعجب
والنسب والتصغير والجموع .

ولا تحسبني متعرجاً لهذه الأبواب بالتفصيل ، واضعاً يدي على كل
حكم من أحكامها ، منبهاً على ما يصح أن يقاس عليه ، وما ينبغي أن
تقف به عند حد السماع ، وإنما هي كلمات أتناول بها بعض مباحثها ،
وأريكم أن الله تعالى لم يجعل علينا في اللغة العربية حرجاً .

المصادر :

للمصادر في بعض اللغات غير العربية علامة لفظية أو علامة لإبد
للمصدر أن يتصل بأحد هاتين علامتي « في اللسان الألماني » ، علامة
« مات » أو « مق » في اللسان التركي ، أما الأصل الذي تلتحق به علامة
في الألماني أو إحدى العلامتين في التركي فهـ صيغ تختلف في مقدار
الحروف وأحوالها ، فليس للمصادر في اللغة التركية صيغتان فقط ، ولا
في اللسان الألماني صيغة واحدة .

أما المصادر في اللغة العربية فإلى تختلف كلمات اختلاف كثيراً غير
أنها لا تتأثر بوزن أو علامات خاصة كما هو الشأن في اللغتين : التركية
والألمانية . وما تتأثر به العربية في هذا الباب أن مصدر فعل الواحد
قد يجيء في صيغ متعددة ، وربما بلغت هذه الصيغ تسعاً ، كمصدر
تم ، أو عشرأ كمصدر لقي .

وقد بذل علماء العربية جهدهم في جمع منفرقاتها تحت مقاييس واحدة ،

الى مصادره القياس من ناحية باطلية ، المنسارح فشرها ما تضمنها
ما استطاعوا واقسمت المصادر بعد هذا ثلاثة أقسام :

(أ) تصحفاً (مالا شبهه في صحة القياس عليه ، ونحو « فَعَلَهُ » مصدر
للفعل الرباعي المجرد كمنحرج ونحو « إِفْعَل » مصدر الفاعل
الرباعي المزيد كأكرم ، ونحو « فَعِيل » مصدر الفاعل المضاعف كعلم
ونحو « مفاعلة » مصدر الفاعل الرباعي أيضاً كحبيب ، ونحو « فَعِل »
مصدر الفاعل الخماسي كارتقى ، ونحو « فَعَّل » مصدر الفاعل جاء على
تفعل كنكلم .

(ب) تليها (مالا يختلف في قصره على السماع ، لأنه ما ورد منه في
الكلام ، كالمصدر النوارى على « فَعِل » نحو كذب كذاً ، أو
نوارى على فَعِيلٍ نحو الحيتي للبقعة في النحات . أو ما جاء على
فَعْلَى نحو جَسَرَتِي ، وقد ضمن الأخفش على بشار في قوله :

والآن أقصر عن مئبة باطلا

وأشار بالوجلي على مشير

وقوله :

على النزلى مني السلام فربما

لهوت بها في ظل مخضلة زهر

وقال : لم يسع من الوجلي والنزلى فعلى ، وإنما قسمها بشار .
وليس هذا ما يقاس ، إنما يعمل فيه بالسماع .

(تليها) ما جرى الخلاف في جواز القياس عليه ، كما تنص من
مصادر الفعل الثلاثي ، نحو « فَعَّل » مصدر الفاعل المتعدي كشرب ،
وفهم ، ونصر ، ونحو « فَعَّل » مصدر الفاعل اللازم ، كمرح ، ونحو
« فَعُول » مصدر الفاعل اللازم ، كقعد وغدا .

وسبب الخلاف في القياس أن جمهور النحاة وجدوا الكل واحد من

صحيح هذه المصادر أمثلة كثيرة تجري عليه بنظم . فذهبوا فيها سدهب
القياس .

ورأى آخرون أن أفعالا كثيرة ما يتحقق فيه شرط تلك المذاهب
قد وردت مصادرهما في صحيح خارجة عن القياس . فصرفتهم كثرة اقتض
هذه المذاهب عن الاعتداد بها . وذهبوا إلى أن مصادر الأفعال الملاية
انما يرجع فيها إلى السماع .

ثم إن الذين ذهبوا بها مذهب القياس فريقان : فريق يجعلها مذهب
لمصادر الأفعال التي لم تسع لها مصادر . ثم ما سح له مصدر بخلاف
للقياس فلا يصاغ له مصدر على مقتضى القياس (١) . وفريق آخر أفسح
فريق القياس حتى للأفعال التي سمعت لها مصادر مخالفة له . فيكون
لفعل الواحد مصدران : مصدر ثابت بطريق السماع . ومصدر ثابت
بطريق القياس .

ووجهة نظر الفريق الأول أن القياس في اللغة أمر دعت إليه الحاجة .
فيؤخذ به على مقاديرها . والأفعال التي سمعت لها مصادر لا حاجة بها إلى
القياس . فلأجر على الفارسي : أن الغرض مما تدوته من هذه
الدواوين انما هو ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها . ويستوى من
ليس بنصيح ومن هو نصيح . فإذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض
مطلوب . وعدل عن القياس إلى السماع (٢) .

ووجهة نظر الفريق الثاني أن الأفعال التي من شأن مصادرهما أن
تصاغ في أوزان خاصة . قد استحققت أن تكون لها مصادر على هذه
الأوزان بحكم القياس . فورد مصدر الفعل من طريق السماع على غير
قياس . لا يسلب وصف العربية الصحيحة عن مصدره الذي يصاغ على
مقتضى القياس .

(١) هذا مذهب سيويه والاختش

(٢) ابن جني في تصريف أبي عثمان المازني

فَعْلَةٌ

إذا قصد من المصدر التلافي للوحدة أتى به على وزن فَعْلَةٍ ولو لم يكن المصدر على وزن فَعَلَ ، فنقول في المرة من الرمي رَمِيَةً ، ومن الجيوس جَمَلَةً ، ومن الذنهاب ذَهَبَةً ، ومن الاتين آتِيَةٌ ، أما ما زاد على التلافي فبالضمة الداء له وهو بحاله ، فنقول : أكرامة ، وارتقاء ، واستدراجة ، يريد واحدة من الأكرام والارتقاء والاستدراج ، وهذا هو القياس ، ونقل عنهم قولوا : آتِيَانَةٌ وَلَقَاءَةٌ ، وهذا من الساذ الذي لا يصح القياس عليه إلا أن يضطر إليه شاعر فيرتكبه على قبح فيه .
فل الميت : لا تقل : آتِيَانَةٌ واحدة إلا في اضطرار شعر قبيح . لأن المصدر كلها إذا جعلت واحدة ردت الى بناء « فَعْلَةٌ » وذلك إذا كان الفعل منها على فَعَلَ أو فَعِلَ ^(١) .

الافعال

إذا كان بين نوع من الافعال ووزن من أوزان المصادر تلازم في جميع المواضع أو في أغلب الأحوال بحيث لا يتخلف أحدهما عن الآخر إلا في النادر الذي لا يقع من تقرير القوانين العلمية ، مسح لك أن تستدل بحدهما على الآخر ، فلك أن تستدل بالفعل الوارد في وزن « استفعل » أو « يستفعل » مثلاً ، على أن صيغة مصدره « استفعال » كما يصح لك أن تستدل بالمصدر الوارد في صيغة استفعال على أن الماضي استفعل والمضارع يستفعل دون أن تتوقف على السماع .

فإن كان اللزوم من جانب الفعل وحده ، كأن يكون لنوع من الافعال وزن واحد من المصادر ، نحو « فَعَلَ » المتعدى كنصر ، فوزن مصدره فَعَلَ لا غير ، ولكن وزن فَعَلَ لا يختص بمصدر فَعَلَ بل يكون لمصدر فَعِلَ أيضاً نحو فهم ، فلا تستطيع إذن أن تستدل بمصدر ورد في وزن فَعَلَ على فعله الماضي أو المضارع ، إذ لا تدري كيف

(١) لسان العرب في مادة (آت)

تنطق بالفعل وهو محتفل لأن يكون من باب نصر أو فهم .

وإذا قيل لك : هل تستدل بالمضارع على الماضي الثلاثي ؟ أو
بالماضي الثلاثي على المضارع ؟ أمكنت أن تستبين الجواب من كنه
بصدد بيانه . فتتظر في وجه التلازم بين وزني الماضي والمضارع . لأن
كان بين الوزنين تلازم ولو على وجه الاعلانية الكافية لتقرير القواعد .
مثل : التلازم الحاصل بين : **فعل** ، غير حلقى العين أو اللام . كعلم
وفهم . ومضارعه **ذم مضارعه** لا يأتي إلا على وزن يفعل . ويعمل أيضاً
كان غير حلقى العين أو اللام . لا يكون ماضيه إلا على وزن : **فعل** ،
فإذا سمعته ينظرون بمضارع النوع الذي وصف . ولم نسمعهم كيف
نظفوا بفعله الماضي . فلك أن تقيسه على مثاله . وتصوغه على مثال
حذر يحذر .

فإن كان اللزوم من ناحية واحدة . كان يكون من ناحية الماضي
فقط نحو : **فعل** ، يضم العين . فإن مضارعه لا يأتي إلا على وزن
يفعل . بعضها أيضاً . صح لك الاستدلال بالماضي على المضارع لأن
المضارع في هذا الوزن لا يتخلف عن الماضي . ولا يصح لك الاستدلال
بالمضارع على الماضي . لأن وزن يفعل لا يختص بالماضي المضموم
العين . بل يأتي مضارعه للفعل المفتوح العين نحو نصر وكتب .

فإذا سمعته ينظفون بفعل ماض من باب فعل ولم نسمعهم ينظفون
بمضارعه . فلك أن تقيسه على مثاله وتصوغه على مثال يسهل ويجزئ .
وكذلك يكون الحكم في الأفعال الرباعية نحو أكرم . والخصائية
نحو أحسنى . والسادسية نحو استقبل . فإن كلا من فعلها الماضي وفعلها
المضارع لا يأتي إلا على وجه واحد . فلك أن تستدل بأحدهما على
الآخر . فيفتيك الماضي عن سماع المضارع . والمضارع عن سماع
الماضي .

فإن كان الفعل الماضي من باب « فَعَلَ » بفتح العين ، فهذا يأتي مضارعه في وزن يفعل نداء ، نحو نصر ينصر ، ويأتي في وزن يتفعل نداء أخرى نحو عدل يعدل ، وأمنة كل من هذين الوزنين كثيرة ، ومقتضى اختلاف حل المضارع الآتي ماضيه من باب « فَعَلَ » أن لا يكون الماضي دليلاً على المضارع ، بل إذا ورد ماضٍ من « فَعَلَ » توقفت في صوغ مضارعه على السماع ، ولكننا نرى بعض علماء العربية يصرح بأنه إذا لم يسع للمحل جاء على وزن « فَعَلَ » فعل مضارع بحيث لم يدر كيف نطق به العرب فللتكلم الخير في أن يصوغه مضسوم العين أو مكسورها إلا أن يكون حتى العين أو اللام فيتعين التفتح ، قال صاحب المصباح في خاتمة كتابه وهو يتكلم على تصريف « فَعَلَ » المفتوح العين : أما المضارع إن سجع فيه الضم أو الكسر فذاك ، وإن لم يسع في المضارع بناءً فإن شئت خست وإن شئت كسرت إلا انحطت العين أو اللام ، فالتفتح للتخفيف والضم بالاعطب . وفعل الرضي في شرح النفاية وهو يتكلم على مضارع فَعَلَ أيضاً « وتعدي بعض النجاة وهو أبو زيد ، وفعل : كَلَّهَب (الضم والكسر) قياس ، وليس أحدهما أولى به من الآخر ، إلا أنه ربما يكثر أحدهما في عادة ألقاط الناس حتى يطرح الآخر ، ويصح استعماله فإن عرفت الاستعمال فذاك ، وإلا استعمالاً معاً ، وليس على المستعمل شيء » . ونظر بعضهم إلى أن الأكثر في مضارع فعل الكسر فجعل الكسر هو القياس (٢) .

ومن الصيغ المختلف في القياس عليها صيغة « أَفْعَلَ » أعني الفعل الثلاثي الذي تدخل عليه هزة النقل ، فتعديه إلى مفعول واحد إن كان لازماً ، أو إلى مفعولين إن كان متعدداً إلى مفعول واحد ، أو إلى ثلاثة مفاعيل إن كان متعدداً إلى مفعولين .

(١) هذا ما اختاره أبو حيان (٢) هذا مذهب القراء

رأى بعض علماء العربية أن باب فعل كنه ساعى ؛ ولا يدخل شيء منه في دائرة القياس . وذهب آخرون إلى أن دخول الهزرة على اللازم يتعدى إلى مفعول واحد ، قياسي ؛ نحو جلس وأجلسه ، فإن كان في أصله متعدية إلى واحد ، فدخل الهزرة عليه ساعى . نحو لبس الثوب وثبسته إياه . وذهب طائفة إلى أن دخولها على اللازم أو المتعدى إلى واحد مقبول في القياس ، وزاد الأخفش أن جعل دخولها على المتعدى إلى اثنين يتعدى إلى ثلاثة صحيح في القياس ؛ وأعطى هذا الحكم لفظ وحسب وحال وزعم وإن لم يرد به سماع .

وسبب اختلافهم أن من نظر إلى أفعال كثيرة تدور في كنههم ولم يدخلوا عليها هزرة النقل نحو ظرف وضرب ومدح ، فلم يقولوا : أظرفه ، ولا اضرب زيدا عسراً ؛ أو أمدحه فلانة ، جعل ذلك دليلاً على أنهم لم يقصدوا لجعله قياساً مطرداً ، فوقف بهذه الصيغة عند حد السماع . ومن نظر إلى أن استعمال هزرة النقل لتعدية اللازم بالغ في الكثرة الكفاية لأجراء القياس وأن كثرة دخولها على المتعدى لواحد دون ما يكفي للقياس ، فرق بين النوعين ، فجعل دخولها على اللازم قياساً ، ووقف دخولها على المتعدى إلى واحد على السماع .

ومن نظر إلى أنها تدخل على اللازم والمتعدى إلى واحد بكثرة وبعده الكثرة المحتقة في النوعين تكفي في نظره لإباحة القياس ، سوى بينهما وجعلهما في ساحة القياس سواء . وأما اجازه الأخفش لدخولها على الفعل المتعدى لمفعولين ، فالحاقاً لفظن وأخواتها ، بأعلم وأرى ، لتشابهها في العمل والدلالة على معنى قائم بالقلب .

ونظر السهيلي في معاني الأفعال فقرر مذهباً رابعاً ، وهو أن كل فعل يكتب منه الناعل صفة في نفسه لم تكن فيه قبل الفعل نحو قام وقعد وجرى وفهم ، صح لك أن تقول فيه شعاعته ؛ فإذا قلت : شعته

أو تعدته أو أفهته فمعناه جعلته على صفة القيام أو العقود أو التهم ؛
ولا تقول أمدحته زيدا ، أو أشتته إياه ، أو أذبحته الكبش ، لأن العامل
في هذه الأفعال لم يصر منها على هيئة لم يكن عليها ، ولم يحصل له في
ذاته وصف باق .

ومن الضعيف المختلف في إخراجها مجرى القيس عليه وزن ، فقول :
وقد سمع هذا الموزن في الفعل اللازم ليتعدى إلى واحد ، نحو حسن
وقبح وجده ، وفي الفعل المتعدي إلى واحد يتعدى إلى مفعولين ، نحو
ملك وبلغ وركب ، ولم يستعمل التضعيف في المتعدي إلى اثنين ،
ليتعدى إلى ثلاثة .

اختلف علماء العربية في هذه الصيغة ، فترى بعضهم أن تضعيف
الفعل ورد بكثرة تقتضي فتح باب القيس ، فتجاوز به حد السماع ،
وسير آخرون في كلام العرب فوجدوهم يعدون أفعالا بهزة النقل
نحو أشجكه وأشجره ونهره وأرخته وأرثده وأثفه ، وأشبعه
وأملحه وأغضبه ، ويعدون أفعالا أخرى بالتضعيف ، نحو شرفه وفادسه
وحسنه ونظفه ، ويجمعون في فعل بين هزة النقل والتضعيف ، نحو
ذكره وأذكره ، وأضافه وضيفه ، وأشرده وأشرده ، وأثبه وأثابه ،
وبعده وأبعده ، وفسده وأفسده ، وأظله وأظله ، وجوعه وأجاعه ،
فقالوا : يؤخذ في كل فعل بما ورد عن العرب ، وقد بين علماء اللغة في
كل فعل الوجه الوارد في الاستعمال من تعديته بهزة النقل ، أو
بالتضعيف ، أو بالوجهين كليهما فيجب اتباع ما سمع من العرب ، فإن
لم نعلم له وجهاً من هذين الوجهين في كلام العرب ، لم يستقم لنا طريق
القياس ، وليس لك أن تقول : شرفته أي جعلته ظريفاً كما ساء لك أن
تقول : حشسته إذا جعلته حليماً ، ولا شخسته أي جعلته شجاعاً ، كما
ساء لك أن تقول : فخسته أي عظته .

ومن الصيغ المحتملة لأن تكون موضع اختلاف علماء العربية في
اعطائها حكم القياس « افعل » الآتي مضارع للفعل الثلاثي . فقد عده
بعضهم من قبيل ما يسع ولا يقاس عليه (١) .

ونجابه آخرون نحو ما يقاس عليه . وقالوا : إن الباب في مضارع
فعل هو افعل . نظرا الى كثرة ما ورد من هذا التصرف في الكلام
الفصح .

ومن نظر في كلام العرب . وجد لصيغة افعل بابا هو مجيئه مضارعا
ما كان على « فعل » من الأفعال التي يتصور فيها العلاج والتأثير نحو
فتحته فانفتح . وفسته فانفاس . وليس من باب الأفعال التي يتصور
فيها العلاج والتأثير نحو فتحته فانفتح . وقسته فانقاس . وليس من باب
الأفعال الرباعية نحو أخرجه فخرج . وأصلحته فانصلح . ولا الأفعال
الثلاثية التي لا علاج فيها ولا تأثير نحو ففدته أو وجدته أو غلسته ؛
لأن ففدته بمنزلة قولك لم أجده . ووجدته بمنزلة قولك حصل الشيء .
وغلسته في معنى حصلت صورته في نفس . وليس في عدم وجودك
للشيء . أو حصوله بين يديك أو تقرر صورته في ذهنك علاج منتهى حتى
يصح لك أن تأتي به بمضارع الذي هو بمعنى قبوله لفعل .

فمن قصر « افعل » على مضارعة « فعل » الذي يكون فيه علاج
وتأثير نحو فصلته فانفصل وخذعه فخذع . وذهب الى أن هذا هو
بابه المقيس فقد أصاب في الاجتهاد . وأما ما ورد من قولهم أطفأته
فانطلق وأزعجته فانزعج وأفردته فانفرد . فموقوف على السماع .

ويذهب بعض فلاسفة العربية الى أن ما جاء من هذا القبيل محمول
على تقدير أن العرب نطقوا بالفعل الثلاثي ثم استغنوا عنه بالفعل
الرباعي فنحو انطلق جاء مضارعا لذلك الفعل الثلاثي المقدر . ولم يقصد

(١) شرح الرضي للشافية

التي أن يكون مطوعة لأهلك . وهذا الوجه ظاهر فيما ورد فعله الثلاثي
على قلة نحو انقل . فقد ورد في استعمال قليل على بمعنى أغلق .

افتمل

ومن الأفعال المزيدة « افتمل » وهذا الوزن يأتي مرادف لفعله
الثلاثي الأوزن فهو رقي وارنقى . وعدا عليه واعتدى . أو مرادفا
للمتعدى نحو خلسة واختلته . وحزبه واحتازته . وصاده واستاده .
ولا خاف في أن هذا النوع سماعي . فليس لك أن تجيء إلى فعل
ثلاثي لازم أو متعد . وتصوغ منه فعلا في وزن افتمل موافقة له في
لزومه أو تعديه . ومن أجل هذا حكوا على أن احتاز بمعنى حار .
واقنطف بمعنى قطف . خطأ . حيث لم يرد أن العرب تكلموا به .

وقد يأتي الفعل مطووع فعل ثلاثي متعد . نحو جمع النجوم فاجتمعوا
ونوى لحم فاشتوى . وهز السجرة فاهتزت . ورد الشيء فارتد .
وزاده فزداد . ورفعه فارفع . وسره فاستر . أو مطووعا لفعل
رباعي . نحو نهضته فنهض . وهذا ما يحصل أن يكون مقيسا .
ولكن علماء العربية ينفون به عند جد السماع . فليس لك أن تقول :
غرسته فاغرس ولا مسحته فامسح . كما لا يسوغ لك أن تقول :
أفسدته فاقتسد . ولا أجلسه فاجتلس .

باب المغالبة

ومن المحتسل لأن يكون موضع قياس الفعل الماضي والفعل المضارع
يصاغ معنى المغالبة . فإن الماضي يرد في وزن فَعَلَ . والمضارع في
وزن يَفْعَلُ فَنَقُولُ : كرمني فكرّمته أي غلبته في الكرم . وإن
كرمني اكرمه أي غلبه في الكرم . وهكذا نقول : خاصمني فخسسته
وأخصّسته . وفأخزني فمخزّته وأخزّزه . وشانمني فستته وأشتّته .
ولكن علماء العربية مع اغترابهم بكثرة ما ورد منه يقصرونه على السماع .

قال سيبويه في كتاب « وليس في كل شيء يكون هذا » . ألا ترى أن
 لا نقول : فارغني فترغته أرغته . استغني عنه بغنيته . وهل الرغى في
 شرح الكافية : ليس باب المغالبة قياسا بحيث يجوز أن نقول كل منظر
 أردت إلى هذا الباب » .

وإذا لم يصل باب المغالبة أن يكون قياسا . فمعنى هذا أن لا يلحق
 من صيغة المضافة ما ضياء ومضارعا لمعنى المغالبة على وجه القياس . ثم
 إذا ورد فعل ماضى للمغالبة ، فثبت أن تنكبه مضارعة في وزن يفعل من
 غير توقف على سماع ، وذلك معنى قول بعض علماء الصرف : ومن
 القياسي ضم عين للمضارع في باب المغالبة .

اسم الفاعل والصفة المشبهة

يتحد اسم الفاعل والصفة المشبهة بأن كلا منهما يدل على ذات
 وصفة قائمة بها ، وبغترقان في أن اسم الفاعل يدل على حدوث تلك
 الصفة ، والصفة المشبهة تدل على ثبوتها ، والأصل فيما يقصد منه
 الحديث أن يجيء على وزن فاعل . نحو كاتب وعالم ، أو يفتح بسم
 مضمومة ، ويكسر ما قبل آخره ، نحو مكرم ومخترع ، ومستكشف
 ومن ثم اشتهر ما يجيء في هذه الأوزان باسم الفاعل ، والأصل فيما يدل
 على الثبوت أن يجيء على نحو فاعل كضخم ، وفعل كحسب .
 وفعل كفرح ، وفعل كأيض ، وفعل كجيل ، وفعل كعجلان .
 ولذلك يدعى ما يجيء على هذه الأوزان بالصفة المشبهة .

ومن سعة بيان اللغة العربية أنك إذا أردت من الصفة المشبهة إرادة
 حدوث الوصف ، حوّلها إلى صفة فاعل . فنقول في نحو حسن
 وعفيف وشريف وميت وحليق ومرضى وجواد : حاسن ، وعاف ،
 وشارف ومات وضائق ومارض وجاد . ونقول ذلك قياسا لا تنفيد
 فيه بساع .

وَأَوْرَانِ الصِّفَةِ الْمُنْشَبَةِ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ سَاعِيَةً . فَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَسْوِغَ وَصْفًا عَلَى نَحْوِ فَعَلَ أَوْ فَعِلَ أَوْ فَعَلَانِ أَوْ تَفْعَلَ دُونَ أَنْ يَنْفُلَ بِهَ الْعَرَبُ . مَا عَدَا فَعِيلًا . فَتَدَّ ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى مَسْحَةِ التَّيْسِ عَلَيْهِ . لَكُنْزُهُ مَا وَرَدَ فِيهِ مِنْ لَأَنْفَذَ . وَيَنْبَغِي أَنْ يَقْبِلَ هَذَا الْمَذْهَبَ بِالْمَعْنَى الَّتِي يَرَادُ مِنْهَا ثَبُوتُ وَلَمْ تَدْرَ كَيْفَ تَكَلَّمُ فِيهِ الْعَرَبُ بِأَلْسِنِهِ الدَّلَالِ عَلَى الْذَاتِ وَصِفَتِهَا . وَبِهَذَا الْمَذْهَبِ تَسْتَوِي الْأَفْعَالُ صِفَاتِهَا الْمُنْشَبَةِ . وَلَا يَنْبَغِي فَعْلٌ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ اسْمٌ يَدُلُّ عَلَى الْوَصْفِ وَالذَّاتِ الَّتِي قَامَ بِهَا .

وَيَقُومُ مَقَامَ اسْمِ التَّاعِلِ فَعَلٌ وَمَفْعَلٌ . وَفَعُولٌ وَفَعِيلٌ وَفَعِلٌ . وَهَذِهِ الْمَسَاءِلُ عِنْدَهُمْ بِأَمْثَلِ الْمُبَالَغَةِ . نَحْوُ نَظَارَ وَمَنْحَارَ وَحَبُورَ وَغَلِيهِ وَحَذَرَ . وَمِنْ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ مَنْ يَذْكُرُهَا . وَيَضْرِبُ لَهَا الْأَمْثَالَ . وَيَسْتَفْهِمُ . وَيُوجِزُ فِي الْخِلَافِ الْجَارِي فِي أَعْمَالِهِ عَمَلُ اسْمِ التَّاعِلِ . وَلَا يَأْتِي عَلَى نَاحِيَةِ الْقِيَاسِ فِي الشَّنَقِ بِعِبَارَةِ صَرِيحَةٍ . وَمِنْهُمْ مَنْ يَصْرَحُ بِصَحَّةِ الْقِيَاسِ فِي بَدْءِ فَعَالٍ خَاصَّةً . وَوَجْهَ هَذَا الْمَذْهَبِ أَنْ سَيُفْعَلُ وَرَدَتْ فِي مَقْدَارِ مِنَ الْكَلِمِ التَّصْحِيحُ يَكْفِي لَصَحَّةِ الْقِيَاسِ عَلَيْهِ .

وَمَا يَسْتَعْمَلُ لِمُسَابَقَةِ فِي وَصْفِ التَّاعِلِ فَعِيلٌ . نَحْوُ « خَرِيجٌ » بِمَعْنَى أَدِيبٍ . وَفَدَّ صَاغَ فِيهِ الْعَرَبُ ثَلَاثًا كَثِيرَةً . وَكُلُّ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ يَتَّفِقُونَ بِهِ عِنْدَ حَدِّ السَّاعِ . وَهَذَا إِنْ دُرِيدَ قَدْ سَرَدَ لَهُ فِي الْجَمْعِ ثَلَاثَةُ كَثِيرَةٍ . تَمَّ فُلٌ : « أَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ مُوَلَّدٌ أَنْ يَبْنِيَ فَعِيلًا إِلَّا مَا بَنَتْهُ الْعَرَبُ . وَتَكَدَّسَتْ بِهِ . وَلَوْ أُجِيزَ ذَلِكَ لَتَلَبَّ كَثَرُ الْكَلَامِ . فَلَا تَنْتَبِهُ إِلَى مَا جَاءَ عَلَى فَعِيلٍ مِمَّا لَمْ تَسْعَهُ إِلَّا أَنْ يَجِيءَ فِيهِ شَعْرٌ فَضِيحٌ » .

اسم المفعول

يَصَاغُ اسْمُ الْمُتَعَوِّلِ مِنَ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ عَلَى وَزْنِ « مُتَعَوِّلٌ » فَإِنْ زَادَ الْفِعْلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ جَرَى اسْمُ الْمُتَعَوِّلِ مَجْرَى اسْمِ التَّاعِلِ فِي الْفَتْحَةِ بِسِمِ مَضْمُونَةٍ ، وَخَالَفَهُ بِنَتْحِ آخِرِهِ بَدَلِ الْكَسْرِ .

(١) رُوحُ الشُّرُوحِ عَلَى الْقَصُودِ

ذات قياس اسم المفعول الذي لا يختلف في صحنه . فإذا ورد فعل متصرف . فذات أن تصوغ منه اسم مفعول . لا تتوقف في ذات على مساع وتقل عن الرماني أنه قل : « لا يقال من » نفع . اسم مفعول والقياس يقتضيه . ولم ير أبو حيان رجحاً للتنبيه في مثل هذا بالسباع فقال : ان نفع كضرب . فكذلك يقال في مفعول ضرب مضروب يقال في مفعول نفع متفوع .

واستعمل العرب للدلالة على المفعول صيغاً أخرى . ومن هذه الصيغ ما لا خلاف في قصره على المساع لغة ما ورد منه . وهي فعل كذبج . بمعنى مذبح . وفعل كئشش بمعنى مقنوحس . وفعله كئششه منقوطة . ومنها ما اختصرا في جعله مضيئاً . وهو فعل كئشيل بمعنى مقنول . وصريح بمعنى مضروع . فوقف به فريق عند حد المساع . وفتح حائقة باب القياس لنوع منه . وهو ما لم يجيء من فعله ففعل بمعنى فاض . يقال يستقضى هذا المذهب حسيدي بمعنى محسود . وتنهيد بمعنى مضهود حيب لم يجيء ففعل فيه بمعنى ذل . ولا يس نصير بمعنى منصور . أو عليه بمعنى معنوم . أو رحيم بمعنى مرحوم . لأنه جاء نصير بمعنى فصر . وعليه بمعنى عالم . ورحيم بمعنى راحم . وسبب الخلاف ان « قعيان » ورد بمعنى مفعول في ألفاظ كثيرة . والفريق الأول يعترفون بهذه الكثرة . ولكنهم رأوها غير كافية مسح باب القياس . ورأى الطائفة الثانية كفاية لصحة القياس . ولكن نصراً القياس على ما لم يجيء من فعله ففعل بمعنى فعل . محسراً من القياس وصف المفعول بوصف الفاعل . وليس على من يأخذ بهذا المذهب حرج فإنه قائم على مراعاة الكثرة التي هي شرط القياس . مع اجتناب التباس الذي يختل به فهم الغرض من الكلام .

فعل التعجب وأقل التفصيل :

للتعجب صيغتان هما ما أفعله ، وأفعل به . والتفصيل مسبقاً هي
 أفعل ، وهذه الصيغ مطردة في كل فعل استوفى الشروط المعتمدة بها عند
 علماء العربية . ومن الشروط المختلفة فيها اختصاص هذه الصيغ
 بالأفعال الثلاثية ، نسيك الجمهور بهذا الشرط . ولم يجزوا اشتقاق
 فعل التعجب ولا أفعل التفصيل من الأفعال الرباعية فما فوقها . ووردت
 نقاط عن العرب أخذوها مما فوق الثلاثي ، فصلها الجمهور على
 المنذور ، ووقفوا بها عند حد السماع . ووجبة نظر الجمهور أن صيغ
 التعجب والتفصيل لا تحتل أكثر من ثلاثة أحرف مضافة عليها الهزرة
 التي هي أول ما تناز به الصيغة . فإن كانت حروف ما زاد على الثلاثي
 كلها أصول ، فهو مرئيد لزم متى اشتق منه التعجب أو التفصيل استقام
 حرف أصلي من بناء الكلمة . وفي ذلك خلل لا داعي إلى التكاثر .
 وهذه طرق أخرى للدلالة على التعجب أو التفصيل نحو ما أشد عربيته .
 أو هو أشد عربدة . وإن كانت حروف ما زاد على الثلاثي مضافة نحو
 انفعل أو افعل أو استعمل . فهذه الأحرف يأتي بها في الفعل لمعان ،
 ومتى حذفت هذه الحروف من صيغ التعجب أو التفصيل ضاعت تعان
 المعاني المقصود إفادتها للمخاطبين .

وخالف الجمهور في هذا الشرط ثلاث طوائف :

(١) طائفة تجيز أخذ التعجب والتفصيل من « أفعل » الذي يكون
 هزته في أصل ومنعه نحو أنظلم الليل . دون ما تكون هزته للمقل
 نحو أجلس . ووجهه أن الهزرة في نحو أنظلم لم تبدل على معنى خاص
 فلا ينقص بحدفها شيء من المعنى المراد من أصل الفعل .

(٢) طائفة تجيز أخذها من « أفعل » لا فرق بين ما تكون هزته
 في أصل وضعه . وما أتت هزته لتعديته إلى مفعول لا يتعدى إليه من

قبل ، واعتقد هذا المذهب على أنه سيع من العرب أخذها من النحويين .
بكثره تكفي لأن تجعله موضع الفياس . نحو نحو أعطهم للدين .
وأولاهم للمعروف ، وأكرمهم من كل أحد .

(٣) طائفة تجيز أخذها من كل الأفعال الماضية المزمنة . كالنحويين
واستعمل ونحوها . ويرى هؤلاء أن نكت المعاني المستفادة من الحروف
الزائدة يمكن الدلالة عليها بعد حذف تلك الحروف بقرائن القضاة
أو حالية .

وذكروا في شروط صوغ التعجب وتعليل التفضيل أن يكون الفعل
مما يقبل التفاضل ، وفانوا : لا يقال : ما أموته ، لأن الموت لا يقع به
التفاوت ، ومتنفي هذا التعليل صحة أن يقال ما أموته ، متى جاء على
وجه يحتل التفاضل . كأن يكثر في بلد الموت . فنقول ما أموت أهل
هذا البلد أي ما أكثر موتهم . ولا يبقى سوى أن ما أموته لم يسع من
العرب بوجه . فراجع إلى حكم الأفعال التي تحتث فيها شروط التعجب
فعلي التعجب واسم التفضيل ولم يبلغنا أن العرب نعتوا بها أو أخذوها
على طريق خاص . وسنر بهذا البحث بعد صفحات قليلة أن شاء الله .
وذكروا في شروط صوغها أن لا يكون الفعل مبنيًا للسجول ،
وهذا في حال ما يحصل به لبس ، نحو ما ضرب زيداً ، فإنه يسبق إلى
الذهن أن التعجب من وصف الفاعل لا من وصف المفعول ، فإن كان
التعجب من التعجب واضحاً كأن تقول ما أنبس هذا الثوب ، فالتعجب
من كثرة لبس صاحبه له . فذلك ما يراه بعض الالفة القياساً سائغاً ،
اعتداداً على أن له أمثلة متعددة وردت في كلام العرب ، نحو ما شهره
وما أخصره ، ومن مثاليهم (أشغل من ذات النحين) .

اسم الآلة

يصاغ من الفعل اسم الآلة التي يعمل بها ، ويجيء على وزن مفعول

(١) ابن مالك في التسهيل

نحو مخيط ، ومفعلة نحو ميطرقة . ومفعال نحو مفتاح . وأورد صاحب المفصل هذه الأوزان الثلاثة ، وقال : هذا قياس مفرد في جميع الأفعال الثلاثة .

ووجه اشتراط أن يكون الفعل ثلاثيا هو أن الأفعال المزيدة يؤتى بها المفعول والدة على أصل معنى الفعل ، ووزن مفعول ومنفعة ومفعول لا يسمع إلا ثلاثة أحرف وهي أصول الفعل ، فلو سبغ من المزيد اسم في أحد الأوزان الثلاثة لمكانت المعاني التي تدل عليها الأحرف الثلاثة في الفعل . وكذلك فاعده من الرباعي المجرد يستدعي حذف أحد حروفه ، فيخل اللفظ ، فإن ورد اسم الآلة من غير ثلاثي فهو خارج عن القياس ، فلو أن تستعمله كما استعمله العرب وليس لك أن تقيس عليه ما لم يرد استعمال صحيح .

وسرح بعض الكتّابين في الصرف باشتراط أن يكون الفعل متعديا وأعلمهم نظروا إلى أن أكثر ما ورد منه اسم الآلة الأفعال المتعدية . ونحن نجد في الأمثلة اسم الآلة ما هو منصوب من فعل لازم نحو معراج ومروج نسيم . ونحو مرفدة لدرجة . ومن استأنس بأهوال كثير من علماء الصرف بشرط التعدّي ، واقتصارهم على شرط أن يكون الفعل ثلاثيا . وذهب إلى صحة اشتقاق اسم الآلة من الأفعال اللازمة عند الحاجة . لا نراه ذاهبا مذهبا بعيدا ، فلو وضعت آلة للسباحة وبدا الجعاع أن يسوها مسبحة أو مسبحا لم يكونوا - فيما نراه - مخطئين .

مفعلة

ينتق العرب للمكان الذي يكثر فيه شيء اسما من ذلك الشيء على وزن مفعلة . فقالوا : أرض مأكلة أي ذات ابل ومثددة أي ذات أسود . ومسبعة أي ذات سباع ، ومبطخة أي كثيرة البطيخ ومنشأة أي كثيرة القشاء ، وقالوا بالأرض كثيرة اللصوص : مكلسة ، ولكثيرة الرمان مرمته ، ولكثيرة الخزان (١) مخزوة .

(١) ذكور الارانب

وهذه الصيغة مما اختلف علماء العربية في القياس عليها ، فمنهم من وقف به عند حد السماع مع اعترافه بكثرة ما سجع منه . وفي كتاب سيبويه ما هو ظاهر في جواز القياس ، فقد قال : في حديثه عن هذا الباب « وليس في كل شيء يقال إلا أن تقيس شيئاً وتعلم أن العرب لم تتكلم به » قال صاحب المحكم في حكاية كلام سيبويه : يعني لم تقل العرب في كل شيء من هذا ، فإن قس على ما تكلمت به العرب كان هذا لفظه .

ومن صرح بصحة القياس فيه مظهر الذين صاحب شرح المنسل المسمى بالمثل اذ قال : « اعلم انهم اذا ارادوا ان يذكروا كثرة حصول شيء بـمكان ، وضعوا اليها متعلة ، وهذا قياس مطرد في كل اسم ثلاثي كقولك ارض متسبعة أي يكثر فيها السباع . وساق بعد هذا امثلة كثيرة .

ومتقضى هذا المذهب صحة اخذ متعلة من كل اسم ثلاثي يكثر بمعاد في ارض ، نحو الذهب ، فنقول في الارض كثيرة الذهب مذهبة .

الاشتقاق من أسماء الأعيان

تصرف العرب في أسماء الأعيان على وجه الاشتقاق ، فآخذوا منها فعلا في وزن مختلفة ، وأسماء فاعلين ومنعولين إلى غير ذلك من الصيغ التي تنتزع من أسماء الأحداث ، وورد في كلامهم ما يدل على أنهم ذهبوا في هذا التصرف إلى غاية بعيدة ، ووجدوا علماء العربية قد صرحوا بصحة القياس على بعض أنواعه ، منها اشتقاق الفعل من أسماء الأعيان لأصابتها ، أو أمانتها ، أو العمل بها ، قال ابن مالك في التيسيل : « ويطرد صوغ « فَعَلَ » من أسماء الأعيان لأصابتها ، نحو جَلَدَهُ ، ورأسه ، أو أمانتها ، نحو شَحَنَهُ ، وَلَحَنَهُ : أفعله ذلك ، أو عمل بها ، نحو رَمَحَهُ ، وَسَهَنَهُ : أصابه بالرمح والسهم » .

وذكر بعد هذا نوعين يظهر من عبارته أنها غير مقيمين ، وهما اشتقاق الفعل من اسم العين التي عملتها أو اشتقاقه من اسم العين التي أخذتها . فقال : « وقد يصاغ (أي فَعَلَ) لعملها نحو جَدَرَ وَدَارَ ، عمل الجدار والبئر ، أو أَخَذَهَا ، نحو ثَلَثَ الْمَالُ وَرَبَعَهُ : أخذ ثلثه وربعه ، إلى العشر » .

ومن أنواعه المقيمة اشتقاق اسم للأرض على وزن مفعلة مما يكثر حصوله فيها ، نحو مَأْسَدَةٌ وَمَقْتَاةٌ وَمَذْبَةٌ (١) .

وقيل شراح دوة الفواص عن أبي محمد ما يؤخذ منه أن اشتقاق الأفعال من اسم العين على وزن استعمل مقبول في القياس ، ذلك أن

(١) اسم للأرض يكثر فيها الذباب .

الحريري أنكر قولهم « استأهل » فقال أبو محمد : استأهل استعمل
 وأمله البقرة . وهو جائز كثير . كاستأسد الرجل . واستأبر النخل .
 واستنوق الجبل . أي صار ذقة . فإذا استعمل استأهل بمعنى صار أهلاً
 كان قياساً جائزاً مع أن السماع فيه ثابت .

ولم نجد في نصوص أهل العلم ما يساعد على الاشتقاق من أسماء
 الأعيان بأحلاق . وهو موضوع يستدعى بسطاً في القول . فنكتفي في
 هذا الفصل بما حدثناك به . وندع البسط إلى غير هذا المقام .

ما هو الاستقرار الذي قامت عليه أصول الاشتقاق ؟

لا يجب على الناظر في المشتقات من نحو اسم الفاعل واسم المفعول
 وأفعـل التفضيل واسم المكان واسم الزمان — عندما يريد تقرير
 قواعدها — أن يستقرئ جميع ما ورد منها في كلام العرب ، فإنه يتعذر
 عليه الوصول إلى هذه الغاية . نظراً إلى سعة اللغة وانتشارها إلى ما لا
 يسكن الإحاطة به ، والذي في وسعه أن يتتبع جزئياتها إلى أن يأتي على
 مقدار يفيد ظناً قوياً . وثمة بأن اللغة جارية في مثله على رعاية قاعدة .
 والذي لهم يقع تحت استقراره يكون قاصداً لأجرائه في الكلام على
 ما يطابق هذه القاعدة . فيصح لنا أن نرجع إلى القاعدة في كل لفظ ينق
 دون أن نتوقف على سماع .

وهنا إشكال لا يزال يتردد على السنة طلاب العربية . وهو أن
 واضع القاعدة إذا لم يلزمه استقرار جميع جزئياتها ، وجاز له الإكتفاء
 في تقرير القاعدة بتتبع جانب عظيم من الجزئيات ، فما باله يصرح في
 بعض الأفعال والمصادر ، مثل ويح وويل ، ونعم وبئس وعسى ، ويذر
 ويدع ، بأنها لا تتصرف ، ولا يصح أن يشتق منها اسم فاعل أو اسم
 مفعول أو فعل تفضيل ؟ وأي فرق بين هذه الأفعال والمصادر وبين ما لم
 يبلغه استقراره من المصادر والأفعال ، فيسوغ لنا أن نأخذ منها أوصافاً

أو فعلا ولا يجوز لنا أن نأخذ من ذلك من ويل وويح ونعم وما
شاكلها من المصادر والأفعال التي يقولون عنها : إنها غير متصرفة !

وجواب هذا أن الأفعال والمصادر التي لم يسمع لها فروع في
الاشتقاق على ضربين :

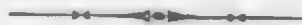
(أحدهما) ما يكثر استعماله في موارد كلام العرب من غير أن
يتصرفوا فيه . مثل ويل وويح ونعم ويل وما ياكلها . وعدم تصرفهم
لها مع كثرة ترددها في محاوراتهم ومخاطباتهم دليل على قصدهم لا بقائها
على هيئتها . فمن تصرف فيها . فقد أتى بها على وجه قصد العرب إلى
تركها . والناسك بما يقصدون إلى فعله ناسج على غير منوالهم . وطلعت
بغير ليجنهم هذا مذهب جمهور أهل العربية . وذهب بعضهم إلى جواز
استعمال ما أهمله العرب متى دخل تحت قياس . قال ابن درستويه في
شرح النحويح : إنما أهمل استعمال وداع وذكر لأن في أولها واو .
وهو حرف مستقل . فاستغنى عنها بما خلا منه . وهو ترك . ثم قال
: واستعمال ما أهملوا من هذا جائز صواب . وهو الأصل . وهو في
القياس الوجه وهو في الشعر أحسن منه في الكلام (النشر) ١١٠ .

(ثانيها) ما لا يكثر في مخاطبتهم حتى يستفاد من وروده بهيئة
واحدة . أنهم قصدوا إلى ترك تصرفه . وهذا هو الذي تعمل به على
طبق القاعدة وإن لم يبلغنا أو يبلغ الواضعين للتواعد أن العرب لئنظوا
فيه على وفق القاعدة . فيصح لنا أن نجري قاعدة الاشتقاق في هذا
النوع وإن لم ندر أن العرب تصرفوا فيه على هذا الوجه من الاشتقاق .
قال أبو عثمان المازني : ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب إلا
تري أنت لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول . وإنما
سمعت بعضها . فقت عليها غيره . وقال ابن جني — بعد أن سرد أمثلة
من اسم المكان والمصدر الواردين على اسم مفعول — : هذا كله من

كلام العرب ولم يسمع منهم . ولكنك سمعت ما هو مثله وفيما به .
 فان قلت : ماذا يريد أبو اسحاق الشاطبي من قوله في شرح الخلاصة
 الذين اعتنوا بالقياس والنظر فيما بعد من صلب كلام العرب وما
 لا يعد . لم يشتوا شيئا الا بعد الاستقراء التام . ولا نقوه الا بعد
 الاستقراء التام . وذلك كله مع مزاوله كلام العرب ومداخلة كلامهم وفهم
 مقاصدها الى ما ينضم الى ذلك من القرآن ومقتضيات الاحوال التي
 لا يقوم غيرها مقامها » .

قلنا : يريد من الاستقراء التام الاستقراء الذي يتيقن منه قويا يكفي
 لتقرير الحكم اللغة . ويدل على انه لم يرد من الاستقراء التام تتبع
 اقوال العرب قولاً فتقولاً الى ان ياتي على آخرها . قوله فيما بعد
 « فانما يجب على المتأخر التوقف حتى يدخل من حيث دخل المتقدم » فان
 وجد الامر مستتباً مطرداً على خلاف ما قال الاول . لم يسمعه الا
 مخالفته . وان لم يجده كذلك فليتوقف . وأبو اسحاق الشاطبي نفسه
 قد نقل ان امام العربية سيبويه يجعل من شواذ المعجب « ما أمته »
 و « ما أفقره » بناء منه على ان العرب لم يستعملوا الفعل الثلاثي من
 المقت والفقر . ثم ذكر الشاطبي ان جماعة من أئمة اللغة أثبتوا استعمال
 العرب للفعل الثلاثي من المقت والفقر . وخفى ذلك على سيبويه . وقال :
 ولا حجة في قول من خفى عليه ما ظهر لغيره . بل الزيادة من الثقة
 مقبولة .

وهذا يزيدك خبراً بان واضح القاعدة يستند الى الاستقراء الذي
 يكسبه لنا بقصد العرب لان يكون الحكم قياساً مطرداً . كما يستند
 الى الاستقراء الذي يفيدنا بان العرب لم ينطقوا من هذا المصدر
 بفعل أو اسم فاعل ، أو من هذا الفعل بمصدر أو فعل ماضى — مثلاً —



قياس التمثيل

ذكرت فيما سلف أنني أريد بقياس التمثيل الحق نوع من الكلم
بنوع آخر في حكمه . وهو ما ينكره بعض النحاة ويعنونه في قولهم :
أن اللغة لا تثبت بالقياس .

يأخذ النحاة بقياس التمثيل لاثبات أصل الحكم ، وكثيرا ما يرجعون
إليه في تأييد المذهب بعد بناءه على السماع . وهذا أبو حيان الذي هو
من أشد النحاة وقوفا عند حد السماع ، ومن أسرعهم إلى محاربة من
يعول على هذا الضرب من القياس . قد ينظر إليه في بعض الأحيان ،
كما قال : أن الناحب إذا فعل شرطها : قياسا على سائر أدوات الشرط .
وقال في الكلام على وقوع الجملة المنفية حالا : والمنفية إن لا أحفظه
من كلام العرب والقياس يقتضي جوازه ، فنقول جاء زيد إن يدري
كيف الطريق قياسا على وقوعها خبرا في حديث « فقل إن يدري كم
صلى » فقياس « إذا » على بقية أدوات الشرط في جعل العامل فيها
فعل الشرط ، وقياس الجملة الحالية في صحة تصديرها بأن النافية
على جملة الخبر ، كلاهما من قبيل قياس التمثيل .

قياس الشبه وقياس العلة

يقيس النحاة بعض أنواع الكلم على بعض اذا انعقد بينهما شبه من جهة المعنى ، أو من جهة اللفظ ، ويسمى هذا القياس « قياس الشبه » ومثال الشبه من جهة المعنى أن أساء الأفعال نحو عليك ومكانك وأمانك مشابهة في المعنى للأفعال التي قامت هذه الأسماء مقامها وهي الزم . وأثبت وتقدم . ولهذا الشبه أجاز الكوفيون تقديم معنول أساء الأفعال عليها قياسا على جواز تقديمه على الأفعال التي قامت هي مقامها .

ومثال الشبه من جهة اللفظ أن المركب المزجي يشابه المختوم بتاء التأنيث في أحوال لفظية منها حذف جزئه الثاني عند النسب كما تحذف تاء التأنيث ، ومنها أن التصغير يجري في صدره كما يجري فيما قبل تاء التأنيث ، وللشبه في هذه الأحوال اللفظية ، أجازوا ترخييه بحذف الجزء الثاني قياسا على ترخيم المؤنث بحذف التاء . وقد يبنى القياس على اشتراك المقيس والمقيس عليه في العلة التي يقع في ضمنهم أن الحكم قائم عليها ، ويسمى هذا الضرب « قياس العلة »



أقسام علة القياس

العلل التي يذكرها الباحثون في العريفة بدعوى أن العرب راعوها .
وبنت عليها أحكام ألفاظها ، ترجع الى ثلاثة أقسام :
(أحدها) ما يقرب مأخذه ويتلقاه النظر بالقبول . كما وجهوا
تحريك بعض الحروف الساكنة بالخلص من النقاء الساكنين . ووجهوا
حذف أحد الحرفين المتماثلين بطلب الخفة .

(ثانيها) ما يكون من قبيل الترضيات التي لا نستطيع أن نردها
على قائلها ، كما أنك لا تضعها بحل العلم أو الظن القريب منه ، وهذا
كما قالوا في وجه بناء قبل وبعد إذا قطعنا عن الإضافة لفظ : انيسا
شابه الحرف في احتياجهما الى معنى المحذوف وهو المضاف اليه ،
فاذا قلت ان هذه العلة ثابتة عند ذكر المضاف اليه ، فلماذا لم يرتبط بها
آثرها وهو حكم البناء . قالوا : ظهور الإضافة التي هي من خواص
الاسماء بعدها عن شبه الحرف ، فعادت الى أصلها الذي هو الاعراب .
فإن قلت لهم : ما بالهم بنوا أي الموصولة فيما إذا أضافوها في المنفرد
وحذفوا صدر صلتها ، فهذا يرد قولكم : ان ظهور الإضافة يبعد عن
شبه الحرف لأنها من خواص الاسماء ! أجابوك بأن العرب أنزلوا
المضاف اليه في باب أي منزلة صدر الصلة المحذوف فصارت أي في حكم
المنفرد عن الإضافة في اللفظ ، فتستحق ما استحقته قبل وبعد من
البناء .

ولا يسمك بعد هذا الا أن تسل يدك من هذه المجادلة ، وتفصل
منها وليس في ذهنك آثارة من علم .

(ثالثها) ما يجري فيه بعض النحاة على ما يشبه التخيل ، ومثال

هذا أن « هل » تختص في أصل استعمالها بالدخول على الأفعال ؛
 نحو هل كتب عمرو ، وقد تخرج عن هذا الأصل ؛ فتدخل على مبتدأ
 خبره اسم نحو هل عمرو كتب ، ولكنها لا تدخل على مبتدأ خبره فعل ؛
 نحو هل عمرو كتب ، وقد أراد بعضهم أن يذكر علاقة لدخولها على اسم
 خبره اسم وعدم دخولها على اسم خبره فعل ؛ فقال : لأن هل إذا لم تر
 الفعل في حيزها تسلت عنه ذاهمة ، وإن رأت في حيزها حنت إليه لسابق
 الالفة فلم ترض حينئذ إلا بساقتها . وكلام هذا النحوي وهو يقرر
 حقيقة علمية لا يختلف عن قول الشاعر وهو يسبح في إجماع من الخيال :

مليحة عشقت طيبا حوى حورا فمد رآته سمعت فوراً اخبرته
 كهل إذا ما رأت فعلاً بحيزها حنت إليه ولم ترض بفرقته



أقسام قياس العلة

لقياس العلة اقسام ثلاثة :

(أحدها) قياس الأولي وهو أن تكون العلة في الفرع أقوى منها في الأصل . ومثال هذا أن صاحب الكافية أجاز في نحو اغضضن أن يقال غُضِضن . قياسا على قول العرب في نحو « اقررن » قرون : بحذف أحد المدين . وعللة هذا القياس طلب التخفيف ولكن فك المضموم في نحو اغضضن أثقل من فك المكسور في نحو اقررن . وإذا فر من فك المكسور الى الحذف ابتغاء التخفيف . ففعل ذلك بالمضموم أحق بالجواز .

(ثانيها) قياس المساوي . وهو أن تكون العلة في الفرع والأصل على سواء . ومثاله أن يقول من منع تقديم خبر ليس عليها : لا يجوز تقديم خبرها عليها ، قياسا على عسى فانه لا يجوز تقديم خبرها عليها . وعللة المنع عدم تصرف الفعل . وهذه العلة يستوي فيها الفعلان ليس وعسى .

(ثالثها) قياس الأدنى . وهو أن تكون العلة في الفرع أضعف منها في الأصل . ومثاله أن اسم الزمان المضاف الى الفعل الماضي يجوز بناؤه على الفتح نحو :

« على حين عاتبت المشيب على الصبا »

وعلة بدئه أن الظرف في الواقع مضاف الى المصدر الذي تضمنته الجيلة وإن كان في الظاهر مضافا الى الجيلة نفسها ، فشابه اسم الزمان كلتي قبل وبعد في وجه بدائهما حين يقضمان عن الاضافة لفظا لا معنى . وتتقوى هذه العلة في اسم الزمان الواقع بعده فعل ماض أن الفعل

الماضي واقع موقع المضاف اليه . الذي قد يكتسب منه المضاف شيئاً
من أحكامه كالتعريف والتكثير ووجوب التصدير فلا بعد في أن يكون
للاضافة - وأن كانت في ظاهر اللفظ - أثر في اكتساب المضاف حكم
البناء من المضاف اليه .

فإن كان الواقع بعد اسم الزمان فعل مضارع . والمضارع معرب .
فحو . على حين أعاتب الزمان . ففعل بناء اسم الزمان . وهو حين ضعف
منها في حال اتصاله بفعل ماضٍ . حيث نقص منها ما كانت قد تقوّت
به من استعداد المضاف لاكتساب البناء من المضاف اليه .

وقد اكتفى بعض البحرّيين والكوفيين بالعلة الضعيفة . وأجازوا
بناء اسم الزمان الواقع بعده فعل مضارع لتحقيق أصل العدة وهو
الاقطاع عن الاضافة في اللفظ دون المعنى .



شرط صحة قياس التمثيل

يكون قياس التمثيل صحيحاً ، ويتم الاستدلال به على تقرير حكم من أحكام المنطق متى كان وجه الشبه بين الاصل والفرع واضحاً ، ثم ظهر أن ما ذكره المستدل على وجه التعليل هو العلة التي يرتبط بها حكم الاصل ويضاف الى هذا أن لا يوجد بين الاصل والفرع فارق يؤثر في عدم تعدية حكم الاصل الى الفرع ، ويزيد بعضهم على هذا أن لا يكون حكم الاصل مخالفاً للاصول خارجاً عن حد القياس .

والقياس مع الفارق كما أجاز بعض النحاة لتقديم معول الفعل المنفي . فمثلاً : إن لم تضرب ، ففي الغواب سأضرب ، فكما جاز قولك : زيدا سأضرب ، يجوز قولك : زيدا لن أضرب ، وما كان من المكبرين لهذا القياس سوى أن فرقوا بين السين وإن بأن حرف النفي يقتضي اصداراً في الجملة التي يدخلها ، وذلك معنى لا يقتضيه حرف التثنية . ومثال القياس على ما مخالف القياس أن الكسائي يقول : لا يقتصر في الظروف الواردة أساء فعل نحو عليك وأمامك على ما ورد في الرواية بل يجوز أن ينس عليهما غيرها ما لم يرد به سماع ، ومن البصريون في هذا المذهب بأن تلك الظروف إنما وقعت موقع أساء الأفعال على خلاف أصلها ، وما جاء على خلاف الاصل لا يصح قياس عليه بحال .

والحق أن الامر في مثل هذا يرجع الى قوة نظر المجتهد في العربية فان الأصول التي يجيء حكم الاصل على خلافها تتفاوت في اقتضاء حكمة الوضع لها ، وخروج العرب عن حدودها ، فالأصل الذي يمنع

من زيادة الكلمات مثلاً ، وهو أن اللفاظ إنما وضعت لافادة المعاني ،
أقوى من الأصل الذي ينبع من تقديم المعول على العامل . ولهذا
كانت مخالفة العرب لقانون تقديم المعول على العامل أكثر من مخالفتهم
لقانون المنع من الزيادة . فيمكن للمجهول في العربية أن ينبع قياس زياده
كان . في صدر الكلام أو في آخره على زيادتها في وسطه . وليس
من البعيد صحة تقديم خبر زال النسخة عليها قياساً على تقديم معول
الخبر الثابت على خلاف القياس . إذ القياس تقديم العامل على المعول .

ويذكر بعضهم في شرط صحة القياس أن لا يكون حكم الأصل
موضع الخلاف . ومثل هذا أن الكوفيين اختلفوا فعل التعجب بفعل
التفضيل في جواز بناءه من نوعي البياض والسواد ، ورد البصريون هذا
القياس بأنه قياس على مختلف فيه . لأنهم لا يوافقون على حكم الأصل
وهو صوغ اسم التفضيل من أسماء الألوان .

والتحقيق أن القياس على المختلف فيه لا يكون حجة على المخالف
في حكم الأصل . إنما من تقرر عنده حكم الأصل بدليل راجح . أنه أن
يتعلق بشئ هذا القياس في تعديته الى الفرع .

مباحث مشتركة

بين القياس الاصلي ، والقياس التمثيلي

القياس في الاتصال

خصت العرب بعض الكلمات بالدخول على أنواع من الكلم لا تتجاوزها الى غيرها . مثل حروف الجر والنداء تختص بالاسماء . ومثل لن ولم وليس وسوف تختص بالفعل المضارع . وجعلت بعضها مطلقا بين الاسماء والافعال . نحو هبة الاستفهام . وما النافية . أو مطلقا بين المضارع والماضي . نحو قد . ولا النافية . وان الشرطية . فإذا وردت كلمة من أمثلة هذه الكلمات مفروقة بنوع خاص من الكلم فليس لنا أن نخرج به عن دائرة السماع . ويجرى على هذا الأصل « لما » الحينية . فانها انما جاءت في كلام العرب موصولة بالفعل الماضي . ومقتضى الأصل المذكور امتناع دخولها على الفعل المضارع . ولهذا لحن بعض الناقدين ابن أبي حجة في قوله :

والنبت يضبطها بشكل معرب لما يزيد الضير في التنحين
واذا دارت الكلمة في كلام العرب . ولم ترد الا مجردة من أداة التعريف مثلاً . فهل يجوز لنا استعمالها موصولة بهذه الأداة . يجري هذا النظر في لفظ كل وبعض فقد أنكر الأصمعي أن تدخل عليها ان المعرفة حيث لم يجيء في كلام العرب موصولين بها وأجاز اتصالها بها ابن درستويه . وخالفه جميع نحاة عصره ذاهبين مذهب الأصمعي في وجوب تجردها من أداة التعريف وان استعمالها بعض الأدباء كابن المتنوع وبعض النحاة كسيبويه والاختش موصولة بها . وكل من هؤلاء

الأدباء أم النحاة لا يحتاج بنا يقع في كلامهم . وإنما الحجة في روايتهم ،
وبقتضى هذا الأصل انكر الحريرى ادخال ال المعرفة على لفظ
« كافة » ناظرا الى أن العرب لم تفعل ذلك (١) .

قد يخطر ببال أن هذا الحجة يقتضي أن لا تدخل ال على اسم
الاداء سبع استعمالها به في اختصار من كلام العرب ، ومن المتعذر أن
يتبع واضع القواعد جميع الاسماء العربية ، ليتحقق عمل ففعلوا بها
مقرونة بال المعرفة أولا .

فالجواب أنه لا ندعى أن هذه الكلمات به استعمالها هذه الابعة
أن أتوا على جميع المفردات مفردا مفردا فوجدوها نحي ، موصولة
ما عدا هذه المستثنات : كن وبعض وما ساكنها ، وإنما جاز لهم
استثاؤها من جهة أنها دائرة على السنة الفصحى . بكرة حتى لا تكاد
تسر بقصيدة أو خطبة أو محاضرة . دون أن يعرضت شيء . وعدم
استعمالها موصولة بأداة التعريف مع إيرادهم لها في جن محاسبهم ،
دليل على أنهم التزموا فعلها عن هذه الاداء . ولا يسوغ لنا إخراج
الكلمة بأشباها منى تهمل الاستعمال المستفيض بعدم إخراجها على القاعدة .

وملخص القول أن الكلمة إذا وردت متصلة بلفظ أو نوع من
الالفاظ خاص ، فلا بد من النظر في حال استعمالها ، فإن كثر دورانها في
قوال الفصحاء وغيرهم ولم يعدلوا بها عن ذلك الوجه من الاستعمال ،
وفنا عند حد استعمالهم ، ولا يسعنا الخروج بها عن ذلك الحد . وإذا
لم تكن شائعة في فزون المحادثات يسوع كل وبعض ، فإنه يسوغ لنا
أن نتصرف فيها ونعتمد بها حدود الرواية . حيث لم يتم الدليل على
فقد اختصاصها بذلك الاستعمال وهو كثره فنبها على استنبه
ودورانها في محاوراتهم .

(١) لنا عودة في فصل القياس في مواقع التعراب إلى زيادة السجدة في
استعمال هذه الكلمة .

ومن ينظم محمد هذا البيت الألفاظ التي قال صاحب المصباح
 لحظت وعبره : أنها لا تستعمل إلا في سياق النفي وهو أحد وعرب
 ودينار وأخوانها ، ويدخل في هذا نحو قصارى وحدائق ولبى وده إلى
 من الكلمات التي لم ترد موصولة إلا بنوع خاص وهو المضاف إليه .
 ونظير هذا كلمة يبدى ، فإنها بمعنى غير ولكنها لم ترد إلا متصلة بأن
 وصلتها ، فقال فلان كثر المال يبدى أنه يخيل ، خلا يجوز بها حد هذا
 الاستعمال ، كان نظيرها إلى اسم مريح فبأسا على كلمة ، غير سراجها
 توافقهما في المعنى .

وإن شئت مثلا يزيد البحث بقاء فإن العرب لم يستعملوا الصبر
 المسبوق بهاء التثنية موصولا باسم الإشارة نحو هاتئنا قائم ، فرأى
 ابن هشام أن السواء الواردة بهذا الأسلوب قد بلغت في الكثرة إلى
 أن يؤخذ منها الزوم اتصال هذا الصبر باسم الإشارة ، فصح من أن
 يجيء الصبر المتروك بهاء التثنية منطوقا عن اسم الإشارة . وعلى هذا
 المذهب ابن هشام أيضا يرى في « غير » التثنية على الضم ، فقال :
 بها لا تستعمل إلا متصلة بليس فنقول : عدتي كتاب ليس غير وفوقهم
 « لا غير » لعن ومن عد واستعمال « لا غير » فصيحاً ، فقد وقف في
 كلام العرب على ما يشهد بصحته هو قول الشاعر :

جوابا به تنجو اعتند فوربنا . لعن عمل أسلفت لاغير تسأل

وإذا وردت الكلمة متصلة بنوع من الكلم ورودا لا يحيط به
 انقضاء ، صح أن يكون اتصالها بذلك النوع مقبوسا ، كثناء التأنيت
 تتصل باسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمنسوب ، على
 وجه القياس ولم يبلغ اتصالها بأسماء الأعيان هذا المبلغ ، فوقفوا به
 عند حد السماع ، كظبي وظبية ، وأمرى وأمرأة ، فليس لك أن تقول :
 إنسانه في مؤت انسان إلا إذا قل اليك لفظه في شاهد صحيح ، ولهذا

الأصل أنكر الصمدى قولهم للظبية : غزاله ، مع ، و ، و ، و ، غزال المذكور ،
 لأنه لم يثبت عنده أن العرب قالوا غزاله . وما خالفه الدماميني في ذلك
 إلا بعد وقوفه على شواهد من كلام العرب تقتضي صحة استعمالها .
 والمذكر من أسماء الأعيان لا يحذف الناء قياسا . وكذلك المؤنث
 منها لا يجرّد من علامه التأنيث ويستعمل في المذكر إلا إذا ورد به نقل
 عن العرب ، كما سنعينه أسبغاً للقرادة ، ولا يقال في ذكرها البوا ، حيث
 لم يقم شاهد على استعماله .

* * *

القياس في الترتيب

إذا كانت إحدى الكلمتين تابعة لآخرى من جهة المعنى ، فالناسب الطبيعي ينطوي أن تذكر الكلمة التابعة عقب الكلمة المتبوعة ، ومن ثم فرروا في أصولهم أن المعطوف عليه يتقدم على المعطوف ، والمؤكد يقدم على التوكيد ، والمنعوب يتقدم على المنع ، والمبين يتقدم على البيان ، والمبدل منه يتقدم على البدل ، والمستثنى منه يتقدم على المستثنى ، والمميز يتقدم على التمييز ، ومما يجب الأصل يتقدم على الحال .

فمن يجهز تقديم كلمة تابعة على متبوعها ، فإنما تقبل دعواه متى كانت مضحوبة بدليل . فالكوفيون — مثلا — أجازوا تقديم المعطوف على المعطوف عليه . والكسائي والمبرد سوغا تقديم التمييز على عامله ، والقراء والاختش ذهبوا إلى صحة تقديم الحال على عاملها الظرف أو الجار والمجرور . وابن برهان وابن كيسان أباحا تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ، وما أجاز هؤلاء التقديم في هذه المسائل وهو مخالف بقياس الأصوليين إلى شواهد رأوها كافية في تقرير ما ذهبوا إليه .

ومن فروع هذا الأصل أن لا يتقدم الضمير على معاده ، واستثنوا من ذلك مواضع ، أجازوا منها تقديم الضمير على معاده : أما باتفاق كتقديم ضمير الشأن ، وأما مع اختلاف كتقديم الضمير العائد على مفعول متأخر عنه ، والأصل في محل الاختلاف بيد من لا يجوز عوده على المتأخر عنه في نظم الكلام إلى أن يأتي المخالف بشاهد صحيح ، وكذلك كان مذهب الاختش وإلى الفتح في إجازة عود الضمير المتصل

بما عمل مقدم على متعول متأخر به ينف أمام مذهب الجمهور الذين
يسمعون هذه الصورة إلا بما احتف به من الشواهد نحو :

حرى بنوه أبا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سينار

ووجهة نظر الجمهور في عدم الأخذ بهذه الشواهد وحملها على
الشدود أو الضرورة أنها جاءت على خلاف أصل أصل ، وما يرد على
خلاف الأصول المعتمد بها ، لا يجعل مقيسا إلا حيث تكثر شواهد حتى
تدل على قصد العرب لا طراد .

ومقتضى هذا الأصل . وهو أن ترتب الالفاظ يكون على حسب
ترتيب المعاني في الذهن ، أن يجيء المستثنى بعد المستثنى منه وما نسب
إليه من الحكم . نحو قام الرجال إلا عليا . فإن مرتبة المخرج بموان
أنه مخرج متأخرة عن مرتبة المخرج منه . سواء قلنا أن المستثنى مخرج
من المستثنى منه أو من الحكم المتعلق به . ولكن كثر في الالفاظ
تقدمه على المستثنى منه . نحو جاءني إلا زيدا النوم . أو على الحكم
فقط نحو النوم إلا زيدا اخوتك . فبقيت مسألة تقدمه عليها بما على
أصل المنع . وقد جوزها الكوفيون قياسا . والحق أن مخالفة الأصل
بكل واحد من امرين على اقتراده ، لا تدل على جواز مخالفته بالامرين
كليهما .



القياس في الفصل

الأصل في الألفاظ المرتبطة بعضها ببعض من جهة المعنى أن لا يلتقي بينها بفصل ، وقد خالفوا هذا الأصل في مواضع كثيرة ، حتى دخل بعضها في فنون البلاغة كالفصل بين مفعولي وأنت في مثل قول الشاعر :

ويستحق الدنيا أمجان مجرب يرى كل ما فيها وحاشاك فانيا
أو بين النعت والمنعوب كما قال تعالى : « وأنه لقسم لو تعلمون عظيم » ويجب النظر في قوة الارتباط وضعفه في هذا المقام ، فيكفي من التواعد الواردة في الفصل بين ما ضعف ارتباطها ما لا يكفي في الفصل بين ما كان الارتباط بينهما قويا ، ويدل على أن لشدة الارتباط بين المعنيين أثرا في ضعف القياس أن بعض النحاة منعوا من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بسجوع الأمور التي يجوز الفصل بكل واحد منها منفردا نحو الظرف والمفعول ، ولما أجاز طائفة الفصل بسجوعها قياسا على الفصل بين « يقول » العائقة عمل فمن أداة الاستفهام بسجوع ما يجوز به الفصل بينهما ، وهو الظرف والمفعول ، ونعبر في هذا القياس بأن ما بين المضاف والمضاف إليه من الاتصال أشد مما بين أداة الاستفهام والفعل المستفهم عنه .

ويزيدك علما بأن لشدة ارتباط الكلمة بالآخرى أثرا في تحكّم النحو أن كثيرا من علماء العربية منعوا الفصل بين الموصول الحر في وصلته متى كان الموصول عاملا مثل « أن » المصدرية ، وأجازوا الفصل بين الموصول غير العامل وصلته مثل « ما » المصدرية ، ذلك لأن الموصول العامل أشد اتصالا وصلته من الموصول غير العامل ، إذ الأول طالب لمتابعة من جهة المعنى والعمل ، ولما الثاني قطب له لجا من جهة واحدة وهي الموصولية .

القياس في الحذف

من الجلي أن حذف أحد أجزاء الجملة يعبر أسلوبها ، ويحذف منها
هيئة جديدة ، والمحافظة على الأسلوب العربي تقتضي أن لا يلفظ الإنسان
بعبارة إلا أن تجيء مطابقة للهيئة العربية .

وهذا الأصل هو الذي يسلك به من لا يجيز حذف كلمة من الجملة
حيث لم يبق عنده دليل على صحة حذف أمثالها . كما منع الجمهور
حذف الفاعل ، ومنع البصريون حذف الموصول ، ومنع ابن مالك
حذف أحد مفعولي ظننت ، منعوا حذف هذه الأصناف من الكلام ، وأن
قامت القرائن ودلت على الحذف بوضوح .

فإذا جرى خلاف في حذف إحدى الكلم فلاصل بيد من يوجب
ذكرها ، والمجيز لحذفها هو المطالب بالدليل .

قد يقال : أن العرب أكثروا من حذف ما تقوم عليه العربية كالمسند
والخبر والمفعول به ، والمعنوف والمعنوف عليه والخاء والتثنية ودفع
الشرط وجوابه ، وباستغناء هذه المواضع بتقرر أصل يمكن إمراره ،
وهو صحة الحذف للدليل .

والجواب أن ورود السماع بالحذف في باب كالتعن أو التنعون
إنما يبيح القياس في ذلك الباب خاصة ، إذ أقصى ما تدل عليه شواهد
أن الحذف هنالك غير مخالف لأسلوب اللغة ، وإنما أجاز الكسائي
حذف الفاعل ، والبكروفيون حذف الموصول ، والجمهور حذف أحد
مفعولي ظننت ، اعتمادا على شواهد مبسوطة في كتب الفروع .

وأذا ورد السماع بحذف حرف في موضوع من التركيب على سبيل
الاطراد ، فهل يقاس عليه ما يرادفه من الحروف ، فيسرع حذفه ولو
لم ترد به الرواية ؟ هذا من مواقع اختلاف علماء العربية أيضا ، ومن

أمثله أنهم أجازوا حذف « لا » النافية في جواب النسم . كما ورد في قوله تعالى « تالله ثقتاً تذكر يوسف » وقول الشاعر :

« ليت حيا العراق الدهر أنفعه » والحب يدلكه في القرية السوس
واختلفوا في حذف « ما » النافية في نحو هذا المقام . ومن أبي
حدها قد يتست بأن « لا » وضعت للدلالة على السلب . وحذفها
يرغم إرادة الإثبات الذي هو ضد مدلولها . فكان ذكرها على ما يقتضيه
وصعها أمر لا بد منه . ولكنهم حذفوها في جواب النسم لكثرة
استعمالها . ولا يصح الحق لفظ « ما » بها وإن كانت مرادفة لها في
المعنى . لأنها لا تشاركها في الوجه الذي اقتضى العدول بها عن الأصل .
وهو كثرة الاستعمال .

وإذا وضعت ألفاظ للدلالة على غرض . وانظمت في منبج . وسع
في أحدها حذف بعض متعلقاته . فهل يجري الحذف في متعلقات ما
يشاركه في المعنى على طريقة قياس التشثيل ؟

ومثال هذا ما ثبت من أن العرب يحذفون صدر الصلة مع أي
الموصولة . فيقولون : زارني أيهم أفضل . والأصل أيهم هو أفضل .
فحذفوا الضير الذي هو صدر الصلة . وقد وقف بعض النحاة عند
هذا الموضع . واستضعفوا حذف مثل هذا الضير مع غير أي من
الموصولات ولم يستضعفه ابن مالك . فالتأمل بنوع القياس ناظر إلى
أن حذف متعلق الكلمة وهو صدر الصلة جرى على غير أصل . فلا
تجاوز به حد السماع ولحق به ما يشارك تلك الكلمة في وجه الاستعمال
وحذف متعلقة كما حذف متعلقها . والتأمل بجواز اللاحق ناظر إلى
أن اتحاد الكلمتين في المعنى يجعلها بمنزلة الكلمة الواحدة . فما ثبت
لأحدهما من الأحكام يصح إعطاؤه للآخرى حيث أن الأسلوب معهما
متماثل .

القياس في مواقع الاعراب

إذا وردت الكلمة بسكون من الاعراب ولم يسمع استعمالها في غير هذا المكان ، فاصولهم تقتضي أنها مفردة فيما سمعت ، ولا يقاس عليه غيره من المواضع ، ومن هذا تخصيصهم الكلمات : فل ولو مار وفومان بحال النداء ، وخط وعوض بالطرفة أو الجر بس .

ومن فروع هذا قول ابن الحاجب وسعد الدين الخناراني : ان لفظة كل إذا أخيفت إلى التفسير لم تستعمل في كلامهم إلا مؤكدا ، فيستنع إيرادها مفعولا به أو فاعلا ، ومن أجاز إيرادها مفعولا به كابن هشام اعتد على ما وقع في يده من الشواهد التي منها قول الشاعر :

« فيصدر عنها كلُّها وهو ناهل »

ومما يجري على هذا الأصل قولهم : ان كافة وقامبة ومرا لا تخرج عن الحالية ، وعند ابن هشام في أوهم ان محسرى حريجه لمواه تعالى : « وما أرسلناك إلا كافة للناس » على أن كافة نعم المصدر وحده والتقدير رسالة كافة ، ومن فازعوا في اختصاصها بالحالية يفتنون موقف المدعى المطالب بالدليل ، وقد استشهدوا على ما ذهبوا إليه مثل قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه « قد جعلت لآل بني كاهلة على كاهليت مال المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهبا » .

وحاول الشهاب الحنابلي عدم هذا الأصل المقرر في المصدر ، فقال في شرح الدرة : فإن كافة وردت عن العرب بمعنى جميع ، لكنه استعمل منكرا منصوبا وفي الناس خاصة ، ومقتضى الوضع أنه لا يلزمه مذكر ، فيستعمل كما استعمل جميع معرفا ومنكرا بوجود الاعراب ، وفي الناس

ونعزم . لأن من اقتصر في الألفاظ على ما استعملته العرب العاربة
والمستعربة حجبنا الواسع ، وعسر التكلم بالعربية على من بعدهم .
وهذا الرئي لا يؤخذ به على الإطلاق ، ولا يستضاء به في كل حال
فانه لا يطابق ما قاله أساتذ العربية من أن معرفة الوضع غير كافية ما لم
ينضم إليها العلم بحال الاستعمال .

قال ابن خلدون في المقدمة : ليس معرفة الوضع الأول بكاف في
التركيب حتى يشهد له استعمال العرب لذلك ، وأكثر ما يحتاج إلى
ذلك الأدب في فني نظمه ونثره ، حذرا من أن يكثر لحنه في الموضوعات
اللمعة في مفرداتها وتركيبها ، وهو شر من اللحن في الأعراب وأنحس .
ولو اقتدينا بالنهب في أبحاثه ، وسرقنا على أثر مقالاته المظلمة
العنان ، لعدنا إلى مثل فظ وقيل وعند ومع ، وأخرجناها عن الطرية
إلى نحو الابتداء أو الفاعلية ، ولا أحسبه يرضى للغة هذه العوضى ،
فيفصم نظامها وهو يريد توسيع نطاقها .

والحنين في هذا المطلب أن ما يصلح أن يجري على الفاعله في
الأعراب نوعان :

(أحدهما) ما يدور على السنة البلغاء وغيرهم ، ويجرى في
مخاطباتهم بحالة خاصة من الأعراب ، مثل عند وقبل وقامبه ومع . وهذا
هو الذي وقف به عند السامع ، فإن كثرة دوارنه في مجارى كلامهم
نظما ونثرا ، وتقلبه في أساليبهم بحالة مخصوصه من الأعراب يسمر
بفسدهم إلى تحصيله بتلك الحالة ، وما كان ينبغي لنا في هذا القسم
إلا أن نتحرى الطريقة المألوفة في استعماله .

(ثانيها) مالا يتردد في أغلب مخاطباتهم ، وإنما يرد في حال لا يبدل
على فصددهم إلى قصره على الحالة التي جاءت بها الرواية . وهذا هو
الذي يسوغ لنا أن نخرج به عن حاله الواردة ، ونستعمله في المواضع

التي يساعد عليها الوضع . فلو لم يسع لفظ الضرعام أو المودعي أو
الفيصل إلا فاعلا أو مفعولا . كان لنا إيواذه في تراكيب من غير تامتها
إليه أو مبتدأ أو خبرا .

فيتضح من هذا التفصيل مذهب الجمهور . ووجه مأخذه . ويسكنك
أن تنضي به على مثالة الشهاب حيث أباح خروج كافة عن الحانية بمجرد
النظر إلى حال الوضع . فإن هذه الكلية من القسم الأول قطعاً . فيجب
على من ذهب إلى صحة استعمالها فاعلا أو مفعولا — مثلا — إقامه
شاهد على ذلك ولا يكفي التمسك بأنها قابلة لهذه الوجود من الأعراب
بحسب وضعها .

وللشيخ الكافيجي مقالة تشبه مقالة الخفاجي هي أنه تكلم عن
نحو قولك : في الدار على والمسجد خالد^(١) ثم قال : إن جزئيات
الكلام إذا أفادت المعنى المختص منها على وجه الاستقامة لا يحتاج إلى
النفل والساع . والآن لم توقف تراكيب العلماء في تصانيفهم على ذلك .

وهذه العبارة مطلقة العنان فلا بد من وقفها عند حد . فنقول :
إن أراد الكافيجي بقوله : « أفادت المعنى على وجه الاستقامة » أن
المعنى حصل في ذهن المخاطب عند النطق بها كاملاً . فهذا لا يكفي في
صحة الكلام عند علماء العربية قطعاً . فإن من التراكيب ما يفهم منه
المعنى المراد ويكون المتكلم قد خالف فيه بعض النواحد المجمع عليها .
وإن قصد بوجه الاستقامة المطابقة لصحة الأسلوب عربية . قلنا : هذا
هو محل النزاع بينه وبين من لا يجيز المثال : في الدار على . والمسجد
خالد . فإن المانع يراه غير مطابق للأسلوب العربي الصحيح . فلا محيص
للكافيجي وغيره من إقامة الدليل على صحة هذا التركيب .

(١) هذا مما يعبر عنه النحاة بمسألة العطف على مفعولي عاملين مختلفين
فإن المسجد معطوف على الدار المفعول أحدهما العجز . وخالفه معطوف على
علي المفعول للابتداء

القياس في العوامل

من البين أن الرفع والتأنيب للكلية هو النافع بها . وما سمي به
 بالعمل كالنفع والحرف إنما هو أداة يلاحظها المتكلم ويأخذها بسيلة
 وسيلة لتلك الآثار الخاصة من رفع ونصب وخفض وجزم .
 ولما لم يكن تأثير هذه العوامل النحوية من قبيل تأثير الأسباب
 عقلية أو الحسية . وإنما هو بقصد المتكلم إلى جعلها وسيلة للعمل .
 جاز تأخيرها عن المعول . واستندام لكل من اللفظين أن يكون عاملا في
 صاحبه كاسم المفعول والعمل المجزوم به نحو : آيا ما تدعوا فله الاسباء
 الحسى . ولا يتوجه الاعتراض عليهما بأن الآثار لا يوجد قبل عتقه
 الفاعلة . وساع لهذا المعنى أيضا أن ينوارد عاملان على معول واحد
 ولكلهم مفعول قول المبرد : أن الابتداء عامل في المبتدأ . وهذا أي
 الابتداء والمبتدأ عاملان في الخبر . من جهة السماع . فقالوا : أن توجه
 عاملين إلى معول واحد لا يعهد له نظير في العربية . وبطل هذا الوجه
 مسمعا قول القراء : أن ريذا في قولك : قام وفعد زيد مرفوع بالفعلين .
 وأخباروا أن يكون عاملا للثاني . وهو فعد . وجعلوا الفاعل الأول
 ضميرا مقدرا .

وأكثر اختلافهم في تعيين العامل لا يظهر له أثر في نظم الجملة .
 وقد يبنى عليه الحكم بصحة بعض التراكيب . كاختلاف الكوفيين
 والبصريين في الرفع لاسم كان الناسخة . فيقتضى قول الكوفيين : أن
 الاسم لم يزل مرفوعا بالابتداء وإن كان أيضا عملت في الخبر . امتناع
 نحو كان زيد كاتباً وعمر شاعراً لأنك عطفك فولك « عمرو شاعرا »

عنى قولك : زيد كتب . فيكون التركيب من فيل عطف معولين على معولى عاملين مختلفين . وهما أي العاملان كان والابتداء . ولكنه يقتضي مذهب البصريين كلام غريب فصيح . لأن المفعول عليها . وهما : زيد كتب . معولان لمعول واحد هو لفظ كان . وعطف اسين على معولى عامل واحد وان اختلف اعرابها لا مزية في صحته .

وعوامل الاعراب ترجع الى ستة أصناف :

- (أولها) الأفعال المتصرفه ومصادرهما وما يتصل بها . نحو اسم الفعل واسم المفعول والصنف المتبعية وأصل التفضيل .
- (ثانيها) الأفعال غير المتصرفه . نحو عسى وليس ونعم وليس .
- (ثالثها) الحروف . مثل الحروف الخافضة للأسماء والحروف الناصبة للأفعال أو الجازمة لها .

(رابعها) أسماء تعمل من جهة موقعها في الجملة . كالصاف يعمل في الخبر ، والمميز المفرد يعمل في التمييز .

- (خامسها) صفات اكتسبها الكلمة من حال استعمالها في الجملة . كالابتداء والاضافة في الأسماء . والتجرد من الناصب والجر في الأفعال .
- (سادسها) كلمات ليست بأفعال . ولكنها تسبب الأفعال في المعنى . كسم الإشارة وحرف التثنية في يأتي من يجعلها عاملين في الحال . نحو هذا زيد كتب . وكحروف النداء . وما النافية عند من يجوز على ظرف أو الجار أو المجرور بها .

ولا شبهة في أن الصنف الأول وهو الأفعال والمصادر وما يتصل منها أقوى من بقية أصناف العوامل . وقوته في العمل صرح لهم أن يسندوا اليه عليين مختلفين . كالفاعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ، أو ثلاثة آثار كالفاعل يرفع الفاعل وينصب مفعولين . أو أربعة آثار . كالأفعال التي ترفع الفاعل ، وتنصب ثلاثة مفاعيل .

« بسى على هذا أنه متى أمكن أن يكون العامل من هذا الصنف
الافعى . لم يعدل عنه الى جعل العامل من صنف غيره . وقد اختار
سيبويه أن يكون العامل في المنادى فعلاً مقدراً . ورجحه على أن يكون
العامل حرف النداء وإن كان منصوباً به . حيث قال : أن العامل في المنادى
فعل مفسر تقديره « أدعو » .

والتحقيق فيما نرى أن الموازنة بين صنف الأول إذا كان مقدراً ،
وغيره إذا كان منصوباً به . يرجع الى هذه النظر في المعنى . وسرعة
انتقال خاطر الى المقدر . فإذا كان المدعى تقديره لا ينتقل الى الذهن
بسرعة . أو لا يلتزم بظم الكلام عند ما تصرح به . فالراجح نسبة
العسل الى المنفوض به ولو كان من الاصناف الضعيفة . وهذا مادعا المبرد
الى أن قال : العامل المنادى حرف النداء نفسه .

والرجوع في العوامل الى ما يقتضيه المعنى وينبذ الى الادهان :
يرى أن قول سيبويه . أن العامل في عطف النسب هو العامل في المتبوع .
أقوى من قول ابن جني في سر الصنعة : أن العامل مفسر ويقدر من
جنس العامل في المعطوف عليه .

وإذا وزنت بهذا الأصل قول الجمهور : أن المفعول لأجله في نحو
« صنت اجلاً لك » منصوب بالفعل المذكور . رأيه أرجح من مذهب
الزجاج حيث أرجعه الى المفعول المطلق وقدر له فعلاً من نوعه . والتقدير
قمت وأجلت اجلاً .

ومما يجري على هذا النسب . أن الجمهور يرون أن عامل الجزم
في الفعل الواقع في جواب الطلب ، شرط مقدر . والتقدير عندهم في نحو
« استقم يرفع الله قدرك » أن استقمت يرفع الله قدرك ، وذهب فريق
الى أن عامل الجزم هو الطلب نفسه . ومن أقام موازنة بين المذهبين ،
قد تدفعه قوة المعنى الى ترجيح قول الجمهور ، فإن رفعة القدر في المثال

السابق معلنه على حصول الاستقامة ، وهذا المعنى لا يستلزم بالعادة الامر أو الاستقامة ، وحده ، فلا بد من ملاحظة شرط يستقيم به نظم الكلام ، ويطابق به المعنى الذي أردت التعبير عنه .

والتعريف الذي جعل عامل الجزم في ذلك أمال فعل خطاب بضمه ، أن يجيب بأن ترتب وضعه التقدير على الاستقامة ، ودلالة الصيغة على أن أولاهما موقوفة على ثانيتهما ، يؤخذ بقريظة الجزم ، فيكون الجزم بمنزلة الفاء في مثل قولك كن شريف الهمة فيكبر عملك ، فكبر العمل موقوف على شرف الهمة ، ولا حاجة الى تقدير شرط ، فان الفاء التي عن هذا الارتباط الذي سبب من أجله فاء السببية .

والاصل في الحروف المشتركة بين الاسماء والافعال ان يكون معزول عن العمل ، وخرج عن هذا الاصل « ما » و « لا » و « ان » الناقصة ، فانها من هيل ما يشترك فيه الاسماء والافعال ، وقد عطفها بعض العرب على « ليس » الناسخة .

فإذا وقع نزاع في نسبة العمل الى حرف مشترك بين الاسماء والافعال فهذا الاصل ينصر من ينفي عنه العمل ، فيسكت ان نستدل به على ضعف مذهب من يقول : ان العامل في المنعوف هو حرف العطف ، فان العاطف يتصل بنوعي الاسماء والافعال .

وعلى هذا الاصل ينبغي خلافهم في ان واخواتها عندما تتصل بها « ما » الزائدة ، فقد سمع افعال « ليتنا » فاتفقوا على جوار افعال هذا الحرف . واختلفوا في افعال بفيه الحروف ، فمنه سيبويه . وأجازه الزجاج وابن سراج والكسائي ، ومذهب سيبويه فانهم على ان « ليتنا » لم تزل على اختصاصها بالاسماء ، فصاغ افعالها ، ولا يسوع قياس الاحرف الباقية عليها ، لان « ما » آرائت اختصاصها بالاسماء ، وهياتها للدخول على الافعال .

ومن المعلوم أن الحرف لا يعمل عملين مختلفين ، وإنما يعمل
 شيئا واحدا كالحروف المضافة للاسماء ، أو الناصبة للأفعال ، أو عملين
 متماثلين نحو أن ، وإنما الترميزيين . بجزمان فعل الشرط وجوابه ،
 وخرج عن هذا الأصل عنه البصريين أن وأخواتها إنما في مدحهم ناصبة
 للاسم ورافعة للحبر ، وحافظ عليه الكوفيون فزادوه في كل موضع ،
 وقالوا : أن المنسخ قبل في الاسم أحده . وإنما الخبر فانه مرفوع بما
 ارتفع به قبل أن يرد عليه الناسخ وهو المبتدأ .

ويشبه هذا قول سيبويه : أن لا ، النافية للجنس إنما عملت في
 الاسم ، وإنما الخبر فانه مرفوع بكونه خبر المبتدأ .

والأصل فيما يسد إليه العمل أن لا يختلف عنه تردد أين وجد ،
 إذا حصل وجه الاعراب أن يسبب إلى ما يرفع معه العمل حيث وجد ،
 وأن يسبب إلى ما لا يتردد معه العمل في جميع مواقعه ، ترجح جانب
 الاحتمال الأول ، ومن أمثلة هذا أن يحسن الكوفيون يقولون : أن الفعل
 يرفع بعد الواو المعية المسبوبة بطلب ، أو هي منسوبة بالخلاف
 نسبي عندهم بالضرر ، وببانه أن ما بعد الواو المعية مثل : وهني في
 قول الشاعر :

« لا تنه عن خلق وتأتي مثله » .

خبر وما قبله طلب ، فقد اختلفا في المعنى وقع الخلاف بينهما في
 الاعراب . وهذا المذهب مردود بأن نحو هذا الخلاف قد ثبت في مواضع
 ثم يظهر له فيها عمل ، مثل الاسماء الرافعة بعد « لا ، أو ، لكن »
 العاضتين نحو ما كتب إليه لكن بكرا ، وأحسن عمرو لا خالد .
 وإذا دلت العينة على معنى ، وتقرر لها عمل خاص ، ثم جاءت
 صيغة أخرى توافقها في الدلالة على ذلك المعنى ، فنلحق الصيغة الثانية
 بالأولى ، ونعطيهما ذلك العمل الخاص ، أو لا نلحق هذا اللاحق ، وتقف
 دونه حتى يرد في كلام العرب ما يشهد بأنهم أعطوا من العمل ما أعطوه

١ المراد من الطلب ما يشمل الأمر والنهي والاستفهام .

للتبعية الأولى ؟ ووجه الوقف أنه لا يلزم من الاعتماد في معنى الاسم في العمل . فاننا نرى كثيرا من الكلم تنحدر معنى وهي تختلف في التعدى واللزوم ، نحو رحمه ، وصلى عليه .

ومما يوضح هذا ان صيغة "مفعول" تعمل في الاسم الظاهر ، نحو "محمود" مقامة ، ومرفوع ذكره ، ويوافق صيغة مفعول في الملائمة على معناها صيغة فعيل . نحو قيل وجريح . وقد أتى الجمهور أن يفتحوا فعلا بشيعة وهو مفعول . فيجيزوا رفعه لظاهره ، وقالوا : لا يصح أن يقال : موب رجل كعجل غيبه أو غيبه أبوه . وأجاز ذلك ابن عصفور ، ولمله استند في هذا الى أصل القياس .

ويصح في هذا الباب صيغة فاعل نحو حذر ، والجمهور يسعدون عنه عن التبعية المعتبرة لها وهي صيغة فاعل . فلا يحسب المفعول به . وسيبويه يجيز عمله والتبعية السند في مذهبه الى ما ذهب على أنه من كلام العرب هو قول الشاعر :

حذر أمورا ما تخاف وآمن ما ليس ينجيهِ من الاقدار
ولممن الجمهور في هذا البيت أنه منصوع . وحكوا عن اللاحق أنه قال : ان سيبويه سألني عن شاهد في تعدى فعل ، فقلت له هذا البيت .



القياس في شرط العمل

قد يكون العامل متدبراً بوصف أو لفظ ، فيجعلون متدبرته لذلك الوصف أو اللفظ شرطاً في عمله ، كما أخذوا في فعل التعجب شرط تأخير معيوله عليه ، فلا يقال : زيدا ما أحسن ، وكما قالوا : إذا دأب ، حصل عمل كان بشرط أن تسبقها ما ، المضمرية الظرفية .
وللعامل مع هذه الشروط حالان :

(أحدهما) ما إذا فقد الشرط بطل العمل وبقي العامل مهملًا ، كما شرطوا في نصب ، اذن ، لمضارع أن تكون في صدر الجمله ، فإذا فقدت الصدارة بطل النصب مع بقاء اذن في نظم الكلام مهمله .

ومثل هذا النوع من الشروط لا تنبغي المخالفة فيه الا من لم تبلغه الشواهد التي خليت من الشرط فتخلى العامل فيها عن العمل .

(ثانيهما) ما إذا فقد الشرط لم يصح أن يؤتى بالعامل في نظم الجمله البنية ، وهذا كما شرطوا لعمل ان واخواتها الترتيب في الوضع بأن يؤتى اسما مقدما على خبرها ، فان المتكلم اذا لم يوف لها هذا الشرط لا يسوغ له أن يدخلها في التركيب ولو مع اهمالها .

وهذا النوع من الشروط هو الذي يختلفون فيه كثيرا فان سخالف في الشرطية أن يدعي أن متدبره ذلك الوصف أو اللفظ انما كانت على سبيل الاتفاق لا على أنها لازمة بحيث يكون العمل موقوفا عليها ، اذ لا يوجد في هذا القسم صورة تبين كيف أهمل العامل من أجل تخلف ذلك الوصف أو اللفظ ، متما وجد في القسم الاول .

والمدعي الشرطية أن يقول اني لم أر هذه الاداة عاملة الا مع هذا

الوصف أو اللفظ الخاص ، فاعده شرطاً للعسل ، ومن ينفي الشرطية
فعليه بإقامة الدليل .

فنكر الشرطية اما أن يسوق شاهداً على علوها مع عدم ذلك
الوصف أو اللفظ ، أو يمنع أن يكون لارتباط العسل به وجه مناسب .

فإن سلك الطريقة الأولى ، وهي إقامة الشاهد الصحيح على العسل
مع تخلف الوصف أو اللفظ ، فقد رمى بسهم صائب ، وأصبح مذهبه
في حرز من النسخة . ومثل هذا أن البصريين يقولون : لا يصح العطف
على التفسير المجزوء الا بشرط إعادة حرف الجر . وخالفهم الكوفيون
فجازوا العطف مع عدم إعادة الجار . وأقاموا على مذهبهم شواهد ،
منها قوله تعالى : « واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام » وقول
الشاعر :

« فاذهب فما بك والايام من عجب »

وقد يستتر مدعي الشرطية متشبهاً برأيه ولو بعد أن تلقى عليه
الشواهد البينة في إلغاء الشرط وقيام الحكم بدونه ، ويذهب في التأويل
أبعد مذهب ، وهذا كما قال البصريون في قول آية « تساءلون به
والأرحام » أن الواو في قوله (والأرحام) للقسم لا للعطف أو أن حرف
الجر وهو الباء مقدر ، وكلا الوجهين في منتهى الضعف كما ترى .

فلو عجز المخالف في شرطية الاقتران بوصف أو لفظ عن الطريقة
الأولى وهي إقامة الشاهد على وجود العسل مع تخلف ذلك الوصف أو
اللفظ ، وجنح الى الطريقة الثانية وهي المطالبة بالوجه المناسب ، لجعل
الاقتران بذلك الوصف أو اللفظ شرطاً ، فإن أبدى القائل بالشرطية
وجهاً صحيحاً لارتباط العسل بالوصف أو اللفظ المقارن ، انقطع المخالف ،
واستقر الشرط في محله .

وهذا كما يقول البصري : إن الفعل الناسخ المقرون بما النافية
لا يجوز تقديم خبره على « ما » ، وهذا القول في معنى أن شرط عسل

لناصح المولى بحرفه ما لا أن يكون خيره مؤخر عنه . وقد نرى
كوفيين في هذا الشرط مع اغترابهم بأن الخير لهم يرد في الساع الا
مؤخر . فكان من البصريين أن قالوا : لربط العمل بتأخير الخير وجه
هو أن النافذة من الادوات المنجحة للصدارة . فلا يصح لها
بعدها أن يعمل فيما قبلها .

فإذا لم يأت مدعى الجريمة بوجه . أو أتى بوجه غير منبهر . بنى
باب القياس مضوح في وجهه المخالف . فإن كان قريب المتخذ حسن
الموقع انهدم ذلك الشرط . واستمر العمل على اطلاقه .

القياس في الاعلام

المعروف في الاعلام ان امره موكور الى واضعه وبطله من أي موضع شاء وصوغها في أي وزن شاء . دون أن يرأسها فوهة أو بحرفي هيا على سنة قياس . قال الشيخ ابن عرفة في عصر موله تعالى : « بعد سيرة المنتهى » : انقلد العراقي على المحض بن الخطيب نسبة كتابه بالمحصل قائلا : ان فعل حصل « لا يعدنى » إلا بحرف الجر . ومن هذا لا يبي منه اسم المفعول الا مضحوبا بالمجرور فكان حق النسبة المحصول فيه .

ثم تصدق الشيخ ابن عرفة لجواب هذا الاعتراض فقال : ان سماع اسم المفعول من اللازم بدون المجرور انما يقع اذا أتته منه مجرد الوصف وأما أخذه على أنه اسم شيء معين فجائر لانه يصح نسبة الانسان ببعض الاسم فأخرى أن يسمى باسم المفعول غير متحجب بحرف الجر . كما سيب الشجرة « سيرة المنتهى » دون المنتهى اليها . وبمثل هذا يجاب المعترض على الخاصي عياض في نسبة كتابه « الشفا » حيث قال : ان ماورد ممدودا كالشفا لا يجوز قصره الا في ضرورة الشعر .

وبمثل هذا أيضا يجاب من اعترض نسبة بعض المؤلفات بنحو ورد المختار . أو المقتطف . اد لم يجد في كتب اللغة احدا و اقتطف وليس هناك قياس يجيز اشتقاق مختار من حر أو اقتطف من قطف . والتحقيق أن انكار نسبة بعض المؤلفات برد المختار أو المقتطف انما يتوجه على واضع الاسم متى بنى وضعه على أن العرب قالوا :

احتار أو اقتطف ، أو على اعتقاد مسحة أخذ التعميل من مادة حار أو
قطف . ولو علم أنه لا ينال مختار ومقتطف ثم عمد إلى وضع أحدهما
اسماً لتأليف بعينه لم يكن مخالفاً لقانون اللغة ، وعلى أي حال لا يؤخذ
النامق بها بعد أن صاراً عليين . ولا يوصف بالخطأ الذي يوصف به
القائل : اقتطفت الشرة واحترت في أمر كذا .

ولا أدري إلى هذا اليوم ماذا أراد صاحب القاموس بالقياس في
قوله « نفّس علم مرتجل قياسي » إذ لا نعرف فارقاً بين نفّس وغيره
من بقية الأعلام المرتجلة سوى أن مادته لم تستعمل إلا في صيغة هذا
العلم بخلاف غيره من الأعلام المرتجلة كسعاد و«دَد» فإنها مرتجلة نظراً
إلى صيغتها ، وأما مادة حروفها فإنها مستعملة من قبل هذه الأعلام
بصيغ أخرى .

الكلمات غير القاموسية

كان فضيلة الأستاذ الشيخ عبد القادر المغربي رئيس المجمع العلمي بدمشق قدّم الى ذلك المجمع اقتراحاً . وبعث اليّ المجمع بنسخة من ذلك الاقتراح يطلب ابداء رأيي فيه . فكتبت في جوابه مقالاً موجزاً . وقد رأيت اضافته في الطبع الى كتاب القياس في اللغة العربية بمصدراً باقتراح الأستاذ المغربي .

اقتراح الأستاذ المغربي :

موضوع اقتراحيّ بها السادة هو استئالة نظرهم الى العناية بالكلمات (غير القاموسية) ونفي بالكلمات غير القاموسية كلمات نستتكم من ايداعها قواميسنا العربية . وقد أصبحنا مع هذا لا نستتكم من التكلم بها وايداعها كتاباتنا أحياء . وقد أصبحنا نعثر العرب مع معاجم لغتنا تجده أمر واقع غريب الشكل . ذلك أننا فرى ألّوفا من الكلمات العربية الحوشية المهجورة الاستعمال قد تبوّأت من قواميسنا الصدور والمخراب . وألّوفا من الكلمات الدخيلة التي ألفتها الاسماع والتي فرى أفسنا مضطرين لاستعمالها قد حرمت دخول المعاجم وطرحت وراء الابواب .

وهذا على خلاف ما عليه الحال في لغات الأمم الراقية : فإن معاجمها اليوم تتضمن من الكلمات القديمة والحديث والاميل والدخيل وميزان التفاضل بينها انما هو استعمال البلغاء لها ، لا لكونها أمسية أو دخيلة . فإذا تصفحت معجم لا روس مثلاً وجدت فيه إزاء الانفاظ الافرنسية المحضة ألفاظاً أخرى من لغات مختلفة . فنجد من اللغة العربية مثلاً كلمات « مسكين » « Febraire » « فلك » « Marabout »

« مراعى » (شيخ صوفي) « بلد » « جبل » « شراب » « حورية » « منديل » « جرة »
 في نظير ذلك من الكلمات العربية التي يحلوها المحل الأرفع من معاجمهم
 • يرينون بها خطبهم • كتابهم • ولا يخفى على حضراتكم أيها السادة
 أن الكلمات المخيلة التي سببها (غير القاموسية) بقى مرغولة سيرة
 الساعة مادامت لا تذكر في معاجمنا العربية • وما دام كتابنا المجيدون
 يلقون من استعمالها خيبة أن ينسب إليهم قصور أو وسم كتاباتهم
 بلوثة العجمة • وكل ما أريده الآن من أناضلنا أن لا ينظروا إلى الكلمات
 (غير القاموسية) نظرة ازدراء • ولا يحرموا استعمالها على السواء •
 بل أقترح عليهم أن يضعوها • ثم يميزوا بين أصنافها • تصنف منها يعلن
 معجمنا العلمي التفتوى بجواز استعماله بل يلزوم ذكره في معاجمنا اللغوية
 الحديثة أيضا • وتصنف منها يعلن عدم جواز استعماله أصلا • ثم يبين
 السبب في الأمرين الجواز وعدم الجواز •

وها أنذا منذ الساعة أصنف هذه الكلمات نصيئا أوليا يدرك
 الذهن منه ما هي الكلمات (غير القاموسية) التي ينبغي استعمالها وما
 هي الكلمات التي يجب اطراحها وإهمالها •

« الصنف الأول » من الكلمات (غير القاموسية) كلمات عربية
 فحة لم تذكرها المعاجم لكنها وودت في كلام فصحاء العرب الذين يحتج
 بقوالهم • مثل فعل « تبدى » بمعنى ظهر لم تذكره المعاجم بهذا
 المعنى وإنما ذكره بمعنى « سكن البادية » لكنه ورد في بيت شعر معروف
 بن معن كرب من فصيده الدالية المذكورة في ديوان الحماسة •
 والبيت هو قوله :

وبدت ليس كأنها بدر السماء اذا تبدى

فما رأيكم أيها السادة في هذه الكلمة (غير القاموسية) ؟ هل

يجوز لها ان تعالج بعد ان جاء في سفر هذا العربي نصيبه ! لكن لماذا
لم تذكرها المعاجم ! هذا شيء آخر لا ينسج الوقت للبحث فيه . ولا
نحن ان رماني أعضاء المجمع العلمي يحالفوني في وجوب الاسراع الى
اعلان الفتوى بجواز استعمال كلمة (نبدى) وما تشبهها .

« الصنف الثاني » من الكلمات (غير القاموسية) كلمات غريبة
خالصة لم تذكرها المعاجم لكنها وردت في كلام فصحاء العرب
الاسلاميين الذين لا يحتج بأقوالهم : وهذا كقول (أقص) الخبيرة غيا
بمعنى (قصه) . فأتيت . لم تذكره المعاجم لكنه جاء في كلام الامام
الطبري المشهور ببلاغة عبارته ان قال في تاريخه جزء ٢ من ١٨٤ من
الطبعة الاوربية - (فأتيته فأقصصت قصته) .

و نحن ان السادة أعضاء المجمع يوافقوني أيضا على اعطاء الفتوى
بجواز استعمال هذا الصنف من الكلمات (غير القاموسية) ويمكن ان
بعد من هذا النوع اقرار العلامة اليازجي لكلمة « فخيم » مع ان علماء
اللغة لم يذكروا الا « فخم » واستعمال الامام الشيخ محمد عبده لكلمة
« صدقة » في خطبة نرحه لنهج البلاغة مكان كلمة (مصادقة) .

« الصنف الثالث » كلمات غريبة المادة ومع هذا لا يعرفها العرب
او يعرفونها في معان آخر . وهي كلمات اصطلاحية فنية او ادارية
كقولهم (هيئة المحكمة) (تشكيل المحاكم) (انعقدت الجلسة)
(تعريف الرسوم) (ميزانيه) (كسبة) (كيفية) وما في نظير ذلك وهذه
الكلمات (غير القاموسية) أرجو من رفاقي أعضاء المجمع ان يجوزوا
استعمالها لا سيما انها كلمات اصطلاحية كما قلنا ، ولكل قوم
اصطلاحهم .

« الصنف الرابع » كلمات غريبة المادة ولدها المتأخرون من نهل
الامصار الاسلامية لا يعرفها العرب الاولون ولم ينطق بها الفحول

المترمون • مثل فعل • خابره • بمعنى راسله • وفعل • تفرج • على
النسي • واختار • في أمره • وتنزه • في البستان وهكذا • وأنا أعترف
بأنني سألقى صعوبة في حمل زملائي أعضاء المجمع العلمي على إعطاء
فتوى بجواز استعمال هذا الضرب من الكلمات (غير القاموسية) •

• الصنف الخامس • كلمات دخيلة عجيبة الاصل وهي منها ما هو
ثقل « على اللسان » : (تومويل) (بيرصوآليته) • ومنها ما هو
خفيف في السمع مثل (فيلم) (بالون) • وأنا على يقين أن أعضاء المجمع
لا يجوزون استعمال كلا القسمين : الثقيل والخفيف • وإنما هم يوجبون
العدول عنها إلى كلمات عربية تقوم مقامها أو تعربها بكلمات ذات
صيغة عربية كما قالوا مناورة في تعريب Manoeuvre

وأنا أوافقكم في الكلمات الثقيلة • أما الخفيفة مثل (فيلم وبالون)
فأرتاح إلى القول بجواز استعمالها كما هي •

• الصنف السادس • أساليب أو تراكيب أعجيبة تسربت إلى لغتنا
مترجمة عن اللغات الأوروبية وهي ما لا يعرفه العرب الاقدمون وهذا
كقولهم : « ذر الرماد في العيون » « عش ستة عشر ربيعا » « وضع
المسألة على بساط البحث » « لا جديد تحت الشمس » « ساد الأمن
في البلاد » وما في نظير ذلك • وكل هذا مما استفاض بيننا وتعاورته
أقلامنا ولا ظن أن أحدا ينازع في جواز استعماله اللهم الا الذين أصيبوا
بالوسواس اللغوي •

• الصنف السابع • من الكلمات « غير القاموسية » كلمات عربية
لا يستعملها أحد من النصحاء بل يتحاشون النطق بها لعري وهو
ما نسيه « العامي » وهذا كثير لا يحمله أحد مثل كلمة « بدتى »
أذهب « جيب » الكتاب « لحشه » على الأرض « تعربش » على
الشجرة « تحركش » بفلان إلى غير ذلك • وهذا لا يجوز استعماله

بالضبط بل يجب العمل على تقييد اللغة من بيننا تدريجاً وتعميد أبنائنا على استعمال غيره من التصيغ الذي يصلح أن يقوم مقامه .

هذا ما خطر لي أيها السادة في تصنيف الكلمات (غير الفاموسية) ويمكن تصور أصناف أخرى غيرها إذ ليس القصد من هذا الاقتراح الاستقصاء وبلوغ الغاية وإنما القصد الإشارة والتلخيص إلى ما يجب على مجتمعاتنا العلمي عمله من التسامح وإعطاء الفتوى في الكلمات التي عنت بها البلوى .

« المغربي »

جواب هذا الاقتراح :

لم يبق اليوم من يخالف في أن اللغة العربية في حاجة إلى مجمع على سير بها مع مقتضيات العصر . ويضع للمعاني المنجدة نظاماً لائقاً . والذي يمكن أن تختلف فيه الآراء إنما هو الطريق الذي نذهب منه إلى سد الحاجة ورفع الحرج حتى لا تفقد اللغة حياتها . وحتى لا يقف الكاتب أو الخطيب أو الشاعر أمام هذه المعاني الطارئة مبهوتاً . يكاد علماء اللغة فيما سلف يجعون على أن الناطق بكلمة لم ترو عن العرب الخلف مخطئ إلا أن تكون على قياس لغتهم . وإذا جرى الخلاف في صحة استعمال كلمة أو تركيب لم ينقل عن العرب فأساسه اختلاف النظر في أن هذا الاستعمال موافق لمقاييس اللغة أو غير موافق لها . وإذا وجد الباحث في مواقع اختلاف علماء العربية سعة فيما يأخذ به من قبول بعض الكلمات أو التراكم فإن مخالفتهم فيما يجعون على أنه غير مطابق للتقياس ليست من السهولة بحيث يجهر به الكاتب أو الخطيب غير مستند إلى شيء سوى الحرص على تكثير سواد اللغة وإطلاق الالسنه من أن تقيد بنظيرها .

ولا أذهب الى أن خرق اجباؤهم في نفسه خطأ ، وإن قول غارق
مردود على كل حال ، وإنما أراد من السكوت أو الحجب أن يستعمل
البحث على طريقة يجب بها أن يستعمل الأكاديمية أو الترياق على وجه
الذي يصارده موافق لمقاييس العلم ، أو يذكر وجه الخدمة الداعية الى
هذا الاستعمال ويبين أن اللغة تبنى من دونه في تصور ينف بها دول
منذ الثمانين الماضية .

سبط علماء اللغة قواعد العربية ومازوا بين ما جاء على وجه الاستعمال
ينصن به كما ورد وبين ما يصلح لأن يكون قياسا مطروحا . فتموا بهذا
الى غرضين شريفيين :

(أحدهما) المحافظة على لهجة العرب وطرز خطابهم .

(ثانيها) فتح السبيل الى أن تستمر اللغة نامية على وجه يلائم
روح يوم وصل في بلاعتها وحسن بيانها الى شروء لا تطمح تعين
الى ما وراءها .

ثم يزل ويدأ استغلال على مر الزمن يستعملون الكلام بعضه من
بعض ويضعون للأشياء أسماء كثيرة بحسب حدوث الأشياء الموجودة
وظهورها (١) .

هذا النوع من التصرف لا يحسن بالعرب المحسن بل هو حين
بأن لكل من يشأون على النطق بهذه اللغة التفضل . وإذا لم تستر عده
اللغة فيما سلف على تقاضيات العصور فليست غلة ذلك أن آراء علماءها
وفت في سبيل تقدمها . وإنما فان علماءها أن يقوموا بهذا الإصلاح
المعنى على طريقة منتظمة دائمة .

مراعاة على اللغة عن سرت من السنة غير فصيحة . ويرجع هذه
العلل الى أضرب :

(١) فهرست ابن النديم ص ٥٥

(أحدها) تغيير نظم الكلام كتقديم ما التزم العرب أخيراً والرجوع
بين كلمتين التزموا فيها الاتصال . وهذا النوع من التغيير لا يصح أن
يجرى فيه العامة البتة . لأن الأغراض فيه يقضى إلى الجانب القسوة
النفسى إلى لغة أو لغات لا قدرى كيف تكون مترابطة في الانعطاف
والبعد عن هذه الأساليب المحكمة .

(ثانياً) ترك هذه الحلية المسند بحركات الأعراب . والاحتياط
هذا بما فعله العامة منذهب لبهاء اللغة . ومثل للكلام في ضروب من
الابهام . وقد كانت وجوه الأعراب بصورة عنها لأول ما يلفظ به من
غير احتياج في رفع هذا الإبهام إلى طريقته رائدة عن نفس الخطاب .

(ثالثاً) مفردات أصلها عربى فتغيرها العامة بنحو حذف أو الزيادة
أو القلب . مثل كلمة (بدى) فعل . فظاهر أن أصلها (بؤدى) ومثل
(تحركت) فظاهر أن أصلها (تحرك) وهذا من أمراض اللغة
التي يجب أن نحصى نسبتنا وأفلامنا من أن نحول حولها .

والاستاد العربى يوافق على أن هذا الصنف مما ينحسب من المثل
به ويجب العمل على تخليص فله . ولا أحسبه يحالف في تحمى الصنفين
الأولين وموجب العمل على تنقية اللغة من أقدانها . ونحن نوافق
الاستاد في صحة استعمال ما ساء سلفاً أول وهو « كمال عربية لغة
لم تذكرها الأساجم . ولكنها وردت في كلام فصحاء العرب الذين يحتاج
بأقوالهم مثل فعل (بدى) بمعنى « ظهر » حيث ورد في بيت لعسرو بن
معدى كرب مروى في ديوان الحساسة . ومن الذى يعارضه في صحته
استعمال كلمة « بدى » في شعر عيسى بن حمزة كتاب يوتى « ككنا » ثم إن
الحساسة !

ويجوز على هذا السبيل كلمة (معتبد) للذى عمده الوجد قصد
وردت في شعر عزام صاحب الأغانى لمعدى بن زيد وهو « من قلب دق

أو معتد ٢ ، والثقافية وتفسير صاحب الاغانى له بقوله (المعتد الذى قد عمده الوجد) يفتان احتمال أن تكون هذه الكلمة قد أصبحت بتحريف . فعد مثل هذه الكلمة في لغة العرب مما يجب في القول مساعا وان لم يرد في كتب المعاجم . ومن هذا الغيل لفظ (يسوف) مضعف ساف أي شمس ، فانا لم نجده في مثل القاموس واللسان ولكنه ورد في قول أمية بن أبى عائذ : (فظلل يسوف أبوالها) وفسره أبو سعيد العسكري في شرح أشعار الهذليين بقوله : « يسوف : يشم » .

ونوافق الأستاذ (المغربي) فيما ساء صنفا سادسا . وهو أساليب أو تراكيب أعجبية مترجمة عن اللغات الأجنبية ولا يعرفها العرب الاقدمون . ونحن لا نعلم وجها للنفور من استعمال هذا الصنف سادام التركيب موافقا للنظم المألوفة في علم النحو كهذه الامثلة التى ضربها الاستاذ : (ذر الرماد في العيون) (عاشر ستة عشر ربيعا) (وضع المسألة على بساط البحث) (لا جديد تحت الشمس) (ساد الامن في البلاد) وهذا الصنف يرجع في الواقع الى اقتباس صور من معانى لغة أخرى . واقتباس المعانى من اللغات الأجنبية شيء يتسع به ادب اللغة ولا أعرف أحدا في القدماء أو المحدثين يلاقيه بأنكاره . الا أن يكون متبنا تبنا عنه الاذواق السليمة .

وأما ما ساء الاستاذ صنفا ثالثا وهو (كلمات عربية المادة ومع هذا لا يعرفها العرب او يعرفونها في معان أخرى وهى كلمات اصطلاحية فنية أو ادارية) فهذا النوع مما تدعو الحاجة اليه . ومثله تؤسس المجامع اللغوية والنوقوف في سبيله وقوف في سبيل حياة اللغة ، ولا شرط له الا أن يجيء على قياس لغة العرب ويصاغ على وجه يقع من ذوق الاديب العربى موقع القبول .

وأما ما ساء الاستاذ (صنفا خامسا) وهى كلمات دخيلة أعجبية الاصل نحو (انومويل) و (بالون) ذرى أن واجب المجمع اللغوى

أن يضع لهذه المعاني الحديثة ألفاظا عربية ، والمجال أمامه فسيح . فتم
المجازو الاشتقاق القائم على القياس سعة . ولا سيما الكلمات الخفيفة
المهجورة فإن أحياءها واستعمالها فيما يشبه معناها الأصلي أو يكون له
به صلة غير مشابهة . خير من جلب كلمة غير عربية . وأدعى إلى تناسب
الكلمات وألفاظها . ولا تعد المجمع اللغوي مضطرا إلى إباحة استعمال
الاعجية إلا إذا لم يجد في نفس اللغة العربية ما يغني عنها .

وأما ما سماه الأستاذ صنف رابعا وهو (كلمات عربية المادة ولدها
المتأخرون من أهل الأمصار الإسلامية لا يعرفها العرب الأولون ولم
ينطق بها النحويون) وضرب له المثل بنحو (تفرج) و (تنزه)
و (احتار) فإن بقوله يطلق نكل أحد العنان في أن يشتق الكلمة على
غير قياس كأن يقول : اقتام في معنى قام واعتلم في معنى علم كما قال
غيره احتار في موضع حار واقتطف في موضع قطف .

وأما ما سماه الأستاذ صنف ثانيا وهو (كلمات عربية خائصة لم
تذكرها المعاجم لكنها وردت في كلام فصحاء العرب الذين لا يخرج
بقولهم) ومثل له بكلمة (أقصنا) الواردة في تاريخ ابن جرير
و (فحيم) الواردة في كلام اليازجي و (صدفة) الواردة في كلام
الشيخ محمد عبده فنحن لا نفهم إلا أن اليازجي والشيخ محمد عبده
استعملا هاتين الكلمتين على توهم أنهما من العربي الفصيح ، ولنا
على ثقة من أن ابن جرير الطبري قال : (فاقصنا) ومجيئها في بعض
النسخ من تاريخه لا يكفي دليلا على أنه لفظا بضم او كتبها بقلبه .
ولو سلمنا أن يكون الشيخ محمد عبده واليازجي قد استعملا الكلمتين
مع العلم بأنهما لم يردا في كلام العرب الخالص لكان تصرفهما هذا
اطلاقا لكل ناطق بالضاد أن يلقي لكلمات كيف يشاء . فيقول في الوصف

من سعب مثلاً صعباً ومن سهل سهلاً كما قال اليازجي في الوصف من
 ضخم (فخيلاً) ويقول مكان قتل (قتل) ومكان ضرب (ضرب) كما
 جاء في بعض النسخ من تاريخ ابن جرير (اقتضت) . ويقول كفته
 (شفه) بدل كسته (مشافهة) كما قال الشيخ محمد عبده (مصادفة)
 بدل مصادفة ولنا في حاجة الى ايفاض هذه الفوضى وهي ثالثة ولنا
 في حاجة الى ان ندع اللغة تسنى في غير نظام .

انتهى

* * *

حياة اللغة العربية

« محاضرة ألقاها المؤلف سنة ١٢٢٧ هـ في جمهور غفر من
الادباء وأسايد اللغة العربية ، في « الجمعية الصادقية » كبرى
الجمعيات الأدبية في تونس ، عندما كان مدرسا بجامعة
الزيتونة » ...

مقدمة في دلالة اللفظ - تأثير اللغة في الهيئة الاجتماعية - لغات
لغة العربية - وفيه حكم الاستدلال بالحديث - فصاحة مفرداتها
ومحكم وضعها - حكمه تراكيبيها - تعداد وجه دلالتها وفي هذا الفصل
حكم ترجية القرآن - تعداد أساليبها - طريق اختصارها - اتساع
محتجها وفي هذا الفصل حكمه في الشعر والسجع - ابتداء العرب في
النشيد - اقتباسهم من غير لغتهم - ارتفاع اللغة مع المدنية - اتحاد
لغة العامة والعربية .

بسم الله الرحمن الرحيم

وبصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

مقدمة المؤلف

الحمد لله الذي طوى بين الألسنة في مراتب البيان والتبيين .
والصلاة والسلام على سيدنا محمد المرسل بلسان عربي مبين . ثم
الرفق عن آل بيته الطاهرين . وأصحابه الانصار والمهاجرين .

هل اناكم نبأ فريق من اعيان الادباء وأعضاء هذه الجمعية « جعيلة
الخدمونية » . اذ اخذتهم الغيرة على ما للغة العربية من الوضع المحكم .
والاساليب المؤثرة . فاجتمعوا امرهم على السعي في رفقة شأنها . بأقرب
الوسائل . ومواصلة البحث عن سرار فصاحتها . ومن مآثر هذه المهمة
ان حاشبي مجلس ادارتهم السامية بكتاب يقترح علي القيام بسامرة
في بيان شرف هذه اللغة . ودلائل حيائها . فاضربوا الي معهم بسهم من
دلت الاهتمام وما لبثت ان تلفت دعوتهم بالاجابة .

حررت ما سناجيككم به في هذا المقام . واتييت في خلال تحريره على
شبه اوحى بها الي بعض المسامرين . فالتبس عليه حال اللغة من جهة
حياتها . ولئن شهدناه دم الحياة كيف يجري في عروقها . وتلونا عليه

من دلائل فصاحتها ما لا يستطيع انكاره . فاننا نعترف له بسوية البحث
 وأعمال الفكر . لأننا أمة بحث ونظر . لا أمة تقليد وضغط على الأفكار .
 ولا أظهر في هذا الموقف بدعوى المفاضلة بينها وبين لغات أخرى .
 ثم اقضي لها بالأمية والسباق . در شرف منزلتها . وقر . حجاب .
 لا يتوقف في بيانه على الموازنة بينها وبين ما عداها من اللغات .
 ولا ادعي فيها أسوقه من شواهد حسننها . أن جميعه خاصة له .
 لا يشاركه فيه لسان . فذا أوردنا في سلكها فضيلة يعهد بها بعض
 الحاضرين من لغة أخرى . فلا ينتاج نفسه بأنا خرجنا عن سبيل الغرض
 والقصد من الاستعهاد . اذ يكفينا داعيا الى الذود عن حجابها . ونأمن
 بانهم الى الاحتفاظ بها . ان غيرها من اللسان لا يفوقها نحن من فنون
 البيان .

فالغرض . اننا هو البحث عن حال اللغة في حد نفسها من جهة
 انوارها . ومحكم وضعها . واتساع نطاقها . وارتقائها مع المدنية . وما
 يشاكل ذلك واليكم حديثها .

محمد الخضر حسين

دلالة اللفاظ

لا يشبه على ذي نظر فهم . ان اللفاظ وان حسن انقياسها . وانما هي
 أو مساعها . وامنس الى غير نهاية . لا تريد فائدتها عن ضبط الغرض
 القائم في النفس . وتمييز معنا سواه . ولا تكاد تؤدي الصور والمعاني .
 وتنسبها في من السامع بجائنها المرسومة عليها في ذهن المتجرب بها .
 فذا شاهد الرجل حادثه . أو أدرك بحسه وجدانه معنى . أو أراد حكايته
 وإفراغه بلسانه الخفيفي في ذهن السامع . حتى يصير ادراك المخاطب
 للمحكى . مطابقا لادراك الحاكم . مطابقة العمل للعمل . لم يجد السامع
 لسانا كافيا .

ولا يستطيع السان وإن ملك الفصاحة تحت لحي لسانه . ان يصف
 لك ذات شيء ابصره . فتتصوره على وجه يطابق صورته . اذا رأيته
 وأنى العين . فيضطر الى أن يفحص بخاضره فيما سبق له به معرفة
 من الموجودات . يأخذ لك مثلا تعرف فيه احوال الموصوف . لا تفي
 العبارة بتشخيصها . ومن ثمة اتضح باب التشبيه والنسب . ولم يستغن
 الفصحاء بعباراتهم الصريحة ان يقرئونها بصروب من اشارة اليد
 ونحوها .

وإذا كان الحادق في صناعة التصوير . لا يسكنه ان يرسم الشيء
 مثلا يحكيه لك بجميع خواصه . ويعنيك عن مشاهدته . فكذلك
 مؤلف الالفاظ . لان التعبير بها نوع من التصوير والمحاكاة . قال الشيخ
 ابن سينا في (كتاب الشفا) : ان النفوس تنشط وتلذذ بالمحاكاة فيكون
 ذلك سببا لان يقع عندها للامر فضل موفع . والدليل على فراحهم

بمحاكاة . اهتم يسمون بتعلم الصور المتعقبة للحيوانات البرية والمنظر
 المتغير منها . ولو شاهدوها انفسها لفوت انفسهم عنها . فيكون الفرح
 ليس بنفس تلك الصورة . ولا المتعقبات بل كونها محاكاة لغيرها اذا
 كانت قد اقبلت . ولهذا السبب ما صار التعليم يدينا الى الفائدة
 فقط . بل الى الجهور . لما في التعليم من المحاكاة لان التعليم تصوير
 . لا امر في رفعه النفس . واذا كان التعبير باللفاظ من قبل التصوير
 وفنن المثال . فالصورة التي يسميها الصانع مقدار جميعه اجرام
 المستل . وعلى حسب جودة تصديقها . وناسب اوصافها . بلها العيون .
 ويرتاح الطبع عند النظر اليها . كذلك العبارة على قدر ما سمع من
 المعاني . وتحنوني عليه من الالفة الساتفة . وحسن الاختلاف في التركيب
 نظرت اليها الاسماع وتستعبد الادواق . ومن هذه الجهة يستحسن
 العادلون الى الحكم والتفضيل بين العبارات والمغات قد كان توسع
 دائره في تصوير الغرض وارسل في مبادئه واحكم في نسيجه كان احسن
 بالشرف واحرز للسباق .



تأثير اللغة في الحياة الاجتماعية

ما لا سبيل لتشبه فيه . ان الشخص الذي يحل بين اقوام مجمل لغتهم ، يبقى مفردا عن جامعيهم غير محدود في زمرتهم ، وتوغل امامه الطرق الموصلة الى انخراطه في سلوكهم ، وتبادل المنافع معهم . فاذا علم من لسانهم ما يطلع به على آدابهم وعوائدهم ومعارفهم ، انعقدت بينه وبينهم صلة التعارف والمعاشرة . واصبح عضوا متصلا بهم ، عاملا في حياة مجتمعيهم . هذا ما ينشئ عن مجرد حفظ اللغة . فاذا أدرك من تلك اللغة فصاحة وروقا . ورأى تلك الآداب والعوائد والمعارف قائمة على أساس الحكمة . واستحسان العقل الصحيح ، ترفى فوق ذلك الى مكان التقرب منهم بفؤاده . والتحم معهم بجمع التحاب التحام الامل بالراحة .

وربما ينتقل الانسان الى بلد لا يعرف لغة أهلها فيوقعه سوء التفاهم مع اولى القوة منها في خطر لا يجد للخلاص منه طريقا . روى ان زيد بن عبد الله بن دارم الحجازي ، دخل على ملك حير في مدينة فزار . وهو جالس على مكان مرتفع . فقال له الملك : ثب . أن اجلس . في لسان حير . ومعناها في لسان أهل الحجاز . افتر ففهمها الاعرابي على مقتضى لغته . وفتر فتكسر وانقلب رجلاه . فسأل الملك عنه فأخبر بلغة أهل الحجاز فقال ليس عندنا غريب (١) من دخل فزار حير وفي رواية أما علم ان من دخل فزار حير ان تعلم اللغة الحسبية . ولا نفهم من هذا ان استحسان تعلم الوارد على البلد لغة أهلها يختص بالضعيف

(١) اراد عربية لكنه وقف على هاء التانيث بالناء وكذلك لغتهم .

الذي لا يستطيع الدفاع عن حقوقه بل اذا كانت القوة والسلطة للوافد
عليهم تكاد في حقه ايضا بموجب فضيلة العدل ان نعلم من لغة المحكومين
لنلا يقضي به سوء التفاهم معهم الى خطيئة ظلمهم والقضاء عليهم بغير
ما يستحقون .

والتوافق في اللغة مما يزيد العلاقات التي تؤلف الناس في نظم الاتحاد
دوة ووتونا ولهذا ترى الداعي الى الوحدة الوطنية يسعى في تعليم لغة
الوطن وتعميم نشرها حتى تكون هي اللغة الجارية في خفاياهم
وتحريراتهم على وجه الصحة لا يعدلون الى التفاهم بغيره الا عند
الحاجة ومتى اهملت الامة لغتها وزهدت في تعلمها . انقصت غري
جامعتها لا محالة وتفرقوا ايدي سبا فادا قام مناد يدعو الامة الى نبذ
لغتها وان تستبدل بها لغة اخرى فانما يريد انقسام وحدتها واخراجها من
صيغة جنسها .

ولن تقدم امة في معارج النهضة والرفي الا بوسيلة لغتها وعلى
قدر ما تحفظ بلغتها يرتقى في حياتها الادبية مثل اللغة مع حال الاما
كالمثايل التي توضع في مقابلة الموزون فبحسب ما ينقص من اللغة
يزول ما يقابلها من حال الامة الى درك النقاء اذ لا يؤثر على احساسهم
في تذكيرهم بسجد الاباء او يهيج بعواصمهم الى الاتحاد الاخذوسائل
السعادة غير لغتهم الراقية واعتبر في ذلك بلاد الاندلس فان من سباب
سقوطها ونزع ايدي المسلمين من ولايتها ضعف اللغة العربية عندهم
ومسح صورتها بما خالطها من الكلمات والاساليب التي لا تتوافق وضعها
ولا تحتملها طبيعته .

* * *

أطوار اللغة العربية

لم يأت الباحثون عن مبدأ اللغة في أدلتهم بما نطش اليه النفوس ويحل منها محل القطع أو الظن الغريب منه على أن اختلافهم في تعيين الواضع هل هو الله تعالى أو البشر مما لا ترتب عليه فائدة في العمل منطقي العداية بترجيح أحد المذهبين . ومن ثم مسح المجتنبون أن ادخل هذه المسألة في علم الأصول من الفضول . ورغم بعضهم أن قلب لا ينافي التي يؤدي تغييرها إلى فساد في أحكام الشريعة كنسبة التوب فرسا والمرس نوبا يرجع حكمه إلى أصل ذلك الخلاف . يستلزم قلب على القول بأن اللغة كلها وقعت بتعليم من الله ويجوز على القول بأنها وضعت باصطلاح البشر وليس هذا البناء باستقيم فإن مجرد اسناد الوضع إلى الله تعالى وإن ثبت بالحجة القاطعة لا يقتضي الوقوف عند حد ما ورد منه والامساك عن تغييره باصطلاح جديد .

واقصى ما ثبت في التاريخ أن هذه اللغة كانت في قبائل من ولد ساد ابن نوح عليه السلام وهم عد وسود وجرمي الأولى وبار وغيرها . وقد انخرطت أجيال هؤلاء الأقباط منهم في القبائل ، ولا يصح سيء ما يروى عنهم من السر وفقد انكر العارفون على من كتب في السيرة اشعارا كثيرة ونسبها إلى عاد وثمود . ثم انتقلت إلى بني قحطان وكانوا يتكلمون باللسان الكلداني لسان أهل العراق الأصليين وأول من أحدث لسانه إلى العربية بعرب بن قحطان وبعد أن نشأت منها الحيرية لغة أهل اليمن انتقلت إلى أولاد اسماعيل عليه السلام بالحجاز ولم تكن

لغة اسماخيل عريية بل كان عبرانيا على لسان ابيه ابراهيم هذا السلام
 ثم انحرف في شعوب العرب بسجاورهم ومضاورة لجرهم الثانية حين
 نزل بككة فنطق بلسانهم وورثه عنه اولاده فأخذوا يصوغون الكلام
 بعضه من بعض ويضعون الاسماء بحسب ما يحدث من المعاني الى ان
 ظهرت اللغة في كامل حسنها وبيانها وصار لها شأن عظيم بالبحر بلج .
 ويدل ذلك على عنايتهم بأمر التصاحف ما وصل اليها من دارج النكرات
 وبدائع خطبهم وقصائدهم في سون عكاظ وسون مجنة اذ لم يكن يلقى
 في موسم الحج ويقيمون في عكاظ ثلاثين يوما وفي مجنة سبعة عشر
 يتناشدون ما وضعوه من الشعر وينفاجون بجوده صناعة الكلام وعند
 احتفالهم يضربون قبة للشاعر العظيم في قفته كتابه في المديح
 ويعرضون عليه منخبات شعرهم وكان بعضهم يهاد بعضا نظم الهجاء
 وتسييره في ذنك الموضعين قال امية ابن خلف يهدد حسان رثى له
 عنه :

الامن مبلغ حسان غني مغلفة تدب الى عكاظ
 وقال حسان في جوابه .

تأتي عن أمية زور قول وما هو في المغيب بدني حفاظ
 سائر ان بقيت له كلاما ينشر في المجنة مع عكاظ
 ومن شواهد هذا ان الحارث بن حلزة اليشكري كان شاعرا حكيما
 ولكنه ابتلي بوضوح (برص) ومن أجله كان عمرو بن هند ملك الحيرة
 يكره النظر اليه ويأبى ان يستمع الى خطابه الا من وراء ستر مدحج
 عليه يوما وانشد بين يديه قصيدته الممدودة في المعلقات :

اذتنا بيننا اسماء رب ثاويل منه الثواء

وتعرض فيها الى شيء من الصلح بين بكر وتعلب فبهت عسرا
 برائع نظما واستولت على لبه بسحر بيانها فأخذته غيرة والصلح لم
 يتمالك ان امر برفع الستار ما بينهما .

وانتصب عنده العرب لذلك العيد بالابداع في القول والناقص في
مقام النصيحة ان ظهرت معجزة الرسول صلى الله عليه وسلم في بلاغة
ما أنزل عليه من القرآن كما جاء عيسى عليه السلام يبرئ الأمة
الابريص ويحي الموتى بادن الله لما أرسل الى قوم توفرت عندهم العناية
علم الطب وكما بعث موسى عليه السلام الى امة انتهى السحر فيها
الى عتبة قاهم في مقام المعجزة ببلع ما يكون في قلب الاعيان وارتدوا
في غير سيرتها الاولى .

ثم ارتقت اللغة في صدر الاسلام الى موردها الاعلى ودخلت في أهم
دور حتى غلبا ان نسيه عصر شبابها فنست عرفها واقرب اصولها
بالوان مختلفة من الاساليب .

ومن مآثر هذه الحياة الزاخرة ان كان كلام الناس في الاسلام
من العرب احلى سدا واستنى دياجة من كلام الجاهلية في تسرعهم
وخطبهم ومحاورتهم .

والاسباب التي ارتقت بها اللغة حتى بلغت المنتهى واحدت واخرها
امور ثلاثة . احدها ما جاء به القرآن الحكيم من صورة النظم البديع
والتصرف في لسان العرب على وجه يملك العقول فانه جرى في اسلوبه
على مناج يخالف الاساليب المعتادة المنقضة فبذلك وان لم يخرج عما
تغطيها قوانين اللغة واتقن كبير فهم على اسبانه في وضع كل كلمة
وحرف موضعه اللائق به وان تفاضل الناس في الاحساس بلفظ بيانه
تفاضلهم بسلامة الذوق وجودة القريحة .

ومن الناحية من يحكم على بعض استعمالات يرد عليها القرآن عدم
التياس عليها كما قصروا حذف حرف المصدر ورفع المضارع بعلمه
على السماع بعد ان اوردوا في مثاله قوله تعالى : «ومن آياته يريكم البرق
خوفا وطعا الآية ولا ادري كيف ينطق لهم هذا مع علمهم بأنه صاحب

وجد ما يعارضه في القياس يوقف على السماع . فسلم لهم إجراء هذه
البلاغة التي ليس وراءها مطلق وإلا لنعلم قولهم في أصول العريضة
أن ما قل في السماع أن كان مقبولا في القياس صح القياس عليه وإن
فيحرفون الكلمة عن أصل استعمالها غلطا ولا سلم لهم تحكيها في
كتاب الله الذي أخرجنا عن أصلا بوضاحتها لسان كل منطق .

(ثانيا) ما تفجر في أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم من زيادة
الوضاحة وما جاء في حديثه من الوفاة والمتانة والأمانة عن العرض بدون
تكلف روى أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قال لقد مضى في حياة
العرب فيما رأيت أحداً فصيح منك يا رسول الله قال وما سعيي وما
فرسي وأرضعت في بني سعد وبني سعد فصيح قبيلة في العرب بمعد
قريش .

وانما أغضى علماء اللسان النظر عن الاستشهاد بالحديث لأن روايته
لم يجعلوا عنايتهم على ضبط ألفاظه كما كانوا يقتنون في نقله على
المعنى ولو تحقق أهل العريضة من رواية حديث بلفظه كالأحاديث المنقولة
للاستشهاد على فصاحتها صلى الله عليه وسلم لاستندوا إليه في وضع
أحكامها يقينا .

(ثالثا) ما أفاضه الإسلام على عقولهم بواسطة القرآن والحديث
من العلوم السامية وما نتج عن تعارف الشعوب والقبائل والتقاء
بعض من الأفكار ومناخلة الآراء ومعلوم أن السماع العقول والاعتماد
بالمعروف ما يرمي مداركها ويؤيد في تهذيب ألسنتها فتتذلل بالمعاني
المبتكرة وتبرزها في أساليب مستحدثة فإن كثرة المعاني ودقتها تبعث
على التنفن في العبارة والتأنق في سياقتها ويوضح لكم هذا أن النكتين
في الحواضر نجدهم في الغالب أوسع غاية في اجتلاب المعاني الفاتنة
وأهدى إلى العبارات الحسنة من يعادونها في جودة الفريضة بوضاحتها

لمن يطرده لالمشال المدن على معاد لسي يسرع الله سطا هبات
غربية لا طريق لتصورها الا المشاهدة .

ولما فارق العرب حجاز لا باذاع دعوه الاسلام وبنت حاله
الاسم اوصف محالهم لمن لا حسن لغتهم ضعف ملكاتها على السليم
وبدول النغير عليها في مانيها واساليه وحركات اعرابها وانسلا
العرف يسرى الى اللغة في عهد الخليفة الرابع على بن ابي طالب رضي
الله عنه فانتار على ابي الاسود الدؤلي بوضع علم النحو ولم يزل ائمة
عربية يحفظونها باستنباط الفوائد حتى ضربوا عليها بساج يقيها
دودة الفساد ويحول بينها وبين غوائل الضياع والاضمحلال وحين
تسرب المخالفة وتفتنى ذرة النحل امتست العلماء عن الاستشهاد بكلام
معاصريهم من العرب ويعودون اول المجدين الذين لا يستشهد بأقوالهم
بقدر من برد المتوفى سنة ١٢٧ هـ واحتج سيويه شي من تعريساته دون
امساده عليه وانما اورد مصنعة وكف ادينه حيث هجاه لتركه الاحتجاج
بغيره كما استشهد ابو على الفارسي في كتاب الايضاح بقول ابي
تسام .

من كان مرغى غربه وهوسه روض الاماني لم يزل مهزولا
فليس من عادتهم الاستشهاد بشعر ابي تمام لان عقد الدولة كان
يعجب بهذا البيت وينشده كثيرا .

واستشهد صاحب الكشف عند قوله تعالى : (واذا اقمتم عليهم
دمرا) بيت من شعر ابي تمام وذل وهم وان كان محدثا لا يستشهد
بشعره في اللغة فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه
فيؤخذ من مريحة انه يرى صحة الاحتجاج بكلام المحدث اذا كان من
ائمة الامة وليس مذهبه هذا بسديد وقياس ما يقوله ابو تمام على
الروية عن صحيح فان التكلم بالعربية الصحيحة لعهد ابي تمام ناسي .

عن ملكة تستفاد من تعلم صناعتها ومدارسة قوانينها فعلى مخرج أن لا تقوته معرفة بعضها قد يذهل عن ملاحظة تلك القوانين فلا يأمن أن يزل به لسانه في خطأ بين وأبو تمام شمس صدور عنه أبيات كثيرة خرج فيها عن مقاييس العربية فال ابن الأثير لم تجد احدا من الشعراء المفلطين سلم من الغلط فاما أن يكون لحن لحن يدل على جهله بوضع الاعراب واما أن يكون لحن في لحن الكسبة فلا اعني بالشعراء من هو قريب عهد يؤمن بما ينفي بالشعراء من تقدم زمانه كالمثني ومن كان قبله كالبحري ومن تقدمه كابي تمام ومن قبله كابي نوح .

أما العربي الفصح في نفس العبارة مدون كلمة في اختيار الصواب ترتيب وضعها كمنع صحيح في مبانيها مستقيمة في اعرابها ولا تكون لحن في اعراب كلمة او يزيلها عن موضعها ذلك لغة مسجيه ومن لم كان قرض الشعر كالحطابة على الارجل والبدية شاعرا عند العرب نادرا في عصر المولدين ولا يعترض هذا بأن كثيرا من العرب يظيل المدد في عمل القصيدة كما فعل زهير في حولياته لأنه يسوقها في مدد قريب وينتجها على شرط السجعة ولكنه لا يخرجها للناس ان فرغ من عملها الا بعد التروي واعادة النظر في شوية معانيها وحسن السبك في مبانيها واحكام قوافيها لا يخلصه من اللحن وبطن عليها اقصون العربية كما هو شأن المحدثين .

لم نشأ بجانب هذا الحريف الذي طرأ على لغة مرفس آخر اجترع اليها بسبب من سباب حبسها هو أن اسم بن الوليد وأبا تمام انصبا انظر في اشعار القصماء وخطبهم وحسروا اللثام عن وجه بياضها بصرها فيها محاسن من فنون البديع كالاسعرة والجناس والصورية فدمغوا بها وقايروا على ايرادها في منظوماتهم توفيرا لحسنها وسرورها من الناس فيها فكان الناس يقولون ان اول من قصده الشعر مسلم بن ابراهيم

« سبع اعرابي قصيده ابي تمام التي هي في طالعها .
طلل الجميع اراك غير حيد

فقال ان في هذه القصيدة آتيا فيها و آتيا لا فيها فاما ان
يكون فانها شعر من جميع الناس واما ان يكون جميع الناس شعر
منه . وما تعاضى فيها على الاعرابي الا لكونه سبع شعرا حسي بوجوده
من البديع خرجت به عن الاسلوب المؤلف فثقل تأليفه وبعد عن الافهام
تناوله .

واتبع طريقهما كثير من الادباء وربما انتهى بهم الاعجاب بحسن
البديع الى مطالعة ثانوي العربية ويعبر به الكلمة من اجله كقول
بعضهم .

انظر الي بعين مولى لم يزل يولي الندى وتلاف قبل تلاي

فكانه زاد في مصدر تلف الفاء لم يه الجنس مع قوله تلاف ولا
نعرف في كتب اللغة من ذكر التلاف مصدرا تلف وانما يوردون في
مصدره التلف بدون الف .

ولم تنف سيئة الاكثار من البديع عند حد الشعر بل تعدى وبأوها
الى النثر ايضا فظن كثير من الكتاب ينشرون رسائلهم بوجود التحسين
الاستعارة والجناس ونحوها واجتهدوا ان لا يفتونهم شعراء بواحد
منها حتى اذا ما تلتيت صحيفة من هذا القبيل والقيت فيها نظرك ليظوف
عليها بالمطالعة ادركته عند كل فترة حصة والتوت امامه مرقق فوسها وان
كانت معاني مفرداتها جلية فتحس به كيف ينتقل من كلمة الى اخرى
بخطوات خفيفة كأنها حل على قيد من حديد واكثر هؤلاء يسلون النظر
الى جانب المعنى والمحافظة على اقامته واستيفائه وهذا ما بعث الشيخ
عبد القاهر الجرجاني حين قام ينادي بأبسط عبارة ان الالفاظ خدم
المعاني وان المعاني مالكة سياسة الالفاظ واقام الحجة في كتابه دلائل

الاعجاز واسرار البلاغة على ان مزينة النضاح اما السجدة الامانة
ووصفت بها من جيلة معانيها وازال كل شبهة عرفت من اعتقد انها روية
استحقها اللفظ بنفسه .

وأدرك غالب المحررين اليوم ان تتبع هذه الحسابات واما احدهم فعلى
بها في نظم الكلام يبدلها سينات تستر منها قلوب الذين يستمعون
القول فيتبعون احسنه يباذ فافهموا عن الاكثار منها لا سيما في خطابات
الجمهور وزهدوا فيها الا ما سمح به الخاطر عفوا وورثه الطبيعة بدون
كلفة ظاهرة .

وكانت اللغة في خلال الاعصر الماضي تعلو وتضعف وتفسر في اجزاء
المعمورة على حسب كرم الدولة وغاية رجالها بالتمسك بالدينية والرفيع
ذكرها حين كان الامير سيف الدولة يباحث ابا علي الفارسي في عوائض
علم النحو وينقد شعر ابي الطيب المتنبى بفوق لطيف ويجازيه وعنه
من الشعراء بغير حساب .

وارتقى شأنها يوم قام القاضي مندر بن سعيد في مجلس الملك
الناصر لدين الله عند احتفاله برسول ملك الروم في قصر قرطبة وشرع
بخطب من حيث وقف ابو علي البغدادي واقطع به القول فومل مندر
افتتاح ابي على بكلام عجيب وافاد النفس في خطبه مرتجلة فخرج الناس
بتحدثون ببديهة المعجزة وارتواء لسانه من اللغة القصصي ولا مزية في
ان كرم الدولة باغت على ارتقاء حال اللغة عند من التفت الى التاريخ
واقام الوزن بين الشعراء الناشئين في زمن اجواد العرب وملوك آل
جفنة وملوك لخم كزهير والنابغة وغير من عديمهم من الشعراء .

فصاحة مفرداتها ومحكم وضعها

تتفرع العربية بحسب اختلاف الشعوب والقبائل الى لغات متعددة ولقد انتشرت اللجة في انحاءها وتصاريفها وحركات اعرابها والمخارج فيها يسيرة جدا لا تخرجها عن اعتبارها في الاصل لغة واحدة دون لوائين تطرد في جميعها ما عدا لغة حبيب فانها تختلف لغة مضر خلقتا ظاهرا ولا توافقها في اكثر اوضاعها ومقاييسها .

واقصحت لغات العرب لغة هريش وفصلت عن سائر اللغات بوجهين (احدهما) بعدتهم عن بلاد العجم من جميع جهاتهم ولهذا لم يحتاج أهل الصناعة العربية الا بلسانهم او ما كان قريبا منه ولم يعتمدوا لغات القبائل التي بجوار غيرهم من الأمم كقصة اخم وجداه وقضاة وفسان ولم يحتاجهم في شرفهم هذا الا ابو عبد الله بن مالك فنتش في كنية لغة اخم وقضاة وغيرهم ممن يسكن اطراف الحجاز .

(ثانيهما) ان العرب كانوا يفتدون عليهم في موسم الحج ويفيئون عندهم قريبا من خمسين يوما فيتحدثون من لغات اهل تلك الموسوم . تعادلت حروفه وخفف وقعها على الاسماع ويروى ان كل ما نزل على الذوق ولا يجد في السمع مساغا .

ولا غرابة ان تجري الانفاذ في وصف الحسن واضمح مجرى جسمها الذي هو الصوت فمن الاصوات ما يحدث في السمع لغة ورياح الحاضر بالاصغاء اليه كنغم الاونار وسجع البلبل من الطير ومنها ما يرميه الطبع وينقبض لساعه كنعيق الغراب وصرير آلة النشر .

ويسكن المحكم على اللفظ بالحسن وضده ولو من غير العارف بمعناه متى كان ذوقه صحيحا فكل ذي ذوق سليم يفرق بين الورد

• الواردة والحجوة والحجوة وبير بن السلف والختليل • لا تنال
عنده النفس والجرجى •

وإذا كان ادراكك صفة الحس في اللفظ المفرد لا ينوقف على ملاحظته
بدلولة فبتفسير لمن لا يحسن لغة قوم أن يستمع الى مفرداتها المستعملة
عند الفحص منهم ويستفهمها الى أن يأتي على أكرها ثم يدخل الى
الحكم في وصفها بالتصاح أو الموازنة بينها وبين لغة أخرى ولا يلقى
ومن انتهى جيدا الى الالتفات العربية الجارية على السنة الفصحى وجدته
لديدة في السمع خفيفة على الأرواح حكى الشيخ ابن الأثير في المسند
المسار انه لقي رجلا إسرائيليا بالدار المصرية فلحقه ذكر اللغة
العربية فصاحتها فقال ذلك الرجل من بني إسرائيل كيف لا تكون كدات
لأن وانما تصرف في جميع اللغات السانقة فحضره من الحضر وحضر
ما خفف من ذلك اسم الجبل لأنه عند في اللسان العبراني كوميل
فجاء واضع اللغة العربية وحذف منه الثقل وقال جبل فصار عذابا حسا
وكذلك فعل في كذا وكذا وذكر أشياء كثيرة • ونقل بعض المحررين
أخرا حكاية ابن الأثير وقال سمعت من بعض اليهود العارفين بالعبرية
أن الجبل يسمى جبال فيكون الفرق بينهما الألف بعد الميم والنون
تسميته كوميل إلا أن هذا يقرب من اسمه بالرومية •

ويشهد لبناء العربية على قاعدة الاعتدال أن أكثر كلماتها وضعف
على ثلاث أحرف واقلوا من الرباعي والحماسي لئلا يفوق بهم الألف في
النول بدون فائدة ولم يكثروا من التثاني حذرا من أن تتجاوز منه
عده كلسن في حطاب واحد فينبغ في لهجه تقطع كثير تضعف بسببه
ويذهب بحسن تناسفه وبهاء توكله فإن المسكلم الفصيح وإن وصل
الجبل بعضها ببعض ولم ينف عند انتهاء كل حصة منها لا يسردها سردا
بل يفصلها في منقذه ويرتبها ترتيبا يسير به الخشب في نلقى الحطاب الكلام
اللطيفة في الحصة من الكلام المنفصلة عنها وربما يتبين من هيئة نطق

الفصحى نهاية الكلمات فيبصر السامع الحرف الذي هو منتهى كلمة من
 الحرف الذي هو بداية لكلمة أخرى . والثلاثي يتبدى فيه المتكلم
 بحرف ويعتد على أن ثم ينتهي بحرف آخر فيكون في آلة النطق امكان
 مساعدته على ان ينحو في عبادة خطابه نحو المثاقفة والانسجام قال الباقلافي
 ولضيق ما سوى كلمة العرب او لخروجه عن الاعتدال يسكور في بعض
 الالسنه الحرف الواحد في الكلمة الواحدة والكلمات المختلفة كثيرا
 نحو تكرار الفاء والسين في لسان يونان ونحو الحروف الكثيرة التي
 هي اسم نسيء واحد في لسان الترك وبذلك لا يسكن ان ينظم من شعر
 في تلك الالسنه على الاعراض التي تسكن في اللغة العربية . والمساهمة
 بحافظتهم على الاعتدال في الكلم يستفنون شيئا من حروفها اذا عرض
 لها مولى في بعض انصاريها كجدهم لآخر الاسم انحصاري في التصغير
 نحو سرفعل اذا ارادوا تصغيره يقولون سفيرح . وكذلك يفعلون في جمعة
 يقولون سمارجل ثم انك لا تجدهم يجعلون في جنس الكلمة بين
 ساكنين لما ينشأ عن اجتماع الساكنين من المطء في التلفظ بها ولا يوالون
 في المنة الواحدة بين اربع احرف بحركة حذرا من الانسجام لحاصل
 من كثرة الحركات المتواليه ويريدك بصيرة بهذا اهملهم بالاوران التي
 تنفس البطء بها نحو فعل بكسر الفاء وضم العين رفضوه من ان ينوا
 عليه سببا من كلمهم للقل الذي يوجه الانتقال من الكسر الى الضم .
 وغير ساحون من اسرار اللغة ان الالفات تحلف بظانها وهيأتها
 من اختلافها بالصلافة والرحوة . الفاء والادغام والحركة . المنسكون
 ولم ينصرف واضع العربية نظره عن هذه الوجوده ولا حظ في كثير من
 الانماط المناسبة بينها وبين ما يدخل في قياسها . ان تنب مثالا يضرب
 على مثاله ما فرروه فانظر الى علامة النسب فتجدها ياء شددت للبالغه
 في وصف الاتساع وتلوينا الى شدة رابطة المنسوب بالمنسوب
 اليه فاذا استعملت في نسبة الشخص الى عشيرته مثالا كان
 تسديدها كالمهاز لتحريك غيرته عليهم او تنبيه عواظهم للاقبال عليه .

حكمة تراكيبها

من يرجع الى حال نفسه عند لقاء العبارة يشعر بأنه لا يعرفها
لأنه لا بعد أن يتصور معانيها المفردة ويضم بعضها الى بعض ورواها
النسب الاسدية او التثنيدي في ذهنه فيأخذ كل معنى من جهة
التقديم والتأخير وفيه في النفس يستحبها بضمها كالتفاعل يخطر في بال
قبل المفعول والموصوف يجري على المخيلة قبل مفعوله . وقد يعرض
لبعض المعاني حال ينقله عن مرتبته الطبيعية ويعطيه في نفس المتكلم
منزلة ثانية كالاغتنام بالمفعول به فتفتي نظيره على الفعل .

واذا تبين هذا فما يرجع اليه في وصف العبارة بحسن البيان ان
تكون القافيا مؤلفة على حسب ترتيب معانيها في النفس سواء كان ذلك
الترتيب ما دعت اليه طبيعتها او اقتضته الاحوال العارضة ومن انكر
في تأليف الكلام العربي بالنظر الى تقدم اجزائه وتأخرها وجدده معديها
على رعاية هذه القاعدة .

ترايب الكلم على ثلاثة اشرب احده ما عينه الواضع وحكمه
على سبيل الوجوب فبعد مخالفة محض ويخرج الكلام الخالي من
مراعاة عن الاسلوب العربي كتأخر التمييز عن المميز والمضاف اليه
عن المضاف ثانيا ما عينه الواضع ايضا ولكنه قضى به على وجه الاصالة
واعتبار ما هو الاولي ولا تخرج العبارة بخالفته عن حدود العربية
كتقديم اسم من مصدر منه الفعل على اسم الذات الواقع عند والبحث
عن اسرار ما كان من قبيل هذين الضربين مبتدئا في مدارج علم النحو
ثالثا ما لا يقتضيه الوضع على التعيين وجعل امره دائما على رعاية
ما يناسب المقاد وتعيينه بحسب التراكيب المخصوصة موكولا الى المنفعة

المتكلم وحسن تصرفه كتقديم المفعول على الفعل لإفادة اختصاصه به
وعدم تعلنه بغيره والبحث في هذا القسم ووجوهه المناسبة مندرج في
موضوع علم البيان •

وكان من حق الانفاذ والجميل التي تناسب معانيها وتعين بعضها
بعض ان يلائم بينها في السبب ولا يفرق بينها في التاليف هذا هو
لاصل الذي يسب عليه العربية الا انهم لم يفعلوا في ذلك لئلا يوقعوا
استنساخهم في حرج فأباحوا الفصل في مواضع لا يؤثر فيها الفصل تعديدا
ولا يحل به فهم المعنى وغسلوا به في موارد الحمل الاعتراضية على وجه
الريية وشبهوا ما بلغ الغاية في الحسن والقبول بحسب اللورينخ •

ثم نظر العرب الى الحمل تستعمل كل واحدة منها بنفسها ووجوهه
درة تتناسب ويتشبه بعضها ببعض من جهة المعنى فليس من الحكمة
وجوده المنصرف ان تلقى مشورة لا يرعى فيها جانب المعنى وسنألف
واحدة بعد أخرى فاعملوا حروف العطف وسائط في وصل الجمل ونقشها
في سطر المناسبة لتكون اجزاء الكلام متناسكة •

وتدرج نطق الجمل التالية عن الجمل قبلها ولا ينقص حديثهم
بحديثها سوى انه الفن الجمع بينهما في الاخبار وفي هذا الموضع يجب
فصل بين الجملتين فلو ضم امثلكم الجمل الاخرى الى الجمل السابقة
عاصت كون بمنزلة من عود الى جواهر غير مناسبة في المقدار ولا بقية
بعضها بعضا في الشكل وركبتها في نظام واحد •

ودعهم العطف ورعاية الادب في الخطاب الى الاغصاء عن شرط
المناسبة فادمجوا حرف العطف بين جملتين ليس بينهما صلة مناسبة
داكرهوا ان يسبق الى عن السامع خلاف ما يراد منها لولا واسطة
حرف العطف كقولهم لا وايدك الله •

فوضع الفصل والوصل بين الجمل على هذا الوجه ولما كانت
على اعتبار المناسبة وما يقتضيه ادب الخطاب من وضع في غير ان
وبعد من دلائل الحكمة في وضع اساليبها . ويظهر ما ذكره الجاحظ
في كتاب البيان والتبيين ان الفارسي مثل فقيل له ما البلاغة فقال
معرفة الفصل والوصل ان لغة الفارسية تعلم هذا الفن .

* * *

تعدد وجه دلالتها

من المقرر ان الالفاظ لم توضع لادد معانيها في نفسها ضرورة ان المخاطب يتصورها ويعرفها من حين علمه بالوضع وانما وضعت لافادة النسب والربط بين موضوعاتها على وجه الثبوت او السلب فلا دلالة للالفاظ على شيء قبل تركيبها وارتباطها ببيئاتها الصحيحة .

ونالفاظ العربية اذا ركبت دلالتان احدهما تصور مفردات على وجه النسبة بينها واستناد بعضها الى بعض كدلالة قولك (اكرمت زيدا العالِم اجالا) على معنى مسدور الاكرام منك وتعلقه بزيد الموصوف بالعلم فعلة باعثة على اكرامه هي الاجال والدلالة على هذه المعاني مشترك فيها جميع الالسنه وهي الدلالي الاول الى وضع اللغات ويمكن بالنسبة اليها نقل الكلام العربي الى لغة اخرى مع الاحاطة بجميع ما يراد منه ما لم يكن صانعا لعدة معان لم ينحقق المراد في واحد منها كما يفعله البليغ بقصد الاجمال على السامع لغرض يستدعيه المقام .

(ثانيا) الدلالة على معان زائدة على المعاني الاصلية من حوال ترجع الى المتكلم او المخاطب او المتحدث في شأنه او حال الفعل المخبر به وغير ذلك كدلالة الحذف نسيء من اجزاء الكلام على ضجر المتكلم وسأمنه ودلالة تأكيد الجملة بالتسم على ان المخاطب ينكر مضمونها ومن هذا اراد المسند اليه نكرة للدلالة على تعظيمه وتقديم الفعل على المفعول مثلا لاهتمام المخبر بشأنه .

وهذه المعاني الزوائد تعتبر في صورة الكلام بمنزلة الروح سري في الجسد فتحدث فيه منظرا بيجبا وعلى حسب رعايتها تتفاضل العبارات في مقام البلاغة قال الباقلاني ان كثيرا من المسلمين قد عرفوا تلك الالسنه

وهم من أهل البراعة فيها وفي العربية وفقوا على أنه ليس يقع فيها من
التفاضل والنصاحة ما يقع في العربية .

ومن قصد إلى ترجمة كلام عربي ونقله إلى لغة أخرى لا يسكنه أدية
ما اشتمل عليه من هذه المعاني الثواني والافصاح بها أثناء حكايته لمعانيه
الاصليه ومع هذا لم ينسج أهل الاسلام ترجمة القرآن واجمعوا على
جوار ترجمته لافادة ما فسر من معانيه الاصليه لمن لا قدره له على
فهم العربية فقل الاجماع على ذلك ابو اسحاق التستري في موافقة
فما نقل إلى بعض المفسرين بموت العربية من (ان ترجمة احدى سور
القرآن إلى لغة أخرى ممنوع عند المسلمين) غير مطابق للعقيقة بل اجار
بعض الاية ترجمته إلى الفارسية والقراءة بها عند العجرب عن العربية
ولو في حال الصلاة .

ومن الآيات ما يحتمل باعتبار معانيه الاصليه عدده وجوده ولا يمدى
نقله إلى لغة أخرى بحاله فاذا اعتد المترجم على احد الوجوه لم تكن
الترجمة قرآنا بالمعنى اد يحتمل ان لا يكون مطابقا للمراد من كلام الله
تعالى ومثل هذا لا ينبغي أن ينقل الا على وجه التفسير والبيان كما يذكر
المترجم الآية بلفظها العربي ويأخذ بعد ذلك في بيانها باللسان الآخر
ومرج الغزالي في كتاب (الجامع العوام) بحرمة ترجمة الآيات المسماة
واستدل على ذلك بأن من الالفاظ العربية ما لا يوجد لها فارسية
تطابقها ومنها يوجد لها فارسية تطابقها ولكن ما جرت عادة الفرس
باستعارتها للمعاني التي جرت عادة العرب باستعارتها منها ومنها ما يكون
مشتركا في العربية ولا يكون في العجبية كذلك ومثل الفارسية غيرها
من لغات الاعاجم .

* * *

تعدد اساليبها

من يشهد بارتفاع اللغة وسعة غريبها في البيان تعدد اساليب وكثرة طرق افادتها فان العبارات اذا اختلفت في اساليبها تغير ما تصوره في نفوس المخاطبين من المعاني وان كان الغرض واحدا فصورة المعنى الذي يستفاد بطريق المجاز او الكناية يغير الصورة التي تؤدي بلفظ الحقيقة او القول الصريح بل الصورة التي يرسمها قولك زيد كريم كريم الطبع غير الصورة التي ينقشها قولك زيد ذو طبع كريم وان تجد اصل المراد من المثلين وهو اثبات الكرم لطبع زيد ولو لا ان العبارات الواردة على غرض واحد مختلفة في صور معانيها لم يظهر التفاوت والتسابق بينها في حلة البيان .

وإذا دويب عرضة المتكلم في العربية امكنه ان ينصرف في العرض الواحد ويغمره في اساليب مختلفة كان يلقيه في صورة تكلم او خطاب او غيبة مطابق به الحقيقة او يسلك به خلاف الظاهر على وجه الالتفات الى التجريد او ينشئ الشيء القلب في صيغة الخبر او يحكي الخبر في صورة الانشاء او يدخل بعض كلمات في نظم الجمل ليتقوى به نسجها او يفيد قيدها تتوفر به جزالة معناها وتارة يأتي بالانفاذ مساوية لمعنى المراد ويفصلها على مقدار الحاجة وربما كان استفاضة لبعض النحلة أوقع في النفس وأبعد عن المعنى فيحذفه وينبه على مكانه . ويعبر بلفظ مفرد ان شاء او مركب نحو سبقه ووصل قبله والمفرد اما مجرد من حرف الجر او موصول به فهو اخروجه وخرجه به او يأتي بالمراد في سياق النفي او الايجاب نحو لم يشج بالتعليم وسحب نفسه به او يعبر عن الشيء وصفته بمركب اضافي او

يركبهما على قياس النعت مع معنونه نحو يعجبني كبر ههنا أو ههنا
الكبرى ثم ان الحدوق في عمل التشثيل هو الذي يثلثك الحزين المتضاحك
والمستبشر المتباكي كذلك القصيح يبرز لك الجذ في صورة الهزل أو
يكسر الهزل بلباس من الجذ ويلقي المدح في قالب الذم وبسوق الذم
في معرض المديح كقولهم (ارايه الله غر محجلا) أي مخلوق الرأس
منيدا وقد يضحو نحو البراعة في الصناعة واطهار القدرة على التائق في
تأليف الكلام فيشحنه بضروب الاستعارات وفنون التشايب وغيرها من
محاسن البيان التي لا يعقلها الا الخاصة من الادباء كما فعل الحريري
في مقاماته أو يتخير ما كانت الفاضة مربحة ومعانيه واضحة يسهل مأخذها
على كل من له الملم باللغة وذهن حاضر في الجملة الى غير ذلك من وجود
الاختلاف وطرق التعبير النابغة الى غاية يقف دونها البيان .

• من تنوع الاساليب الى ما يفوق حد الوصف اخذ كل شاعر وكتب
طريقة يعرف بها نظمه أو تحريره حتى اذا تليت قصيدة لشاعر أو رساله
الكتب لا تعلم نسبتها اليه وكنت عارفا بطريقته لم يشتبه عليك انها من
انسانه . يؤيد لكم هذا ان خلف الاحمر كان يعمل الشعر على السنه
النجول من القدماء فيشبه كل شعر بقوله شعر من يصطنعه عليه ويقال
ان القصيدة المنسوبة الى الشنفرى التي اولها :

اقبوا بني امي صدور مطيكم فاني الى فوه سواكم لامل

هي له وقال انا وضعت القصيدة التي اولها :

حيل صيام وخيل غير صائمه تحت العجاج واخرى تملك اللجا

ونسبتها الى النابغة وروي ان الفرزدق اتحل بيتا من شعر جرير

وقال هذا يشبه شعري .

واذا نبغ كاتب كالجاحظ أو شاعر كالعمري وابندع لنفسه اسلوبا

راق في نظر ابناء عصره أخذوا في محاكاته واقتدوا بالعمل على منواله

فتماثل تحريراتهم ويتقرر لهم اسلوب جديد .

نقل الى المسامح بموت العربية (ان اساليبها واقعة عند غاية لاتجدد)
 ثم يصب المبلغ له ذلك شاكلة الصواب فان من ينظر في اساليب
 التحريرات الراقية اليوم يجد بينها وبين اساليب المتقدمين بونا
 شاسعا فخر جنب الى رجل تدرب على مطالعة هذه المحررات
 الحديثة وامليح عليه صحيفة من نسخها وهو لا يعرف من اين صدرت
 ولا متى نشأت، حصل على الهندسة جديها ولم يرتب في انها من قبيل نسخ
 الذي ظهر به هؤلاء الكابيون كما لا يثبت في معرفته ما يلى من ربر
 الاولين ويدرك لاول نظرة اساءها على الطراز العتيق . والناقد لاصناف
 الكلام يفرق بين الانشاء الحديث والعتيق وان كانت المعاني فيها متشابهة
 فلا يكن في ظنك ان الخريف المعروف للشيئات الجديدة هو ما نفسنه
 من الاساء المستحدثة او الافكار التي لم يعقن القدماء بيها والاساليب
 الخاصة بفرد او بأخر غير ما يرجع في تمييزه الى الذوق وليس في
 طوق احد ان يضبط لت اسلوب ابتدعه كاتب او شاعر بقواعد يدونها
 حتى يسكنات اذا عرفتها ان تحررت في دليفتك على نفسه بدون ان ترد
 على محرراته بانظر الجيد واليسر في حفظك شعور منها ان صاحب
 الاسلوب نفسه ليس في مائة سوى ان يتصور المعنى مجبلا او متصلا
 ثم يطالع عليه العبد ما يستلزم ما بصورته من الاجسام او التفصيل فاذا
 وجد في امد التعبير حرجا وعدم التمام مع الذوق شعر حينئذ يات به ذهب
 في غير مهبج المألوف ولا سعة لا الصبر في القول بسوء تبديل ترتيب
 حتى يرده الى الاسلوب .



طرق اختصارها

من البين ان اللفاظ وضعت لتنقل المعاني الفائضة بالدهن الى اوهام السامعين لاؤينة في المنطق وحلية لئالسنه كيف حضرت وهذا ما دعا الواضع اولا الى التقدير في وضعها واعتباره بتقدير الحاجة الى الانهاج فاذا اتفق في اللفظ التفسير كفاية وغنى في الدلالة على المراد آثره في الوضع على ما هو ابسط منه حتى لا تسع في حديث محاطبك الحكيم
لاغية •

ثم ان غفول المخاطبين تتدور في الاستفاده من العبارات بالنظر الى سرعتها في الانتقال الى المعاني وبطئها ومن جهة قرب غايتها في الفهم وبعدها ورب خطاب يلقي الى العبي فيراه ابرش القائدة لا يشفي غليل المنتظر لنحصيلها ويوجه الى الامل فيسام لبعض كلمات او جمل تغنيه قوة الكلام وقرينة السياق عن ذكرها الصريح •

فاقتضى سايز المخاطبين بالفضة والعبادة ان لا يستمر البليغ في سائر عباراته على نسو واحد وبيان لا يخلف وسيله ان يلاحظ حال المخاطب اولا ثم يزن العبارة بحسبها ولم يغب هذا المعنى عن العرب فراعوا جانبها واضافوا اليه في الاعتبار ان الانسان قد تدعو الحاجة الى الحديث في شأن ويضيق به الوقت عن التوسع في البيان او يجد في نفسه خجرا يثقل الكلام على لسانه فوضموا في الاساس الذي بنيت عليه لغتهم قاعدة الاختصار ويجرى في كلامهم على وجود يرجع الفضل في بعضها الى حكمة الواضع ومنها ما تعود المزية فيه الى اقتدار المتكلم ولنف
تصرفه •

روعت هذه القاعدة في كثير من المفردات حال وضعها كما وضموا

الضمائر لسبب الأسماء المضمرة وادعوا علامة التثنية والجمع بأدواته
 مقام الناطق والمعتصم واستعملوا بغير كلمة في التصغير عن وصف
 المسمى باعتصم به ذكر اسمه واعتبروا في وضع أدوات الشرط زيادة
 على التحليل الدلالة على حسن المعاني عليه من علق وغره أو مكان أو
 زمان أو حال فأكدوا بنفس الأدلة عن التصريح به عن بعد وكذا
 مسعوا في أدوات الاستفهام حين ادخلوا في مضموماتها فضلا عن طلب
 الإعلام الدلالة على حسن السؤال عنه فإذا علمت أن أحدا عند المخاطب
 لم يمسح أي استكشاف حالة المعرفة بعينه هذا لا تفيدك المعرفة في طلب
 بعينه مثلا تفيدك كلمة (من) إذ يلزمك مع المعرفة أن تعد الناس فردا
 فردا حتى تذكر الشخص المسؤول عنه وربما لا يحضر على قلبك أو كنت
 لا تعلم اسمه من قبل فمسح في الجديد السؤال أريد عندك أو عرو
 أو خالد وهو يجيبك بالنفي إلى أن يتعد ما عندك من الأسماء ولا يحصل
 لك الجواب المطابق وليس على المخاطب أن يقول لك عندي بكر مثلا
 في جواب اسمك زيد الخ : سيده أن يجيبك بكلمة لا أو نعم وكذا
 القول في هذا ما سأل عنه من مكان أو زمان أو حال أو عدد .

ومن هذا النوع ضمير الفصل وأدوات الاستفهام وكذا أنها كانت
 جارا في حسن استعمالها جملة تامة نظائرا الجملة المنطوق بها في الأفعال
 أو السلب ونحوها مما حروف المنطق لاغنائها عن أداة العامل ودلائلها
 فوق ذلك على معان أخرى كيعنى الترتيب والتعقيب المستفاد من التمام
 والترتيب والمهلة المستفاد من ثم .

وانظروا اليهم كيف خالفوا بين أواخر الكلام في هيأتها والمبرور
 على نظام محدود فكأنهم أرفع في النفس وأدنى للأعجاب لما ضرب عليه
 نفوس المتفوفة من الاستظام ما يكون مرابا على نظامات مطردة وقد
 لم يجزها على قانون ورموا بها كينها اتفق لعل العجب بها وفقدت من

ما ذكر التفصيح وجهاً يذهب فيه المستعملون والجمهور إلى التفرقة بين معان
 ينهني على تمازجها فهم المراد من الجملة كتمييز الناطق والقول والمضام
 إليه والمُسند والمُسند إليه وفي طوفهم أن يضعوا بالدلالة على ذلك علامات
 غير أحوال أو آخر الكلام ولكن جعلوا إلى طريقة الاختصار واكتفوا به
 في التمييز بين تلك المعاني واعتصموا في بعض الأحيان على دلالة الضم
 والتأخير مع أن أحوال وزعم ابن جلدون أن الأعراب لا يوجد إلا في
 لغة العرب قال وأما غيرها من اللغات فكان معنى أو حيز الدلالة من المعاني
 تخصه بالدلالة . وقد لبس أن حكم الأعراب مما يوجد له أثر في القصد
 اليونانية والألمانية وإن كانت العبارة تدل على لسان العرب أريد وإضافتهم
 به أقوى . ثم إن العبارة المطابقة للمعنى المراد من نسبة أمر لاخر فنظي
 بطبيعتها أن تولد من ثلاثة أضاف في الأول واحد للمحكوم عليه وآخر
 للمحكوم به ولقظ ثالث لأفادة النسب بينهما وأريد أحدهما بالإسبر
 طين ما هو المنقول عن اللغة الفارسية واللغة اليونانية ما يدل على النسبة
 عند الفرس لفظ است والموضوع لها في لغة اليونان لفظ استين ولكن
 العرب اقتصرُوا في تأدية ذلك المعنى على لفظين حالوا أريد عالم واستعملوا
 عن الرابطة بهيئة وضع المراكيب ولم يجرى في الأعراب منهم من علامات
 الأعراب ومن اللغات الرومية ما لا ينصرف بل لغة التركيه ويحتمل
 انصرف في العربية ليسر في اللفظة الواحدة أن يدل على معان من تولد
 تحاربوا يدل بواسطة مبيعتة المصاحفة على أنواع الحرب بين حكام
 وضيعة المعنى فنظي أن لا يعثر منه شيء من أربع كلمات .

ويحتمل من كسيتين فأكثر كلمة واحدة نحو سعل إذا قال سلام عليكم
 ودمع إذا قال إدام الله عزك وفيما يفترب في معجم الإدياء أن التبيخ إذا
 افتتح عثمان بن عيسى الجهلي سأل الطبيب الفارسي عما وقع في القفا
 العرب على مثال شقحط فقال هذا سسى في كلام العرب المصحوب

ومعناه ان الكلمة منحوتة من كلمتين كما ينحت النجار خشبتين ويجعلهما واحدة فشقحطب (١) منحوت من شق حطب فسأله الملقني ان يثبت له ما وقع من هذا المثال ليعول في معرفته عليه فأملاها عليه في نحو عشرين ورقة من حفظه . ولم يفت الناس في رسم الاسلام على ما سنع منه عن العرب فقالوا في النسبة الى الشافعي وابي حنيفة شفعني ولا بعد النحت من حقائق العربية بل هو معروف في اللغات الاخرى حيث انحوده مبعا يستندون منه اساء ما يحدث من المعاني على مر الزمان فان جغرافيا مثلا مأخوذه من جيه بمعنى ارض واغرافو بمعنى ارسم وتلكوب (المنظر الفلكي) من تيل اي بعيد وسكويو اي اخبر وجيولوجيا من جيو بمعنى ارض ولوغوس بمعنى علم وتغراف مشتق من تيل اي بعيد واغرافو اي اكتب وتليفون من تيل اي بعيد وفون اي صوت وترامواي كلمة انكليزية من ترام بمعنى فطيس مبيعج وديه بمعنى طريق الى غير ذلك من الاسماء المحدثه .

وشرع العرب سنة الحذف فيفسرون الكلمة والجملة فما فوقه وينهون على المحذوف بقرينة المثال او المقام . وحال الحذف من متدار اللفظ الذي ينحذفه المعنى كإبانه بعض اجزاء من خلقه الانسان وانفس في الخلفة منه ما يكون مكروها كقطع يد او لسان ومنه ما يسحب دائما ولا يحسن في النظر سواء كتليم النظر وتفسير بعض الشعر وهو يتقارب النفس والبقاء على اصل الفطوة فيختلف الناس في ترجيح احدها واختياره بحسب الاشخاص والاذواق كشجه تعرض في الوجه فتزيده حسا وبعض انواع اللغ يلذ في سماع اقل ويورثه على الحرف المتسكن في مخرجه وكذلك الحذف يجري على هذا التفسير منه نعيب وهو ما اختل به اداء المعنى المراد وفسد به عياد الكلام ومنه

(١) الكث . له قرنان او اربعة كل منهما كشق حط . (قاموس)

ما يدخل في سبيل الواجب وبعد الذكر مكانه يخرج عن ذلك العربية
 كحذف الفعل في باب التحذير التزمه عند تكرار المحذوف منه في العطف
 عليه لأن التحذير إنما يقع حيث اشرف المخاطب على حدوث خطر أو
 خيف عليه من الحصول في مكرره وهذا واجب على المكاتب المدايرة
 لاستيفاء الكلام والاختصار على قدر ما يفهم المراد حذرا من طول الكلام
 على المخاطب حتى يغشاء المخوف منه قبل أن يخلط في سبيل الجدة والاعتدال
 اوجوبه على أنفسهم عند حق المخاطب في ترواه على طلب امر محذوف
 فإن شدة الحرص على فوره برعوب فيه وسبابة اليه سند في الاختصار
 القول له ما أمكن لئلا تقوته العجزة من الفضالة ومن الحذف ما يدخل
 في حكم الجائز بحسب أصل الوضع ويهوض في ترجيحه واختياره عن
 الذكر إلى نظر البليغ وما ينظمه مقدم تلك العبارة بحسب ما كان
 مع القرائن الخفية للاختبار فيها المخاطب والعلم بقدار السعور .

ونسع من كثير أن العربية لا تصلح في تعليم الجند أسرها ولا نظام
 والاستعداد والهجوم وأعمال السلاح بدعوى أن عبارتها الكالفة بها
 في هذا الغرض لا تبلغ غاية الاختصار المطلوب في مواقع الحروب وهذه
 غفلة منهم عن وجه الحذف الذي أوجبه العربية في مثل هذه المقاصد
 وعدم دراية بأن الكلم المستعملة لتنظيم حال الجيش عند الاسم الأخرى
 إنما دخل عليها الاختصار من باب الحذف والاضمار .

وسلك العرب في طلب الأيجاز جهة أخرى سوى طريقة الحذف هي
 أن يظلفوا العبارة فتشتل بمفهومها على معان جمة ولا تستطيع أن تضع
 يدك في حشوها أو على موضع من جوانبها فتنسج على كلمة أو جملة
 سقطت هناك والكذلك لو أخذت المعنى من حوائثه وأخرجته في المقام
 تفصلها من عندك وتقدرها بالقياس على أفهام الأوساط أو العامة الذين
 لا يعقلون إلا الضربح من القول لا تسع مجالها وكبريت عن صوفي العبارة
 الأولى .

اتساع وضعها

نقسم اللغات الى رافيه وغير رافيه فغير الرافيه ما كانت موادها قليلة لا يسع التعبير بها اكثر ما نرس الحاجة اليه مثل اللغات الرافيه ولغة بعض سكان استراليا وهذه الاخيرة على ما نقل بعض الكتّابين لافسة جدا بحيث لا يمكنهم التفاهم بها الا مع اشارات حسية والعسى عندهم والمخاطبون ليلا بمرارة من في آذانهم وغيره لا يكادون يفهمون حديثا والرافيه ما غزرت مبانيها واتسعت طرق دلالتها فكانت موصيه بأدوية المراد مع الاستغناء عن الاشاره وعدم الاعتماد على فرائض الاحوال في الاكثر مثل اللاتينية والفارسية والعربية .

تحتوي العربية على ما يقوم بسداد الحاجة من ابنيه الكلم بل على ما تدعو اليه ريادة التحسين والتجديد فإذا نجد المعنى الواحد قد وسمعت له العظمت متعددة لتكثر وسائل التفاهم حتى لا تأخذ المتكلم حيله في ثناء الخطاب فإذا غاب عنه لفظ وسعه ان يأتي بمرادفه واذا تعسر عليه النطق بكلمة كالالتعادل عنها الى غيرها كما فعل واميل الغزالي حين كان لا يحسن النطق بحرف الراء فتركه في روايا الالهال ونحوها المترادف ما امكنه ان ينبذ الراء من كلامه جملة .

وهو يضطره الحديث الى اعادة المعنى فلا يؤوده ان يعيده بغير اللفظ الذي عبر به اولاً مثلاً قال معاوية رضي الله عنه من لم يكن من بني عبد المطلب جواداً فهو دخيل ومن لم يكن من بني الزبير شجاعاً فهو لزيق ومن لم يكن من ولد المغيرة تياها فهو سنيذ فقال دخيل ثم قال لزيق ثم قال سنيذ فخلص كلامه من كراهة التكرار وارتفع شأنه في الحسن درجة وبالمترادف استعان المعتد ابن عباد ملك اشيلية حين

«فإن أثر حماسة ولده في محفل عظيم من الناس قد هموا بالعربية» فاعلموا
على أن يجيب كل واحد من المعزين بعبارة لم يعدها إلى غيره مع كثرة هم
وكونه في أسف شديد قال الباقراني ويقول العارفيون بالسنة الإلهام أنهم
لا يجدون في تلك الاسماء الموضوعات للنبي، الواحد، يعرفونه
من اللغة العربية .

وتجد بعض اللغات خالية من علامة التمييز بين المذكر والمؤنث كاللغة
الفارسية والتركية والانكليزية وميزت العرب المؤنث عن المذكر بوضع
الآلف في اسم أو التاء في اسم وفعل كما عرفوا بينهم في الضمائر
والموصلات واسماء الإشارة .

ومن اللغات ما وضع حاليا ما يدل على العدد كاللغة الانكليزية
فاللفظ الدال على المفرد هو الدال على غيره ومنها ما لا يوجد فيه سوى
المفرد والجمع كاللغة الفارسية وزادت العربية بما يدل على الاثنين فميزوه
عن المفرد والجمع بعلامة الآلف أو الياء واغردوه في وضع الضمائر
والموصلات واسماء الإشارة بأوضاع خاصة .

ومن خصائص هذه اللغة جمع التكسير وجمع الاسم الواحد على
عدة أمثلة وهذا لا يشاركها فيه غيرها حتى اللغتان اللتان يجتمعان معها
في أصل واحد العبرانية والبرانية ويوجد جمع التكسير في اللغة الجيرية
من لغات بلاد الحبشة لأنها تفرغت في الأصل عن العربية .

ولا نجد في بعض اللغات ادوات رابطة بين الافعال والادوات وهي
الحروف مثل اللغة الصينية فيتكلمون في تأدية معنى في مثالا إلى ما يردف
كلمة وسط ولها في العربية محل من الاعتبار ومدخل في الدلالة على
المقصود حتى افردوا بعضهم بالتأليف وعدها ابن خلدون من خصائص
العربية ونهاها عن غيرها وليس حكمه هذا بشامل لأن الحروف توجد
في لغات أخرى مثل اللاتينية وما تفرع عنها .

• يحصل التوسيع العربي ان ينقل اللفظ عما وضع له أولا ويستعمل في غيره على شرط المناسبة بين المعنى الأصلي والمعنى المقصود من اللفظ
 في لغات مثل ويصاد نبات واسد ويصاد شجاع وهذا ضرب من التوسيع
 في الغضب لانه زيد للنبات اسم هو الغيث وجعل الشجاع اسم آخر
 هو الاسد بل اساء الغيث كلها صارت بهذه الوسيلة صالحة لان تطلق
 على النبات وجميع الانواع الموسوعة للاسد يصح استعمالها في الشجاع
 وترجع ثمة هذا النوع المسمى بالمجاز الى ضربين احدهما ما كانت
 علاقته غير المشابهة ويعرف بالمجاز المرسل وقد اخبر الشيخ عبد الحامد
 الجرجاني بأنه لا يوجد في غير اللغة العربية .

(ثانيها) ما كانت علاقته المشابهة ويختص باسم الاستعارة وهذا
 الضرب لا يختص به العربية بل يجري به العرف في غير اللغات العربية
 أيضا فان بعض سكان استراليا لا يجدون في معنيهم ما يعيد معنى صلب
 فاذا اضطروا الى وصف شيء بالصلاية قالوا حجر .

ويسائر هذان النوعان في الترجمة أيضا فلو ابدل مترجم الغيث في
 قوله وعينا غيثا باللفظ الموضوع للنبات في اللغة المنقول اليها لم يغير
 المعنى وكان مؤديا للكلام بحاله ولو انه ترجم بحرا في قولك رأيت بحرا
 يعطي الدلالة بلفظ يرادف كريما وهم يعبر بالاسم الذي يوافق البحر
 في تلك اللغة لاخل بجانب المعنى ولم تكن الترجمة مطابقة وقد تجري
 العادة في لسان قوم باستعارة اسم شيء لآخر فيحسن موقعها من قلوبهم
 ولا يلقها قوم في مجاري خطابهم فتسري اليها اسمعهم وتنفردا أدواهم
 وبمثل هذا يظهر النقص في صورة المعنى المودي بلهجة لغة اذا نقل الى
 لغة أخرى .

ولا تساء العرب في كلامهم بهذه الوجوه المترادف وجبه التكلم

• المجاز • ما يتألف من القلب اللفظي نحو جيد وجذب وورود الكلمة الواحدة على عدة أحوال مختلفة زياد بعض الأحرف وقصها كسجع واصبوع تسكنوا من بناء اشعارهم على هذه الأوزان المعتدلة والتميز فيها النافية ورويا بدون كلفة فجاءت محكمة في وضعها بديعة في نسجها قال أبو نصر الفراءى إن اللسان العجيبة منى وجد فيها شعر مقفى فأنما يرومون أن يحتذوا فيه هذه العرب وليس ذلك موجودا في اشعارهم القديمة •

وتيسر للعرب بهذه الأسباب أيضا أن يأخذوا بطريقة السجع فيأتوا بالكلام قطعاً قطعاً ويلزموا في كل كلمتين منه غاية وكان هذا النوع في زمن الجاهلية متداولاً بدون أن يغلب على المرسل وأكثر ما يستعمل عند أصحاب الكهانة فانهم كانوا يلزمونه التزاماً ثم هجره الناس في صدر الإسلام هجراً جليلاً فلا يستعملونه إلا إذا أرسلته السجية بدون تطلب وتصنع ثم أخذ في القرون الوسطى من العناية والحفظ ما لم يكن له في صدر الإسلام ولا في زمن الجاهلية فدرج الناس على سببه في خطاب الجمهور والنزعة الكتب في محاطبه السلطان إلى الرعايا وكتبوا به بعض الرسائل العلمية وتعب به الباعة في النداء على امتنعها •

وبالغ بعض البيانيين في الرفع من شأنه حتى جعل تقديم الكلمة عن موضعها لصحة السجع أو الفاصلة من وجود البلاغة وبه البافلازمي على عدم استقامة هذا الوجه بالنسبة إلى الكتاب الحكيم لأن صرف الكلمة عن مرتبتها في النظم لتوافق تيمناً من محاسن البديع نوع من التصنع الذي عابه علماء الفصاحة على المولدين ثم إن صحة السجع إنما هي عند يقيموه لرفع الملامة في مخالفة ما يقتضيه السياق وإذا ساعدتك قسك على الاعتذار به في سجع أو قافية من كلام البشر فلا

تسمح لك بتقريره في كتاب الله الذي لا يعجزه ان يضع كل كلمة في
منزلتها التي يستدعيها حال المعنى مع سلامة الفاصلة .
• ادرك كثير من المحروين اليوم ان المرسل اوسع مذهباً في البيان
فعدلوا الى طريقته في خطاب الجمهور الا اذا ساعدهم الطبع على السجع
بسهولة كغيره من محاسن البديع .



ابداع العرب في التشبيه

علم من صدر هذه المسألة ان الباعث على التشبيه امر فطري وهو
مصور العبارة عن ايضاح المراد لهذا لم يخصص في اصل استعماله بل دعاء
من الناس وتناولته الاطفال في حجور امهاتهم وايضا لم تسير به لغة
دون اخرى بل فازت اللغات السافلة منه بنصيب فان بعض سكان
اسرائيل لا يوجد عندهم ما يؤدي معنى مستدير فيقولون مثل التسير
وجرى العرب في هذا المضمار الى الغاية القصوى ورموا في تشايبهم
الى اغراض اخرى وراء البيان والايضاح منها التصد الى مدح المتب
وتزيينه في عين السامع لتبسط نفسه اليه وتنفوى رغبته فيه حيث
حوكي بصورة راقية في حقيقتها او حسنة في وضعها وما يبىء عليه
التشبيه الاهتمام بتأني المتب به لان صانع التشبيه يلتفت اولا الى
ما اسودعه في مخيلته من الصور فتخطر على مفكره وتسابق اليها على
حسب تكررها على ذهنه وتوجه قلبه اليها فاذا ضرب مثلا عند الاستغناء
عنه او اختاره دون غيره مع مساواته له في تحصيل الغرض اتسع
بكثرة ملابسته له وتورده على فكره فلا غرو ان تستفيد من تشايبه
الرجل مكان هسته والى اين تذهب نفسه في معالي الامور او اسافها
ومن الخط الذي يعرض للاديب هنا ان يجري في تشايبه على ما يلابس
خاطره ويسبق الى قريحته ولا يراعي في ضرب المثل حال المخاطبين وما
هو معروف لديهم .

ثم انهم لم يقتصروا في المتب به على حد ما تقع عليه النجاسة او
تدركه القوة العاقلة من الحقائق الثابتة وتعدوا الى ما تقدره قوة الخيال

من المعاني التي لم يحفظ لها اثر في الوجود . ورأوا الفصل في التسمية
 البسيط غير كبير اذ لا مزية تظهر للشاعر في تشبيه السجاع بالاسد
 والعزيمة بالسيف فترقوا في ذلك الى التزاع الهيات المتصلة من المركبات
 في الواقع او بواسطة الخيال كتشبيهم الزرع تتحلل شقائق النعمان
 وهو يسير امام الرياح بكثيرة لباسها اخضر قد انهمز ومن بينها
 جرحى كسيت بالواب من الدماء ولولا قوة مداركهم ولطف تصرفها
 ما رأيت فئة كثيرة من الشعراء يتواردون على تشبيه شيء واحد فبذلك
 كل فرد منهم جهة لم يتعلق بها نظر غيره كما بلغوا في تشبيه الهلال الى
 ما يقارب السبعين وجها . منها قول شرف الدين بن الريان :

كان الهلال نزيل النساء وقد قارن الزهرة النيرة
 سوار لحساء من عسجد على قفله وضعت جوهره

ومنها قول بدر الدين محمد بن مكّي :

كان الشمس اذ غربت عريق هوى في البحر او وافي مغاسا
 فاتبعها الهلال لدى غروب بزورقه يريد لها خلاصا

فيستكنك ان تنظر الى تشابه الامة وما يصرفونه من الامتنان وتجعلها
 عنوانا على اضاءة عقولهم وشاهدا بالغاية التي تنفذ اليها بمآثرهم فان
 المشبه به اذا كان قادر الحصول في الذهن او في خياله تفصيل كثير
 صعب استطراده في غير موضع الحديث عنه ولا يسكن من فائدة التنبيل
 به الى من كان له نظر واسع في تخييل المعاني القاصية وقوة فائقة في
 تأليفها مع ما يجانبها في نسل واحد . وكثيرا ما يصنع الادباء التشبيه
 على بساط المساجلة لمجرد الرياضة واظهار البراعة في الالتفات من معنى
 الى آخر وادخاله في نسق الحديث عن غيره بنسابة لطيفة .
 فالادباء مختلفون في مراتب التسمية وينشأون في النظم على اغانى
 مثلما يختلف المصورون من اهل السياسة في تشييل حال امة في سعادتها

• سفاتها مثلاً أو حال دولة في اتحادها مع دولة أخرى أو مع نفسها
ويناقشون فيما يضمنونه في ذلك النشيل من النكت السياسية .
ولم تكفهم الاصابة في وجه الشبه والتحقيق فيه فدعهم حفظ
الدول في النشيل الى المحفظ في موارد غدا لا ينام ارباب في الا
نرى الاصمعي كيف غاب في مجلس الرئيد قول النابعة .

نظرت اليك بحاجة لم تقضها . نظر السقيم الى وجهه العود
من النابعة وان سدد الرمية الى وجهه شبه لكنه اوردته في مسورة
تفتني نسيه المحبوبة بالسقيم وذلك ما ينحلي ذوق الاديب عن قبوله
ونظرت هذا ان يستل المصور السياسي لمة في سعة واهيتها وسعاده
حريتها يرسم مصورا كريمة المناظر ترحب بسلامتها الفاخرة في ربيع
باسمة الازهار ويرمز الى روح الامن والاطمئنان بسنة سعيا في
صدورهم بانتظام سيرهم والسكينة في حركاتهم فهذا المثل كما رأيت
مستوف للغرض الذي رسم من اجله لان السعداء بنعمة الحرية لا يجب
ان تكون وجوههم مترفة واعضاءهم مناسبة ولكن ما اذكر في نفوس
من اعظام الحرية وشده الشغف بها يحيل اليها ان من نسوا رداءها
وتحلوا بزينتها لابد ان تلقى على وجوعهم نظرة النعيم وتعدهم ومساء
لا ينسر الناظر معها الا حسنا فاذا شاهد انسان الاحرار في صور كريمة
نقص اعجابه بالحرية او نازع المصور في عدم اتقانه لذلك النشيل
واتسع العرب في هذا الباب الى ان قال المبرد في الكامل أو من قال
هو اكثر كلام العرب لم يبعد . وتفننوا فيه على حسب نوعهم في
الحضارة ومشاهدتهم للمصور الغربية ولا حرم ان يجد الناظر في شأبه
ادباء الامة بما يطلعه على نبذة من احوالهم المدنية فان كثيرا من الاسماء
يتعالى الاديب عن الحديث في شأنها اذا ساقها اليك مساق النشيل
بها فسا يقرب معرفتك الى حياة لباس النساء في عهد ابن الرومي قوله
يصف قوس الغمام :

يظروها فوس العمام بأصفر على أخضر في أحمر وسط مبيض
كأديل حود أقبلت في غلائل مصبغة والبعض أخضر من بعض

ومن عرف القائل :

أميم لو شاهدت يوم نوانا والحيل نحب النقع كلاتسباح
نظفرو ونرسل في الدماء كأنها صور الفوارس في كؤوس الراح
لم يبق على الحياة بشكل الكؤوس المستعينة لذلك العصر وعقده
حتى أتى صورة تصنع ولعلك تسمع قول النور الأسعدي :
يبيد ما مدحتك من غلائل وني في ذلك عذر في الكمال
ولكني لا أكمل منك نقصا كما جعل الطراز على الشال
فتستفيد منه أن العلامة التي تجعل في ثياب الكبراء من قبل الأمراء
ليتنازوا بها عن غيرهم كانت توضع في القديم على جهة اليسار كما هي
عدة رجال الدول اليوم في وضع غالب النياشين التي هي بمثابة الطراز •

* * *

اقتباسهم من غير لغتهم

مما يقهده للعرب بارتقاء أفكارهم وبعدها عن ساحة الجود انهم لم يستكنوا مع اعجابهم بفصاحة لغتهم وعليهم بكثرة مفرداتها وتصارينها ان يضيفوا اليها من لغات الامم ما يوفر عددها ويزيدها سعة على سعتها ومن هذه الالتقاط الدخيلة ما يتقونه على حالته التي كان عليها عند العجم نحو كركم ومنه ما يغيرونه بالنقص او الزيادة او الابدال لا سيما اذا كانت حروفه مخالفة في المخارج والصفات لحروف لغتهم مثل فيروز فأؤه عند العجم بين الفاء والباء ومثل الاستقف واحله باليونانية (ايسكوبوس) وربما اشتقوا منه افعالا على قياس ما يشتقونه من اساء الاجناس الاصلية في انبتهم نحو تطيلس اذا لبس الطيلسان والعجم الدابة اذا وضع اللجام في فيها واتسعوا في تصريفها الى ان نقلوها الى غير معناها على سبيل المجاز فقالوا لجمه الماء اذا بلغ فاه .

واذا تصرفوا فيها كما يتصرفون في اوضاع كلامهم صارت بمنزلة الالتقاط المرتجلة عندهم . وليس بصحيح ما يزعمه بعضهم من ان ادخال الالتقاط الاعجمية على اللغة مفسد لها فان القرآن وهو الراقي بفصاحته انى حد الاعجاز قد اشتهل على عدة كلمات غير عربية نحو مشكاة من الهندية واستبرق من الفارسية وقسطاس من الرومية وهذا لا ينافية قوله تعالى : « ان فزلاء قرآنا عربيا لعلكم تعقلون » فان هذه الالتقاط لما اخذها العرب وادخلوها في لسانهم اختلطت بلغتهم وصارت معدودة فيها هو عربي فصيح فلا يخرج الكلام الشامل لها من نسبته الى العربية . وانكرت طائفة منهم ابن جرير الطبري وقوع المعرب في القرآن

• دعوا ان هذه الامانة مما توارثت فيها المعاني فنكالت بها العرب
• القرس او الروم مثلا بلفظ واحد من دون اقتباس ولا يصح القول
بهذا في مثل اسبرق وسندس لان الثياب الحرير ليست من مصنوعات
العرب وانما عرفوها من القرس •

• جاور كذا الحد في هذا النوع واتوا الى كل لفظ عربي يعبرون
فيه في لغة اخرى وحكموا عليه بان العرب اقتبسته من تلك اللغة وان
كان معناه مما شأنه ان تشترك فيه الامم فلا يدري من الذين اتوا
بها مثل الهرج اى الفضة والدري اى المضي • والسطراى الجهد يقول
بعضهم ان العرب اخذتها من الحبشة ولن يجد دليلا على ذلك اذ يحتفل
ان الحبشة هي التي اخذتها من العرب او تكلم بها الفريقان على سبيل
الاتفاق •



ارتقاء اللغة مع الدنية

يعلم كل من له حظ من تعاليم هذه اللغة ان موضوعاتها لم تفت
عند الحد الذي انتهت اليه قبل الاسلام ولا في زمن نزول الوحي فكثير
من الالفاظ وقع التصرف فيها فنقلت الى نرائع ومعان لا تعرفها الجاهلية
مثل الصلاة والصوم والحج والزكاة ومثل المنافق والفاسق والمخضرم
ولما دولت العلوم على اختلاف فنونها وحدثت معان لم تكن استتقوا اليها
اسماء من اللغة واجروها مجرى العربي الصحيح في الاستعمال ولم
يفتخروا على الاستتقاق من العربية وسلكوا طريقة العرب في اقتباسهم
من غير لغتهم فنقلوا جملة من الكلمات الاعجمية واستعملوها بحالها
كالسقمونيا والاسطربال من اللغة اليونانية والاسطوانة والبنج من اللغة
الفارسية هذه الاصطلاحات المتجددة وان كان السبب الذي يدعو الى
وضعها اولاهم الحاجة الى التفاهم في مسائل تلك العلوم فلا جناح على
من اوردها في الغراض خارجة عن العلم متى جرت اليها مناسبة تشبه
او تليح في خطاب لا يقصد به الا الخاصة من الادباء وانما يعاب
استعمالها في مثل المقالات والقصائد والخطب التي بوجه الخطاب فيها
الى عامة الناس لغرض معانيها وعدم اشهار وضعها وفي قصائد الشعراء
ورسائل الكتاب من التليحات والتشاييه بالمعاني العلمية ما يستحق ان
يذكر في عدد حسناتهم البديعية كقول بدر الدين الدمايني في بعض
قصائده :

وقد شابه الاعداء جميعا مؤثرا ندائك غدت في حالة الفتح تكسر
وكثرت اصطلاحات الفنون واتسعت شعوبها حتى خصصوها

بمعجمات مثل كتاب التعريفات للجرجاني وكتاب الكليات لابن البناء
وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي .

والاسلام لم يعن العربية عن النور ولا تد وقته عن الارتقاء مع
المدنية كما اوجي به الى بعض الممارين فقرر في سياق الاستشهاد على
موت العربية (ان المسلم الخالص يلزمه ان يبقى اللسان الذي نزل به
القرآن على حاله . واحول الكلمة عن معناها الاصلي الى معنى جديد
يعتد بغيرها للغة) فهذا لفظ الباني والمدير والسفير والمشر ومجلس
التقوى وكثير من اصطلاحات الصنائع والفنون لم تكن معروفة في
صدر الاسلام بهذه المعاني الخاصة ويستعملها الناس منذ وسعت بدون
تخرج منها او دخول شبهة عليهم في استعمالها .

بما يزيل هذا الغلط ويصحى اثره ان العربية لم يحتكرها العرب
المسلمون لانفسهم ولا سيدوا اقواء القوم المخالفين لهم عن المخاطبة
بها بل لا تزال سائر اللغات ذات ملل مختلفة من حين ارتعت لسان
الاسلام الى يومنا هذا فعلى تسليم ان يقضي الاسلام بقاء اللغة امة
فقد جازى بحري حكمة هذا الا على من اسوا هذيه وتطويعوا اهلاد
سارعة لار هزلوا العلم النافع وان سلبوا الاسلام حبه حباية الله تعالى
لهم الحرية بما يشعرون وما يتسعون ولا يحلهم على ما يقرره من
الاصول او الفروع هذا هو ان العربية سكنت قاسمها واحضت باصحاب
الصور كما ارجع المسلم في سبيله من مسائل الارتقاء وسعادة حياته
عندما لم يعر محله في الله مقدمه يستقيم له ان يقضي مسؤولية ذلك
على عاتق دين لا مستعصب واجباته على جميعها وليس التصرف في ترميم
حال اللغة من اعتبارات السياسة خاصة حتى يقال ان امره في يد الهيئة
الحاكمة وهي منبسطا بلسان الاسلام . فهو نهض افراد من امة غير

مسئلة معيون الى عمل لا يلحق بهيهم ضرر كالمساج سداهم لم يكن
المداولة الاسلاميه عرضها اسلامية ان تعارضهم والحول بينهم وبين ذات
المسمى وان كان غيلا غير صالح في تريعة الاسلام . فليس من العدل
في القضية ان نسند موت اللغة لو وقع الى الاسلام . حدث دس لسان
امم لا تجمعها شريعته .

قال المسامر ان هذه اللغة شيقة الطاق لا تسع لغزات العمارة
العصرية ولا يمكن ان يوجد فيها اسماء لاهم من لغات مصر وفرنسا
والمغون . وهذه قضية ترددها هذه المراجع العلم من علوم الحكمة
والطب والهندسة والحساب والفلك والسياسة وغيرها . قد ارجعنا الى هذه
الدولة العباسية ودوننا باعلم لغوي . السجدة لغوي بلستان عربي
مبين واما شهادة العلم انه يمكن ان تصح لاهم لغزات العصرية اسما
غريبة وهو احسن الطرق وافضلها لئلا تكسر الانماط القديمة وتغلب
على ما هو عربي فيقولون بكثرها الى خروج الكلام في سائر لغزات
العربية فان اللغات السامية بالاساليب والمفردات الا ما كان قديما .

ولما كانت العربية من اللغات المنصرفية يسبق فيها المبالغة والمنعول
والمكان والالة سهل الطريق الى وضع اسماء مفردة بهذه المستحبات
عان اكثرها من قبيل المكان او الالة او الموصوف بالفعل وهناك وسيلة
اخرى هي طريقة المجاز فاذا عرض لنا معنى جديد نظرنا الى التفسيرنا
على وجه عام مثلا او مستعمل في معنى يقرب منه او يعضد عليه كذا فعل
بعض الاذكياء في رن وفتار وبريد وحنطاد وغريه . ولا تريب عليا اذا
لم نهتد الى وضع اسماء مفردة ان نعلق عليها اسماء مركبة نحو حاكي
النصدي لقونفراف وكذلك يفعل الافرنج الان فاسماء المستحبات
عندهم من قبيل المركب او المنحوت .

وبعد هذه الوسائل فإن العربية كما علمنا تتلقى ما يرد عليها من
الأسئلة الأخرى وتقبله بقبول حسن بعد تنقيحها وسبكها في قالب عربي
فلا مانع من أن نقبس أساءها الموضوعة لها في اصطلاح مختار عنها عند
استحسانها ونهدها ثم نحشرها في زمرة ما هو عربي أصيح *



اتحاد لغة العامة والعربية

إذا تتبعنا لغة التخاطب الآن لنعلم نسبها من العربية وجدانها من العربية ولكن طرأ عليها التحريف بنقل أحوال الأعراب أو تغيير حروف بعض الكلم بالحركة أو السكون أو التخفيف أو التشديد أو الحذف أو الزيادة أو القلب أو الإبدال وقد يرد الخطأ عليها من ناحية الاستعانة نحو ثائب ومهبول ومبروك فإن الصحيح عربية سيب ومبزل ومبارك . وهناك كلمات دخلت فلتقتها سنة المخالفة وفردتها بعض المحررين بالنسبة إلى ما هو عربي في لسان المصريين بحسبه في المذاهب وليس التفاوت بينهم وبين التونسيين بعيد .

ومن شواهد أن لغة العامة لسان عربي دخله التحريف أن تراهم يستمعون إلى القرآن الحكيم فينبشون قاموساً منه ويسألون لسانه وترد عليهم القصص المؤلفة بقلم عربي فلا يفونهم من قصصها إلا ما كان نادراً واستشهد المسامر على عدم حياة العربية بأن الجرائد المحررة بقلم من لا يفهم جميع الناس . وهذا سبب في المنكبات التي يرمى فيها الكاتب إلى انظار بعيدة عن أفكار العامة ولا أفن العالم والاممي في أن أمة يكونان ساءاً في فهم التحريرات المشحونة بالانظار العالية وإن كانت خالية من المعاني العلمية واصطلاحاتها وأما ما كانت معانيه عربية تناول كآخبار الوقائع والاعلانات فلا يخفى عليهم قصصها وإن نادى عباراتها راقية إلا أن تشتغل على بعض مفردات غريبة وعندهم ما يراد بها من العربي صحيحاً أو محرّفاً .

ولا ننسى وإن نسي المسامر أن لغة العامة في كل أمة لا يستطيع

يجعلتها على اللسان الذي يكتب به علماءها وإن كان الفرق بينهما في مسائل أوروبا على ما ينقل اقل من الفرق بين لغة التخاطب عندنا والعربية الفصحى لأن أولى الأمر منهم في الأعصر القريب كانوا أشد عندهم بشأن التعليم وأحرص على تعميمه بين رعاياهم واستقامة السنة الإلهية في اللغة على قدر ما يفتح لها من ابواب التعليم ويتخذ فيه من الوسائل الخيرية ولهذا نرى لسان المتعلمين منا أو من يتردد على صحبتهم أقرب إلى العربية من لسان الأميين الذين لا يحومون على ساحة التعليم .

ثم إن ما قرره المسامر في شرط حياة اللغة وبني عليه الحكم بسوت العربية وهو (أن يكون لسان التخاطب به مطابقا للسان الكتابة تماما) نحن في سعة واختيار من قبوله والاعتبار بوزنه سواء قاله من تلقاء نفسه أو تبع فيه سلفا على وجه التقليد فإن شرطه هذا امر وصفي لا يستند في تحقيقه إلى حجة عليية فلا يكبر علينا الانتقادات عنه ونعتمد وضعنا آخر لشرط الحياة فنقول أن اللغة الحية هي التي يكتب بها ما يفهم من الأمة على وجه الصحة ويمكنهم أن يتفاهموا بها كذلك في أي عرض يعرض وإن كانت في نظر العامة محرفة ونسبي ذلك التحريف عرضا لا موقفا حقيقيا .

وإذا أثبت أن لغة التخاطب الآن عربية ولكنها ابنيت بعلل برجي برؤفا منها وعودها إلى تمام صحبتها بالمعالجة تبيها فسيما فلا يحسن بنا أن نهجر اللغة الفصحى ونسعى في تدوين لغة العامة على غلاتها فإن تحريفها يختلف بحسب اختلاف الأقطار والبلاد حتى يكاد أهل الأمطار المتباعدة لا يفهم بعضهم خطاب بعض وإن اشتركوا في فهم العربية الصحيحة وإذا أريد أن أهل كل قطر أو بلاد يدونون لسانهم المحرف فانظروا ماذا ترون . ايجل بنا أن نعبد إلى لغة يشترك في التفاهم بها جميع المسلمين على اختلاف أجناسهم ويتخاطب بها ابن الصين مع ابن

مراكس بدون واسطة ترجمان بينهما من بعد المسافة مثل ما بين ملنقى
الخافقين وتعرفها الى لغات شتى نعرفنا يجعلها في الاصل لغات سافلة
منزوعة من سر الفصاحة والرواق ولا يجد قوة تدود بها عن حياضها كما
وجدت العربية من ذات فصاحتها حاميا ونصيرا .

والعربية في نظر المسلم موقع عظيم من الاعتبار لان الاسلام وان
لم يجعلها من شعائره فيأمر المسلم بالترابط في سائر خطاباته الا انه
استحب له تلاوة القرآن والتدبر في معانيه لمعرفة وجود اعجازه واسحراج
عبره والاستنضاعة بأنوار هديه لان غيره من كتب الحكمة والارشاد ليس
لتولها سلطان يؤثر على النفوس ويعمل عمل القرآن في تطهيرها عما
يعرض لها من الوسوس وهدايتها الى محاسن الاخلاق ولا سبيل الى
التدبر في آياته وادراك بلاغته الا بعلم هذه اللغة .

ولما علم المحققون ان استنباط الاحكام التفصيلية عند الحاجة اليها
يجب ان يقوم به طائفة من الامة . والاحكام انما تؤخذ من القرآن
وحديث الرسول صلى الله عليه وسلم وكلاهما وارد بلسان العرب عدوا
من فروض الكفاية التبحر في معرفة العربية وهذا وجه نسبتها الى
الاسلام وهو الحصن الذي يتكفل بحفظها وبقائها ما بقي دينه التوحيدي .

واذا كانت العربية راوية تلتقى منها علوم الدين ويريدا يحصل لنا
علوم الدنيا فن واجباتها علينا ان نصرف الهمة في سبيل اصلاحها
ونعدل السنة الثاشين بآثارها الصحيحة فان الله لا يضيع اجر من احسن
عملا .



حياة اللغة العربية

كان المؤلف - رحمه الله - أنشأ في رمضان سنة ١٣٣٥ هـ فصلاً في حياة
اللغة العربية في أسلوب رواية خيالية ونشرت في جريدة « الزهرة »
الزهرية . وقد رأينا من المناسب إنبات هذا القسم المذكور ونصها :
تسرى يسبح في وادي النظم
ينصلي أثرا بعد أن
وسيل الرشد مهوود لمن
يتجافى العوض ما استطاع السير
انما الكون سجل رست
فيه للأفكار آي وعبر
إذا أوحى السدجى استاره
عب سمي كاتفا عما استر
لست أنسى جنح ليل
خفت فيه بالأحشاء أقاص الضجر
لج بي الشهيد حتى أولئك
غرة الإصباح أن نفثي السحر
قت اسمي لتقاضي سلوة
ومظايا السعي مرفاة الوطر
من اخطو فجرى حادي الصبا
بحسين من أحاديث السمر
رائني بي نحو ناد تشبوا
في إحاء ولجاج منشور

لا تعنى من اسمهم إلا وعلى
 في مزيج مثل ضعت معكم
 وإذا التحصان لم يهتديا
 سنة البحت عن الحلى غير
 هذه طائفة تحذرو بها
 في ناز اعرف من فضل شهر
 وجنته فنة وعظمتوا
 تائه والجهل مدعاة الهذر
 وروضوا بعد ذا ان هبوا
 حكما بينهم فيما شجر
 فابرى فيهم خطيئا بصادى
 لهجه فصحي وجاش مستقر
 لغسة اودع في اصدافيها
 من فوائن الهندى ابهى درر
 لغة نهصر من اغصانها
 زهر آداب واخلاق غرر
 ضاق طوق الحصر عن بسطتها
 ولا لى البحر ليست تنحصر
 فاض من نهر مبانيها على
 فصحاء العرب ميل منهى
 فسرت روح يسان في اللهى
 كحبيب الارض يحيمه المطر
 وابنها المنطيق ان زج به
 في مجال القول جلى وبهر

يسبك المعنى متى شاء على
صيف شاذ المعنى المقصود

ثم لا يعوزده السبب على
وضوحها في كل معنى مشكور

فإن التاريخ يثبت سـ
أنجب أرض قريرش ومفسر

من خطيب مفسر أو شاعر
مفلس يسحب أديال الفخر

ضربت في كل شرب يتسحق
من فنون الحسن بالسهم لاغر

أرشف من تسبب الرقة ما
يدهل الأساع عن نعم الوتر

ولطيف اللفظ يسري في الحشا
ما سرت نظيرة ظلي ذي حور

وتذيب القلب رعبا بجسزا
لة أسلوب لدهشا محتسك

والكلام الجزل وضعه واقع
موقع السيف إذا السيف خطر

خل قوم سلوك في حفظها
سببا أو هن من جبل القمر

واحتت في نطق بعض أحرفا
من لقي أخرى فأضناها الخدر

بعض من لم يفهموا أسرارها
مدفوها سون مسكر

تَمَرُوا مَعَهَا لَوَادَا وَادَا
 جَفَ طَبِيعُ الْمَرْءِ لَمْ تَعْنِ السَّهْلُ
 مَارَكَ تَفَاحَ نَبَاتٍ عَلَى
 حَسْبِ السَّعْدَانِ فِي دَوَقِ مَادٍ
 هَكَذَا فِي نَظَرِ الْأَعْيَى اسْتَوَى
 زَهْرُ رَوْضٍ وَهَشِيمِ الْمُحْتَضِرِ
 لَعَنَهُ قَدْ عَقَدَ الدِّينَ نَهَا
 دَمَهُ يَكْلُوهَا كُلُّ الْبَشَرِ
 أَوْ نَمِ تَسْجَعُ عَلَى مَوَاهِبِهَا
 كَلِمَ التَّنْزِيلِ فِي أَرْوَى سُرُورِ
 يَالْمُؤْمِي لَوْفَاءُ أَرِ مَنْ
 نَكَتَ لَعْنَهُ أَتَى أَحَدَى الْكَبِيرِ
 فَاقِيسُوا الْوَجْهَ فِي أَحْيَائِهَا
 وَتَلَانُوا عَقْدَ مَا كَانَ اتِّشَمِرِ

الاستشهاد بالحديث في اللغة

يسند علماء العربية في إنباب الألفاظ المتعربة . وغيرهم لأمسول الحوية . الى قرآن المجيد . وكلام العرب الخلف . وجرى بينهم اختلاف في لأحتجاج بما يروى من الأحاديث النبوية . وحقيق يجمع اللغة العربية ان ينظر في هذه المسألة . ويقطع فيها رأيا . فان الكتب المؤلفه في الحديث وعريه كثيرة . ومنها ما يبلغ مجلدان ضخمة . ومنى رأيا ان الحق في جانب من يراها حجة كافية في اللغة . كان يجل البحث في علوم اللغة أوسع . ووجدنا من أمساعدته على اعتلاء شأن اللغة ما لا نجد عندنا نقصر الحجة في القرآن الكريم . وما يبلغ من كلام عربي فصيح .

وهذا ما دعاني الى أن بحث هذه المسألة . وبدأت جيدا في استقصاء ما كتبه فيها أهل العلم . ثم استخلصت من بين اختلافهم رأيا . وهأنذا أعرض البحث كما اتفق لى ان سرى فيه . وأصله بأبداء ما رأيت . لينظر مجعنا ماذا يرى .

ما المراد من الحديث

سئل كتب الحديث على أقوال النبي صلى الله عليه وسلم . وعلى أقوال الصحابة : بحكى فعلا من أفعاله عليه السلام أو حالا من أحواله . أو بحكى ما سوى ذلك من شؤون عامة أو خاصة تتعلق بالدين . بل يوجد في كثير من كتب الحديث أقوال صادرة عن بعض التابعين .

بحث قدمه المؤلف الى مجمع اللغة العربية ، ونشر في الجزء الثالث

من مجلة المجمع .

وكذا ترى المؤلفين في غريب الحديث يوردون أقوالاً من أقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو أقوال الصحابة ، أو أقوال بعض التابعين كعمر بن عبد العزيز رضي الله عنه .

وهذه الأقوال المنسوبة إلى الصحابة أو التابعين ، متى جاءت من طريق المحدثين ، تأخذ حكم الأقوال المرفوعة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من جهة الاحتجاج بها في البيت لفظ المعنى ، أو قاعدة نحوية .

هل في الحديث ما لا شاهد له في كلام العرب ؟

يُرد في الحديث اللفظ لا يعرف لها علماء اللغة شاهداً في كلام العرب وتُرد بعض الألفاظ على وجه من الاستعمال لا يعرف إلا من الحديث . وكثيراً ما يقول شراح غريب الحديث ، وهم من جهابذة علماء اللغة : هذا اللفظ لم يجرى إلا في الحديث ، ولم نسمعه إلا فيه .

وقال أبو بكر محمد بن قاسم الأتباري أحد المؤلفين في غريب الحديث : وكذلك أشياء كثيرة لم نسمع إلا في الحديث .^(١١)

ونكلم أبو موسى محمد بن أبي بكر الأصبهاني في كتاب الغريب عن الألفاظ التي لم يرد إلا في بعض روايات الحديث عن الحسن بن الحسن . وأورد نحو هذه الألفاظ لأن الأسانيد إذا طلبه لم يجده في شيء من الكتب فيتحير فإذا نظر في كتابنا عرف أصله ومعناه .

ومن أمثلة هذا النوع كلمة « اسنارة » وردت في حديث « أيضاً رجل أغلق بابه على امرأته وأرخى دونها اسنارة فقد تم صداقها » .

لقد قال شراح الغريب : لم تستعمل اسنارة إلا في هذا الحديث .^(١٢)

ومن أمثلته كلمة « قُلُج » من القُلُج أي تباعد ما بين الشيا .

وردت في وصف ابن أبي هالة للنبي صلى الله عليه وسلم غير مضاف إلى الأسنان ، وابن دريد وصاحب القاموس بنو لؤي : لا يقال رجل قُلُج إلا إذا ذكر معه الأسنان .

(١١) النهاية لابن الأثير في مادة «خروا» (٢) النبذة لابن الأثير مادة «ستر»

الخلافا في الاحتجاج بالحديث

ذهب جماعة من النحاة الى ان الحديث لا يستشهد به في اللغة ، أي لا يستند اليه في اثبات الفاظ اللغة ولا في وضع فواعدها . ومن هذه الجماعة ابو الحسن علي بن محمد الانصلي المعروف بابن الضائع (٢) وثبر الدين محمد بن يوسف المعروف بابن حيان (١) وزعم ابو حيان انه مذهب المتقدمين والمتأخرين من علماء العربية . فقال في شرح كتاب التسهيل : ان الواضعين الاولين تعلم المحور المستقرئين للاحكام من لسان العرب كأبي عمرو . وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه . من آنية البصريين . والكسائي . والفراء . وعلى بن مبارك الاحمر وهشام الضرير . من آنية الكوفيين . لم يفعلوا ذلك سائ لم يحتجوا بالحديث وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الثريين وغيرهم من نحاة الاقاليم كتحفة بغداد واهل الاندلس .

وأجاز قوم الاحتجاج بالحديث في اللغة . وعدوه في الامور التي يرجع اليها في تحفيظ اللفاظ وتقرير الفواعل . ومن عرف بهذا المذهب محمد بن عبد الله المعروف بابن مالك (١) وعبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام (٢) ومن انتصر لهذا المذهب البدر الدمايني في شرحه لكفاية المتحفظ المسمى بتحرير الرواية . وعد من اصحاب هذا المذهب الجوهري وابن سيده وابن فارس وابن خروف وابن جني وابن بريق واسهيلي . حتى قال : لا نعلم أحدا من علماء العربية خالف في هذه المسألة الا ما أبداه الشيخ ابو حيان في شرح التسهيل وابو الحسن الضائع في شرح الجبل . وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي .

(٢) توفي سنة ٥٦٨٠ هـ ، (٤) توفي سنة ٦٧٢ هـ

وجهة نظر المانعين

قالوا : لا يستشهد بالحديث لعدم الوثوق بأن ذلك لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم . واقتضت الثقة من أنه لفظ الرسول لامرين : أحدهما : ان الرواة جبرزوا النقل بالمعنى . فتجد القصة الواحدة قد جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم فتقل باللفاظ مختلفة . كحديث « زوجتكما بما معك من القرآن » وفي رواية أخرى « ملكتكما بما معك من القرآن » وفي ثالثة « أخذها بما معك من القرآن » وفي رابعة : « أمكنكها بما معك من القرآن » . نعلم يقينا انه صلى الله عليه وسلم لم يلفظ بجميع هذه الالفاظ . بل لا نجزم بأنه قال بعضها . اد يحتفل انه قال لفظا آخر مرادفا لهذه الالفاظ . فأتى الرواة بالمراد منه . ولم يأتوا بلفظه . اد المطلوب اننا هو قلل المعنى . وضافوا الى هذا ان الرواة لم يكونوا يضبطون الحديث بالكتابة اتكالا على الحفظ . وأن الضابط منهم من يحتفظ بالمعنى . واما ضبط اللفظ فبعيد جدا ولا سيما الفاظ الاحاديث الطويلة .

ثانيهما : انه وقع اللحن في كثير مما روى من الاحاديث . لان كثيرا من الرواة لم ينشأوا في بيئة عربية خالصة حتى يكونوا عربا بالقطر . بل كانوا قد تعلموا العربية الفصحى من طريق صناعة النحو .

وجهة نظر المجوزين

يستند هؤلاء الى الاجماع على انه صلى الله عليه وسلم افصح العرب لجة كما قال ابن حزم في كتاب الفصل منكرا على من لم يجعلوا الحديث حجة في اللغة . لقد كان محمد بن عبد الله قبل ان يكومه الله بالنبوذة . وايام كان بسكة . أعلم بلغة قومهم وافصح . فكيف بعد ان اختصه الله للندارة واجتباها للوساطة بينه وبين خلقه .

وقالوا ان الاحاديث اصح سنداً مما ينقل من اشعار العرب كما

قال صاحب المصباح بعد أن استشهد بحديث « من تميم عليه شر »
وجيب « على مسحة إطلاق التناء على الذكر شر » قد نقل هذا العذر
اخباط عن العرب الفصحاء عن فصيح العرب ، فكان أوثر من نقل أهل
اللغة ، فاهم وقد يكتفون بالنقل عن واحد ولا يعرف حله .

وقد عرفت أن المانعين من الاحتجاج بالحديث معترفون بأن الرسول
صلى الله عليه وسلم أفصح العرب لساناً ، وأبرعهم بلياً ، ولا يمارعون
في أن تساهلوا الأحاديث القوي من تساهل الاستعارة ، وإنما استندوا
في المص إلى أن لأحاديث قد روى بالمعنى ، بخلاف شعر العرب أو
منشورهم فإن روايته اعتنوا بألفاظه ، لأن الغرض من روايته تقرير
أحكام الألفاظ . قال ابن الضائع في شرح الجبل : لو أن تجميع العلماء
بجوار النقل بالمعنى في الحديث لكان أولى وثابت في إثبات فصيح اللغة
كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وأظهر وجه بورد المجيزون أن الأصل رواية الحديث الشريف على
نحو ما سنع ، وأن أهل العلم قد شددوا في ضبط اللفظة والتجزي في
نقله . ولهذا الأصل تحصل عليه الظن بأن الحديث مروي بلفظه . وهذا
الظن كاف في إثبات الألفاظ اللغوية ، وتقرير الأحكام النحوية .

مناقشتهم لادلة المانعين

يقول المانعون : أن الرواة كانوا ينقلون الأحاديث بالمعنى ، فلا شبهة
لنا من أن اللفظ الذي روى به الحديث هو لفظ رسول الله صلى الله
عليه وسلم .

واجب المجيزون على هذا بأن كثيراً من المحدثين والفقهاء
والأصوليين قد ذهبوا إلى منع رواية الحديث بالمعنى ، ومن أجازوا
الرواية بالمعنى شرطوا لذلك أن يكون الراوى على علم بما يغير المعنى أو
بنفسه ، وأن يكون محيط بمواقع الألفاظ ، بل قال بعضهم : شرطه

ان يحيط بدقائق علم اللغة . وان تكون المحسنات المضافة على ذكر ما
 في رايها في نظم كاتمه . سى ان المجيزين للرواية بالمعنى معترفون بان
 الرواية بالمنطق هى الاولى . ولذا كانت الرواية بالمعنى ليست في رايهم
 سوى رخصة فانهم لا يحتاجون لها الا في حال ضرورة . وانضافوا الى
 هذا ان النقل بالمعنى انما اجازته من اجازته في غير ما لم يدون في الكتب .
 اما ما دون في الكتب فلا يجوز التصرف فيه بوجه . وتدوين الاحاديث
 وقع في الصدر الاول قبل ان تفسد اللغة . واذا كان قد وقع في الاحاديث
 المدونة نقل بالمعنى فافاد هو تصرف من يصح الاحتجاج بأقوالهم .

واليك ما قاله البدر الدمايني وما حكاه عن شيخه ابن خلدون
 في الرد على من يسعون الاستسهاد بالحديث . قال في حواشيه على
 المعنى :

استطاع ابو حيان الاستدلال على الاحكام النحوية بالاحاديث
 النبوية باحسن رواية من لا يؤثربعريته اياها بالمعنى . وكثير ما يعترض
 على ابن مالك في استدلاله بها . ورده شيخنا ابن خلدون بأنها على سليم
 انها لا تفيد القطع بالاحكام النحوية تفيد غلبة الظن بها . لان الاصل
 عدم التبديل . لا سيما والتشديد في ضبط الفاظها . والتجريح في نقل
 بأعيانها . مما شاع بين الرواة . والقائلون منهم بجواز الرواية بالمعنى
 معترفون بأنها خلاف الاولى . وغلبة الظن كافية في مثل تلك الاحكام
 بل في الاحكام الشرعية . فلا يؤثر فيها الاحتسالى المخالف للظاهر . وبأن
 الخلاف في جواز النقل بالمعنى في غير ما لم يدون في كتب .

اما ما دون فلا يجوز تبديل الفاظه بلاخلاف كما قاله ابن الصلاح (١)
 وتدوين الاحاديث وقع في الصدر الاول قبل فساد اللغة العربية .
 وحين كان كلام اولئك - على تقدير تبديلهم - يسوغ الاحتجاج به .

١ قال أهل العلم الحديث : ليس لك فيما بعده في الكتب المؤلفات
 من روايات من تقدمك ان تبدل في نفس الكتاب ما قبل فيه : أخرجه .
 بقولك حدثنا ، ونحوه

وغايته يومئذ تبديل لفظ صحيح به بآخر كذلك . ثم دون ذلك البدل
ومنع من تغييره ونقله بالمعنى فبقي حجة في بابه صحيحة . ولا يضر توهم
ذلك الاحتال السابق في استدلالهم بالمتأخر .

وقد ناقش بعض شارحي^١ كتاب الاقتراح ابن خلدون . فقال :
ان تدوين الأحاديث وقع بعد فساد اللغة . وقال : لم يحصل التدوين
الا في عصر التابعين . ووقع يومئذ الاختلاف في اللغة . والرواية بالمعنى
لم تقف عند حد من يتكلم بالعربية سليقة .

ولا يسمع امام دعوى ابن خلدون ومناقشة هذا الشارح له . الا
ان نقول كدلة في تاريخ تدوين الحديث . وتحدث عن العهد الذي وقع
فيه فساد اللغة . لعلمنا فتدنى الى ما يفيدنا في أصل البحث « بحث
الاستشهاد بالحديث في اللغة » .

الواقع أن أصل كتابة الحديث وقع في عهد النبي صلى الله عليه
وسلم . ومن كان يكتب الحديث عبد الله بن عمرو بن العاص . ولهذا
كان أكثر جمعا للحديث من أبي هريرة . أما تدوينه في كتب فقد وقع
بأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز المتوفي سنة ١٠١ هـ ومن المروى في
الصحيح أنه كتب الى أهل الأفاق ان انظروا ما كان من حديث رسول
الله صلى الله عليه وسلم أو سنته فاجمعوه أو فاكتبوه .

وأول من دون الحديث محمد بن مسلم الزهري المتوفي سنة ١٢٤ هـ
والمعروف أنه كان يروى عن الصحابة مثل عبد الله بن عمر وأنس بن
مالك وسهل بن سعد الساعدي .

وقيل ان أول من دون الحديث الربيع بن صبيح المتوفي سنة ١٦٠ هـ
وسعيد بن أبي عروبة المتوفي سنة ١٥٦ هـ .

ثم شاع التدوين في الطبقة التي تلي طبقة الزهري كمالك بن أنس .
وعبد الملك بن جريج والاوزاعي وسفيان الثوري وحساد بن سلة .

١١ هو ابن غلار . وتوجد نسخة من شرحه بالمكتبة النيمورية

كان كثير من رواة الحديث في هذا العهد يكتبون الأحاديث عند تلفيها . ولا يكتبون بحفظها عن ظهر القلب . فإنا نجد في تاريخ طائفة منهم أن لهم كتباً كانوا يرجعون إليها عند الرواية .

ونجد في تاريخ من يروون عن أمثال الزهري أن في مختلفاتهم أجزاء كثيرة تحتوي أحاديث أخذوها عن أولئك الأئمة . وكتابة الحديث تساعد على روايته بلفظه . وحفظه عن ظهر القلب يبعده من أن يبدله غلط أو تصحيف .

ويصل بنا البحث إلى أن مصنفات الطبقة التي جاءت بعد طبقة مالك وابن جريج قد بلغت الغاية في جمع الأحاديث . وفي ذلك العهد صنفت مسندات كثيرة كسند أسد بن موسى الأموي المتوفي سنة ٢١٢ هـ . ومسند عبيد الله بن موسى العيسى المتوفي سنة ٢١٣ هـ . ومسند نعيم بن حباد الخراساني المتوفي سنة ٢٢٨ هـ . ومسند أحمد بن حنبل المتوفي سنة ٢٤١ هـ .

وجاء بعد هؤلاء أصحاب الكتب الستة . وتوفيهم البخاري المولود سنة ١٨٤ هـ وآخرهم النسائي المولود سنة ٢١٥ هـ .

وما في الكتب الستة أو معظمه كان مدوناً في الكتب المصنفة من قبل . ذكر الحافظ ابن حجر مصنفات أئمة الحديث في الصدر الأول وقال : فلما رأى البخاري هذه المصنفات ورواه وجدها بحسب الوضع جامعة ، فألف كتابه مقتصرًا على الصحيح .

وإذا رأينا أن البخاري يقول في كتابه : حدثنا فلان . فهذا لا يمنع من أن يكون الحديث مدوناً في كتاب . فانهم كانوا كما عرفت آتقوا لا يستغنون بالكتابة عن الحفظ . وربما قال الراوي : أُملي علينا فلان كذا وكذا حديثاً من حفظه ، ثم قرأها علينا من كتابه .

وهذه النظرة التاريخية تدلنا على أن أئمة تدوين الحديث كان في

أوائل القرن الثاني ، وأما في بعض القرن الثاني حتى فيد معظم الاحاديث
بكتابة والتدوين . ونظرا بعد هذا الى حال اللغة من جهة ما دخلها
من الفساد . ونظرا ما يكون لهذا الفساد من اثر في رواية الحديث .
فقد الفساد يدخل اللغة منذ وصلت الفتوح الاسلامية العرب
بالعجم . واسرع الى استغناءهم من آباء العرب أو النشئين في بينهم:
طائفة كانت لهم من الاعاجم . وطائفة العامة الذين يسكنون
الامصار ، وتكثر مخالطتهم للاعاجم .

وفيهما المصحح بجلاء في أواخر عهد الدولة الاموية . وكان القرائنها
سنة ٥١٣٢ .

وبقي بجانب هذين الطائفتين فريقان : سكان الجزيرة المبعدون عن
مخالطة الاعاجم مخالطة ليس فصاحتهم بسوء ، وأبناء الحاضرة من سكان
الامصار الذين لم تكن امياتهم من الاعاجم .

فما سكان الجزيرة منهم ما يرجعوا على فصاحة اللغة الى أواسط
القرن الرابع . وأما الحاضرة من سكان المدن فبغوا على فصاحة المهجرة
مدة في أوائل عهد الدولة العباسية .

وذكر الباحثون في طبقات الشعراء أن ابراهيم بن هريرة آخر من
يحب شعرهم . وقد توفي في خلافة الرشيد بعد الحسين والمائة قليل .
والذين تشاؤوا في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة اقتسارا يرفع
النفق بفصاحة لهجتها . يوتن بأقوالهم ولو تأخروا عن منتصف القرن
الثاني . كالامام الشافعي . فاته ولد سنة ١٥٠ هـ ولكنه نشأ في بيئة عربية
وهي مكة . فيصح الاستشهاد بما يستعمله من الالفاظ . قال الامام
احمد : « كلام الشافعي حجة في اللغة » وقال الازهرى في ايضاح
ما استشكل من مختصر المزني « ألفاظ الامام الشافعي عربية محضة ،
ومن عجة المولدين مصونة » .

« إذا عدنا إلى قول ابن خلدون » « تدوين الأحاديث » وقع في الصدر
 الأول قبل فساد اللغة العربية ، « وحين كان كلام أئمتك - على تقدير
 بدليلهم - يسوغ الاحتجاج به » « وعرضاه على التاريخ » وجدنا
 التدوين وقع بعد أن دخل الفساد في اللغة ، « ولكن من المدونين من يحتاج
 إليه لأنه نشأ في بيئة عربية كالزهري ومالك بن أنس » « وعبد الملك
 بن جريح » « ومنهم من نشأوا في بيئة غير عربية » « أو عربية النشأ فيها
 الفساد » « وصارت العربية المصحى فيها أنها تدرك من طريق التعلم »
 « فتعوى أن الأحاديث دونت قبل فساد اللغة » « وأن كلام المدونين
 لها يسوغ الاحتجاج به في اللغة » « غير مطابقة للتاريخ من كل وجه »
 « ولو تست على نحو ما فرره ابن خلدون الخائب بها الحجة المتصلة على
 الاستشهاد بالحديث في اللغة من غير حاجة إلى شيء آخر يعضدها »
 « انتهى نستقيده من حقائق التاريخ أن فساد كثيرا من الأحاديث
 دونه رجل يحتاج بثبوتهم في العربية » « وأن كثيرا من الرواة كانوا
 يكتبون الأحاديث عند سماعها » « وذلك ما يساعد على روايتها بالقضاء »
 فيضاف هذا وذلك إلى ما وقع من التشديد في رواية الحديث بالمعنى »
 وما عرف من احتياط أئمة الحديث وتحريمهم في الرواية » فيحصل
 الظن الكافي لرجحان أن تكون الأحاديث المدونة في الصدر الأول مروية
 بألفاظها من يحتاج بكلامه .

وأما قول المانعين : أنه وقع اللحن في كثير من الأحاديث : فيجيب
 عنه بأن كثيرا ما يرى أنه لحن قد ظهر له وجه من الصحة » « وقد ألف
 في هذا الباب ابن مالك كتابه » « التوضيح في حل مشكلات الجامع
 الصحيح » « وذكر للأحاديث التي يشكل أعرابها وجوها يستبين بها أنها
 من قبيل العربي الصحيح » « وكثيرا ما نرى الفاظا من الحديث ينكرها
 بعض اللغويين » « فيأتي لغوي آخر فيذكر لها وجها مقبولا » « أو يسوق
 عليها شاهدا صحيحا .

ثم ان وجود الفاظ غير موافقة للقواعد المتفق عليها ، لا يقتضي ترك
الاحتجاج بالحديث جملة ، وانما يحصل امره على فلة ضبط احد الرواة
في هذه الالفاظ خاصة .

وان وقع في رواية بعض الاحاديث غلط او تصحيف ، فان الاشعار
ينفع فيها الغلط والتصحيف ، وهي حجة من غير خلاف . قال محسد
بن سلام : وجدنا رواة العلم يغلطون في الشعر ولا يضبط الشعر الا
اهله . وابو احمد العسكري الذي ألف كتابه في تصحيف رواة الحديث ،
قد ألف كتابا فيها وقع من اصحاب اللغة ، الشعر من التصحيف .

ما قول أبي حيان ؟ ان المتقدمين من علماء العربية لا يحتاجون
بالحديث ، فأجاب عنه المجيزون بان علماء العربية في العهد الأول لم
ينعاطوا رواية الحديث ، فعلماء الحديث غير علماء العربية ، ثم ان
دواوين الحديث لم تكن مشتهرة في ذلك العهد ، ولم يتناولها علماء
العربية كما كانوا يتناولون القرآن الكريم ، وانما اشتهرت دواوينه
ووصلت الى ايدي جمهور اهل العلم من بعده ، فانسلنا عدم احتجاجهم
بالحديث لعدم انتشاره بينهم ، لا لانهم ينعمون بالاحتجاج به . على
أن كتب الافديم الموضوعة في اللغة لا تكاد تخلو من الاستدلال على
اثبات الكلمات بألفاظ الحديث ، واللغة اخت النحو كما صرحوا به .

وكذلك ترى الامام اللغوي ابا منصور الازهري المولود سنة ٢٨٣هـ
يعتمد في كتابه (التهذيب) على الاحاديث ، ويكثر من الاستشهاد بها .

واما ما ادعاه ابو حيان من ان المتأخرين من فحاة الاقاليم تابعوا
المثقدمين في عدم الاحتجاج بالحديث ، فردود بان كتب النحاة من

(١٧) من علماء العربية من كانوا يعدون في رواية الحديث . مثل ابي
عمرو ابن العلاء وعيسى بن عمر النخعي والنضر بن شميل المارني ، والخليل
بن احمد والناسم بن سلام وعبد الملك بن قريش الاصمعي والرباعي

أندلسيين وغيرهم مشهور بالاستشهاد بالحديث . وقد استدلل بالحديث الشريف : الصقلي والشريف الغرناطي في شرحيهما لكتاب سيبويه : وابن الحاج في شرح المقرب ، وابن الخباز في شرح الفيه ابن معطي ، وأبو علي الشوميين في كسر من مسأله . وكذلك استشهاد بالحديث السبرافي والخضر في شرحيهما لكتاب سيبويه . وقال ابن القيم « بل رأيت الاستدلال بالحديث في كلام ابن حبان نفسه » .

وقد عرفت أن مدح البادر الدنمايبي صحة الاستشهاد بالحديث ، وقد جرى على يده في شرحه ليعني والسهيل والبحارى .

تفضيل وترجيح

من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة . وهو ستة أنواع :

أحدها : ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحه عليه الصلاة والسلام كقوله « حتى الويس » وقوله « مات حتف أمه » وقوله « المظلم ظلمات يوم القيامة » إلى نحو هذا من الأحاديث القصار المشتبهة على شيء من محاسن البيان كقوله « مأزورات غير مأجورات » وقوله « ان الله لا يمل حتى تملوا » .

ثانيها : ما يروى من الأقوال التي كان يتعبد بها ، أو امر بالتعبه بها ، كلفاظ الفوت والتحيات ، وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة .

ثالثها : ما يروى شاهدا على أنه كان يحاسب كل قوم من العرب بلغتهم . ومما هو ظاهر أن الرواة يقصدون في هذه الأنواع الثلاثة لرواية الحديث بلفظه .

رابعها : الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت الفاظها . فإن اتحاد اللفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في

الفاظها ، والمراد ان تعدد طرقها الى النبي صلى الله عليه وسلم او الى الصحابة أو التابعين الذين ينطقون الكلام العربي فصيحاً .
 خامسها : الاحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتسرفها فساد اللغة . كمالك بن انس وعبد الملك بن جريج والامام الشافعي .
 سادسها : ما عرف من حال رواته انهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل ابن سيرين والقاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وعلى بن المديني .

ومن الاحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به . وهي الاحاديث التي لم تدون في الصدر الاول . وانما تروى في كتب بعض المتأخرين .

ولا يحتج بهذا النوع من الاحاديث سواء أكان سندها مقطوعاً أم متصلاً ، أما مقطوعة السند فوجه عدم الاحتجاج بها واضح . وأما متصلة السند فليبعد مدونها عن الطبقة التي يحتج بأقوالها . وإذا أضيفت كثرة المولدين في رجال سند الحديث الى احتمال أن يكون بعضهم قد رواه بالمعنى أصبح احتمال أن تكون الفاظه الفاظ النبي عليه الصلاة والسلام او الفاظ رواية الذي يحتج بكلامه ، قاصراً عن درجة الظن الكافي لإثبات الالفاظ اللغوية أو وجوه استعمالها .

والحديث الذي يصح أن تختلف الأنظار في الاستمهاد بآلفاظه هو الحديث الذي دون في الصدر الاول . ولم يكن من الأنواع الستة المنبه عليها آتياً ، وهو على نوعين :
 (حديث) يرد لفظه على وجه واحد ، (وحديث) اختلفت الرواية في بعض آلفاظه .

أما الحديث الوارد على وجه واحد ، فالظاهر صحة الاحتجاج به ، نظراً الى أن الاصل الرواية باللفظ ، والى تشديدهم في الرواية بالمعنى ،

ويضاف الى هذا قلة عدد من يوجد في السند من الرواة الذين لا يحتج
بقولهم : فقد يكون بين البخاري ومن يحتج بقواله من الرواة واحد
أو اثنان وأقسامهم ثلاثة .

ومثال هذا النوع أن الحريري انكر على الناس قولهم قبل الزوال :
سهرنا البارحة . قال : واما يقال : سهرنا الليلة . ويقال بعد الزوال :
سهرنا البارحة . والتأخذ على صحة ما يقوله الناس حديث أن النبي
صلى الله عليه وسلم كان إذا أصبح قال « هل رأى أحد منكم البارحة
رؤيا ؟ » وحديث « وإن من المجاهرة أن يعسل الرجل بالليل عيلا . ثم
يصبح وقد ستره الله . فيقول عسلت البارحة كذا » ففى قوله « إذا
أصبح قال : هل رأى أحد منكم البارحة » وفوله « ثم يصبح فيقول
عسلت البارحة » شاهد على صحة أن يقول الرجل متحدثا عن الليلة الماضية
وهو في الصباح سهرنا البارحة . أو وقع البارحة كذا .

واما الاحاديث التي اختلفت فيها الرواية . فانا نرى من يستشهدون
بالاحاديث من اللغويين والنحاة لا يفرقون بين ما روى على وجه واحد ،
وما روى على وجهين أو وجوه . ويسكننا أن تفصل القول في هذا النوع
فنجيز الاستشهاد بما جاء في رواية مشهورة لم يفرزها بعض المحدثين
بأنها وهم من الراوى مثل كلمة « مثل » وردت في أشهر رواية لحديث
« قام النبي صلى الله عليه وسلم مثالا » أي متتبعا ، والمعروف في كلام
العرب انما هو مائل من مثل كنصر وكرم .

واما ما يجيء في رواية شاذة أو في رواية يقول فيها بعض المحدثين
انها غلط من الراوى ، فنقف دون الاستشهاد بها ، ومثال هذا كلمة
« ناعوس » وردت في إحدى روايات حديث « أن كلساته بلغت ناعوس
البحر » ووردت في بقية الروايات « قاموس البحر » أو وسطه ولجته .
وكلمة ناعوس غير معروفة في كلام العرب . قال ابو موسى محمد بن ابي

بكر الاصمعياني أحد المؤلفين في غريب الحديث « فلعن الراوى لم يجوز
كتب كلمة قاموس » .

« أضعف من هذا ان تجيء الكلمة عبر المعروفة في اللغة في صورة
السات من الراوى ككلمة خطيف وردت في حديث « ثم نام حتى سمعت
خطيفه او خطيفه » قال ابن بقال : لم اجد كلمة « خطيف » بالحاء عند
أهل اللغة .

وحاصله البحث : ان ترى الاستشهد بالفاظ ما يروى في كتب
الحديث المدونة في الصدر الاول وان اختلفت فيها الرواية . ولا نسمي
الا الانفاظ التي تجيء في رواية شاذة او يميزها بعض المحدثين باللفظ
او التحييف عزا لامرد له . ويشد ازرعا في ترجيح هذا الرأي ان جمهور
اللغويين وطائفة عظيمة من النحويين يستشهدون بالانفاظ الواردة في
الحديث ولو على بعض رواياته .

* * *

موضوع علم النحو

أطلع على كتاب « أحياء النحو » لأحد أساتذة الجامعة المصرية
فبدأ لي أن أشاركه في بعض بحوثه التي رأى أن النحاة قد غفلوا عن
وجه التصواب فيها ، وهو موضوع علم النحو ، وإذا لم يدب بعض غبار
المؤلف ، وعرض رأيه ، فأنما أورد طرح البحث بين أيدي القراء
لينظروا ماذا يرون .

قال المؤلف في ص ١ : يقول النحاة في تحديد علم النحو : أنه علم
يعرف به أحوال أواخر الكلم أعراباً وبناءً ، ثم قال : فينصرون بحسه
على الحرف الأخير من الكلمة ، بل على خاصة من خواصه ، وهي
الأعراب والبناء ، وقال : غاية النحو (أي عند النحويين) بيان الأعراب
وتفصيل أحكامه حتى ساء بعضهم علم الأعراب ، وقال : وفي هذا
التحديد تفسير شديد لدائرة البحث النحوي ، وتقتصر مداه ، ويحصر
له في جزء يسير مما ينبغي أن يتناوله .

لا ندري ماذا صنع المؤلف عندما وقف على هذا التعريف الذي
سأله لعلم النحو ، هل تجاوره إلى مطالعة ما كتبه أهل العلم في شرحه
أو أنه اقتصر على قراءته وحده ، وكتب هذا الذي يقول في الإنكار
على علماء النحو ، فإن كان قد اطلع على ما كتبه أولئك المحققون في
شرحهم ، كان حقاً عليه أن يكف قلبه عن هذا الإنكار جلة ، أو يترك على
الأقل نسبه إلى النحاة في تلك العبارة الظاهرة في أن هذا هو التعريف
الذي يقولونه على اتفاق منهم .

فقد لكتاب « أحياء النحو » .

وان لم يكن المؤلف قد اطلع على ما كتبه في شرح هذا التعريف وهو في المؤلفات القريبة المنال . أفلا يكون لغرض كتابه حق في عتبه عتبا جسيلا على عدم صرف شيء من وقته في الرجوع الى أمثال هذه المؤلفات قبل ان يتعرض لتخطئة علماء قضوا في استنباط قواعد العربية والنقطة في سرارها وقتا طويلا . والتحديد الذي ساقه الاستاذ وغيره بالإنكار قد اقتصر فيه صاحبه على أحوال الكلم مراعىا الغالب في مباحث علم النحو . قال العلامة الأمير في شرح هذا التعريف : « هو اقتصار على الغالب ، والا فيعرف به (أي النحو) أحوال غير الكلمات ، كالجمل التي لا محل لها من الأعراب والتي لها محل ، وكأحكام جملة الصلة من حيث العائد ، وكونها لا تكون جملة انشائية ، وكذا جملة النعت والخبر . »

واقصر في هذا التعريف على حال الأعراب والبناء . مع ان النحو يبحث فيه عن أحوال غير هذا الحال مراعاة للغالب ايضا .

قال العلامة الأمير : « وقولهم أعرابا وبناء اقتصار على الغالب والا فيعرف به أحوال الكلم من غير أحوال الأعراب والبناء ، كأن من جهة كسر همزها او فتحها او تخفيفها او شروط عملها ، وشروط عمل بقية النواسخ ، وكالعائد من حيث حذفه وعدمه ، وغير ذلك . »

ومصرح بعد هذا كثير من النحاة بأن علم النحو يبحث عن أحوال الالفاظ من حيث دلالتها على المعاني التركيبية أي المعاني التي تستفاد من اسناد بعض الكلم الى بعض ، وهذا ابو اسحاق الشافعي يقول في شرح الخلاصة : « وهو (أي النحو) في الاصطلاح علم بالأحوال والأشكال التي بها تدل الفاظ العرب على المعاني ، ويعنى بالأحوال وضع الالفاظ من حيث دلالتها على المعاني التركيبية أي المعاني التي تستفاد بالأشكال ما يعرض في آخر طرق اللفظ ووسطه من الآثار والتغيرات

التي تدل بها الفاظ العرب على المعاني « فانظر الى قوله : علم بالاحوال
والاشكال « والى تفسيره الاحوال بأنها وضع الالفاظ بعضها مع بعض ،
فذلك صريح بأن النحاة لا يقصرون بحثهم على الاعراب والبناء .

وهذا السيد الجرجاني قد ذكر في شرح المفتاح علوم الادب التي
تبحث عن المركبات ، فقال « واما عن المركبات على الاملاق فاما باعتبار
هيئتها التركيبية وتأديتها لمعانيها الاصلية ، فعلم النحو . واما باعتبار
اذايتها لمعان مغايرة لاصل المعنى ، فعلم المعاني . »

فانظر كيف جعل موضوع علم النحو المركبات باعتبار هيئتها
التركيبية وتأديتها لمعانيها الاصلية ، ولم يقل : يبحث عن الكلم باعتبار
ما يعرض لها من الاعراب والبناء .

وكذلك ترى ابن سيده المفسوى قد تناول النحو بشرح يجعل
موضوعه توسع من احوال الاعراب والبناء . فقال « النحو أخذ من
قولهم : اتناه اذا قصده . انا هو اتناه ست كلام العرب من اعراب
وغيره ، كالثنية والجع والتصغير والتكسير والاضافة والنسب ، ليلحق
به من ليس من أهل اللغة العربية أهلها في الفصاحة فينطق بها . »

وكذلك يقول ابن كمال باشا في رسالة تعرض فيها للتفرقة بين
موضوع علم النحو وعلم المعاني « ويشارك النحوى صاحب المعاني في
البحث عن المركبات الا ان النحوى يبحث عنها من جهة هيئتها التركيبية
صحة وفسادا . ودلالة تلك الهيئات على معانيها الوضعية على وجه
السداد ، وصاحب المعاني يبحث عنها من جهة حسن النظم المعبر عنه
بالفصاحة في التركيب ، وقبحه « وقال « فما يبحث عنه في علم النحو من
جهة الصحة والفساد ، يبحث عنه في علم المعاني من جهة الحسن والقبح .
وهذا معنى كون علم المعاني تام علم النحو . » وهذا صريح في أن
بحث علم النحو لا يقف به النحويون عند حد الاعراب والبناء ، ولا

يجعله ذا ثرا على هذا الحال كما يسعى صاحب كتاب حياء النحو .
 وإذا رجعنا الى الكاتبين في حقائق العلوم وموضوعاتها وجددهم
 لا يفهمون الا ان النحاة يبحثون عن احوال الكلم من حيث دلالاتها
 على المعاني التركيبية . فصاحب كشف اصطلاحات الفنون يقول : علم
 النحو : ويسمى علم الاعراب . على ما في شرح اللب - وهو علم يعرف
 كيفية التركيب العربي صحة وسقيا ثم قال : والغرض منه الاحتراز
 عن الخطأ في التأليف . والاقتدار على فهمه والافهم به . ومعنى هذا
 ان النحو قوانين يعرف بها احوال التركيب من نحو الترتيب والذكر
 والحذف والاعراب والبناء .

وسلك صاحب مدينة العلوم هذا المسلك فعرف النحو بأنه علم
 باحث عن احوال المركبات من حيث دلالاتها على المعاني التركيبية النسبية .
 وقال : وعاقبته الاحتراز عن الخطأ في تطبيق التراكيب العربية على المعاني
 الوضعية الاصلية . ولو كان موضوع علم النحو عندهم محصورا في
 حال الاعراب والبناء . لما كان علم النحو كافيا في تطبيق التراكيب
 العربية على المعاني الوضعية الاصلية .

وهؤلاء البيانون يعدون فيما يخل بفتاحه الكلام التعقيد المنطقي .
 ويذكرون ان التعقيد يحصل بأحد امرين :

اولهما : ضعف التأليف وهو ان يكون الكلام محالفا لقوانين علم
 النحو . كالقصر بين المبتدأ والخبر ، او المفعول والمنعوت ، اجنبى .
 ثانيهما : اجتماع امور كل واحد منها جائز ولكنه خلاف الاصل .
 كتقديم المفعول على الفاعل ، والمستثنى على المستثنى منه ، والخبر على
 المبتدأ ، ويقولون بعد هذا : ان كلا من الامرين اعني ضعف التأليف
 ومخالفة الاصل يعرف بعلم النحو .

ولا يصح لنا ان نتهم هؤلاء البيانين بانهم لم يكونوا على بينة من

علم النحو . أو أنهم أحلوا عليه الشيء لا تحصى عليها كته .
ثم قال المؤلف في ص ١ « فإن النحو كما نرى وكما يجب أن يكون
هو قانون تأليف الكلام ويبان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في
الجملة . والجملة مع الجمل . حتى تتسق العبارة . ويمكن أن تؤدي
معناها » .

حقق النحاة النظر في علم النحو . وعرفوه كما يجب أن يكون .
وقالوا : الله يبحث عن أحوال التراكيب . ويبين ما تكون عليه الكلمة
في الجملة . والجملة مع الجمل . حتى يكون الكلام مطابقا للسعاني
الوضعية الأصلية .

وقال المؤلف في ص ٢ « فأنحاة حين فصرروا النحو على أواخر
الكلمات . وعلى نعر أحكامها . قد ضيقوا من حدوده الواسعة وسلكوا
به طريقا منحرفة إلى غاية قصرة . وضيعوا كثيرا من أحكام نظم الكلام
واسرار تأليف العبارة » .

لم يفهم النحاة النحو على أواخر الكلمات وعرف أحكامها . بل
جئوا في أحكام تأليف الكلام من نحو التقديم والتأخير . والدكر والحذف
واتصال بعض الكلم ببعض واتصاله منه . ولا يكاد باب من أبواب
النحو يخلو من البحث في التراكيب من هذه الناحية . ولعل الدارس
لعلم النحو في كتبه المبسوطة . يخرج منها وهو على ثقة من أنهم قد
أعطوا ناحية تأليف الكلام حفيها . فلا يعرض له أسلوب من الكلام إلا
فنده بها استفادة من تلك الكتب ويقضي بانطباقه على الأسلوب العربي
أو انحرافه عنه .

قال المؤلف في ص ٣ « طرق اثبات والنفي والتأكيد والتوسيع
والتقديم والتأخير . وغيرها من صور الكلام قد مروا بها من غير درس .
إلا ما كان ماسا بالأعراب أو متصلا بأحكامه . وفاتهم لذلك كثير من
فقه العربية ، وتقدير أساليبها » .

إذا القينا نظرة على علم النحو وجدناه يبحث عن احوال الجمل
والفردات من حيث وقوعها في التركيب ، او عن الاحوال التي يكون
بها التركيب مطابقا للعانى الوضعية الاصلية ، اما الجمل فنحو الجملة
التي تقع خبرا او حالا او صفة معطوفة او شرطا او جزاء او جواب قسم
او مضافا اليه أو مفعولا ثانيا لنحو علت و ظننت ، ولم يقصر النحاة
بحثهم في هذه الجمل على جهة الاعراب ، بل بحثوا عن احكامها من
جهات أخرى ، ككونها خبرية او انشائية اسمية او فعلية . متقدمة بنوع
خاص من الالفاظ او مطلقة . كما بحثوا عنها من جهة موقعها في نظم
الكلام . او من جهة ما تتصل به من الالفاظ او من جهة وجوب الحذف
او امتناعه او جوازه .

فيقولون لك مثلا - ان جملة الخبر أو الوصف أو الصلة لا تكون
انشائية ، وان جملة الجزاء لا تقدم على الشرط . وجملة الصلة لا تقدم
على الموصول ، ويحدثونك عن حكم عطف الجملة الاسمية على الفعلية .
وعطف الانشائية على الخبرية . ويقولون لك : ان جملة الجزاء اذا
كانت اسمية او انشائية وجب قرنها بالنفاء . ويدلونك على مواضع حذف
جملة الشرط او الجزاء او جواب القسم .

وأما المفردات فيبحثون عن المفرد الذي يقع مبتدئا أو خبرا أو
فاعلا أو مفعولا أو حالا أو تمييزا أو مضافا اليه أو مجرورا بحرف ،
ولا يقصرون بحثهم فيه على جهة الاعراب ، بل يبحثون عن حال المبتدأ
والحال والتابع مثلا من جهة التوكيد والتعريف ، وعن الخبر والفعل
والمفعول والحال والتمييز والتابع من جهة التقديم والتأخير ، وعن هذه
الانواع وغيرها من جهة الحذف والذكر ، ويبحثون عن نوع الكلم التي
يتصل بها كل حرف من الحروف الرابطة بين الكلم ، فيقولون لك مثلا
ان حروف القسم وكاف التشبيه ومذ ومند لا تدخل على الضائرة ، وان
رب مختصة بالنكرات وان حيث واذا لا يضافان الا الى جمل الافعال ،

وتراهم يسيطرون القول في حكم المضارع الذي يقع خبرا لكاد وعسى وأخواتها من جهة اتصاله بأن .

قال المؤلف في ص ٣ : نعم ربما تعرضوا لشيء من هذه الأحكام حين يضطرون إليها لبيان الإعراب وتكميل أحكامه . فقد تكسروا في وجوب الصدارة لأسواء الاستفهام وبعض أدوات النفي . حين أرادوا شرح التعليق . وبيان مواضعه . ولزمهم أن يحصوا من الأدوات ما يجب ما قبله عن العمل فيما بعده .

والمعروف أن النحاة يتكلمون عما يجب له الصدارة في أبواب غير بحث التعليق : فيقولون في باب المبتدأ والخبر : يجب تقديم المبتدأ إذا كان مشتقاً على ماله الصدر . ويجب تقديم الخبر إذا كان متفصلاً ماله الصدر ^(١) ويذكر بعضهم في هذا الباب بعض ماله الصدارة من نحو الشرط والعرض والتسني ^(٢) ويقولون في باب الجوازم : إن الشرط له الصدارة ^(٣) ويقولون في باب كم وكأين : إن كم الخبرية والاستفهامية يلزمان الصدارة .

وقال ابن الحاجب في فصل عقده لحروف التحضيض : حروف التحضيض هــ وألا ولولا ولوما . لها صدر الكلام .

قال المؤلف : « ويبنوا بعض الأدوات التي يجب أن يليها فعل والتي لا يليها إلا اسم . حين أرادوا تفصيل أحكام الاشتغال . المعروف أن النحاة يتكلمون عن الأدوات من جهة ما تنصل به من فعل أو اسم . في مواضع غير باب الاشتغال . فقد قالوا في بحث حروف التحضيض هــ وألا ولولا ولوما أنها تلزم العمل لفظاً أو تقديرًا ، وقالوا في بحث حروف الاستفهام : إن الهزة وهل تدخلان على الجملة الاسمية والفعلية ^(٤) وقالوا في بحث لو : أنها تختص بالفعل كإن الشرطية .

(١) الكافية لابن الحاجب (٢) الرضي في شرح الكافية .

(٣) الصبان على الأشموني (٤) شرح الرضي للكافية

(٥) الخلاصة وشروحها .

وقال المؤلف : ولكن هذه المباحث كانت متفرقة على الأبواب تبعه
لغيرها ، فلم يستوف درسها ، ولا أحيط بأحكامها » .

قال لنا المؤلف : إن النحاة ذكروا ما يجب له الصدارة من أسماء
الاستعمال وبعض أدوات النفي في بحث التعليق . وذكروا الأدوات التي
يجب أن يليها فعل . والتي لا يليها إلا اسم . في باب الاستعمال .
واستخرج من هذا نتيجة . هي أنهم لم يستوفوا درس هذه المباحث ،
ولا احاطوا بأحكامها . وقد عرف أنهم تكلموا عنها في غير بحث التعليق
وباب الاستعمال . وكان على الأستاذ أن يذكر لنا شيئا من الوجود التي
فاتهم دراستها أو شيئا من الأحكام التي ظفروا بها من الكلام العربي
وهم يعرضوا له . ولو فعل شيئا من هذا لكان قوله : « لم يستوف
درسها . ولا أحيط بأحكامها نتيجة » يعترف المنطق الصحيح بصدقها .

ثم تسكلم الأستاذ على النفي من جهة أنه كثير الدوران في كلام
العرب ، مختلف الأساليب . متعدد الأدوات ، وذكر أن النحاة درسوه
مفرق على أبواب الأعراب . موزق . وأخذ يتحدث عن هذه الأدوات التي
هي : ليس وما وإن ولا ، وغير ذلك ولم ولن ولما . فلم يرض عن أن
تدرس لا فيما الحق بكون ، ثم فيما الحق بأن ، ولا أن تدرس غير ذلك
وليس في باب الاستثناء . ولا أن تدرس لن في غرضب الفعل . ولم ولما
في جوازهم . ثم قال : درس هذه الأدوات كما ترى مفرقة . ووجه
العناية كلها إلى بيان ما تحدث من أثر في الأعراب . وأفضل ثم اغفل
درس معانيها ، وخاصة كل أداة في النفي . وفرق ما بينها وبين غيرها في
الاستعمال . ولو أنها جمعت في باب وقرئت أساليبها . لم يوزن بينها ،
وبين منها ما ينفي الحال وما ينفي الاستقبال وما ينفي الماضي . وما
يكون قويا لمفرد ، وما يكون قويا لجملة . وما يخص الاسم . وما يخص
الفعل . وما يتكرر . لاحظنا بأحكام النفي وفقها أساليبها ، ولظن

لنا من حقائق العربية ونفها في الاداء سي . كثير اقله الحصاد .
وكان علينا ان تتبعه ونبينه » .

لأن علم النحو البحث عن احوال اللفظ من حيث دخولها في
التركيب مثل تقديم اللفظ او تأخيره . وانفصاله او اتصاله . وحذفه
اثباته . وزيادته او اقصاؤه معنى . واعتزابه او بقاءه . وعمله في غيره او
انفصاله عن العمل . فادرس النحاة حروف النفي في ابواب مفردة
فذلك ما يناسب موضوع عليهم . اذ يدكرون الانفاذ في مقدم البحث
عن حال يعرض للفظ عند وقوعه في تركيب . وليس هناك حال يعرض
لادوات النفي عند التركيب ويكون جاريا في جميع هذه الادوات . وانما
نجد من الاحوال التي تعرض عند التركيب ما يتناول بعض ادوات النفي
وغيرها من الكلم . كرفع الاسم ونصب الخبر يعرض للفعل تقي وشو
ليس . والحرف تقي وهي ما وان ولا . وبعض افعال الاسماء وهي كان
وبقية اخواتها .

ولا شك ان هذه الوجوه التي تشترك فيها حروف النفي مع غيرها
هي شدة صلة بعلم النحو من مجرد الاشتراك في أصل المعنى الذي وضع
له اللفظ .

والواقع أن البحث عن معاني الحروف والادوات لا يدخل في صلب
علم النحو اذ لم يكن بحثا عن احوال اللفظ من جهة وقوعه في التركيب .
بل هو بحث عن المعاني التي وضعت لها هذه الكلم أعني الحروف .
فهو الى علم اللغة أقرب منه الى علم النحو . ولكن النحويين لاحظوا
أن هذه الحروف روابط للتركيب فتعرضوا لمعانيها عند البحث عن الحال
التي يعرض لها عند التركيب . كالعسل او الاعراب او البناء او
الزيادة .

قال المؤلف « ومثل النفي في ذلك التوكيد يدرسه في » باب

إن « ويقرنون بأن المؤكدة » أن « الواصلة » وليت « المتشبهة » لأنها أدوات تتسائل في العمل . وإن تباعد ما بينها في المعنى والغرض ، وفي باب الفعل يذكرون نونى التوكيد واحكامها لاثرتها في اعرابه . وفي بحث التوابع يجعلون للتوكيد بابا خاصا يذكرون فيه عددا من الكلمات حكمها في الاعراب حكم ما قبلها ، ولو جمعت اساليب التوكيد في العربية . ما ذكر هنا وما لم يذكر ، وبين ما يكون تنبيها للسامع . وما يكون توكيدا للخبر . وما يكون تقوية لرغبة ، لكان اهرب الى ان تدرس كل انواع التوكيد . وبين لكل نوع موضعه ، ولكان ادنى الى توضيح أساليب العربية وسرها في التعبير » .

فعل النحويون في التوكيد وادواته ما يناسب صناعتهم ، قروا إن بأن الواصلة ، وليت المتشبهة . لاشتراك الأحرف الثلاثة في حال يعرض لها بالتركيب ، وهو نصب الاسم ورفع الخبر . واوردوا الكلمات التي تستعمل للتوكيد مثل كل واجمع في بحث التوابع لمماثلتها للتوابع في حكم ما يعرض لها بالتركيب ، وهو موافقة ما قبلها في الاعراب ، وذكروا نونى التوكيد في بحث الفعل حيث كان لها عند الاتصال بالفعل احكام خاصة لا يشاركها فيها غيرها من أدوات التوكيد وهو اعراب الفعل الذى يتصلان به او بناؤه على الوجه المعروف في ذلك البحث .

ولو سلك النحاة في الفاظ التوكيد هذا الطريق الذى اشار به المؤلف فجعلوها في باب ، لم يكن من اللائق بصناعتهم ان يقتصروا على بيان معانيها الذى هو في الواقع من موضوع علم اللغة ، ولو تعرضوا في كل لفظ الى الحكم الذى يعرض له في التركيب كأن يذكروا عمل إن في الاسم والخبر في البحث عن حروف التوكيد ويذكروا عمل ليت كذلك في حروف التنسي ، وعمل كأن في بحث حروف التشبيه ، وعمل لكن في بحث الاستدراك ، لتشتت الكلام في الاحوال التى يعد البحث

فيها من صلب علم النحو وهي رفع الاسم والخبر ، وما يعرض لهما من نحو الترتيب والذكر والحذف .

ثم قال المؤلف « والزمن جعله النحاة ثلاثة أنواع : الماضي ، والحال والمستقبل ، وجعلوا للدلالة عليها صيغتين فقط : الفعل الماضي ، والفعل المضارع ، وكناهم ذلك ، لأن احكام الاعراب لا تكلفهم اكثر منه ، ولم يحيطوا بشيء من انواع الزمن واساليب الدلالة عليه وهي في العربية اوسع وادق . يدل على الزمن بالفعل وبالاسم ، وبالفعل والفعل ، وبالفعل والاسم وبالحرف ، ولكل اسلوب من هذه جزم من الزمن محدود يدل عليه » .

ثم قال المؤلف « وليس لهذه الأبحاث من موضع يجب أن تفصل فيه وتبين أحكامها الا علم النحو » .

قد عرفت أن علم النحو احد العلوم العربية ، لا انه كل العلوم العربية ، فان علماء العربية يقسمون البحث في اللغة الى علوم فيقولون : البحث فيها اما عن المفردات من حيث جواهرها وموادها وهيئاتها ، فعلم اللغة ، او من حيث صورها وهيئاتها فقط فعلم الصرف ، او من حيث اتساب بعضها ببعض بالاصالة والقرعية فعلم الاشتقاق ، واما عن المركبات فباعتبار هيئاتها التركيبية وتأديتها لمعانيها الاصلية فعلم النحو ، واما باعتبار تأديتها لمعان مغايرة لاصل المعنى فعلم المعاني ، واما باعتبار كيفية تلك الافادة في مراتب الوضوح فعلم البيان (١) .

فهناك نحو ولغة وصرف ومعان وبيان ، ولكل علم من هذه العلوم حد لا يتعداه ، وعلم النحو من بينها انما يبحث عن الالفاظ باعتبار هيئاتها التركيبية وتأديتها لمعانيها الاصلية ، فنظره يتوجه الى الاحوال التي تعرض للالفاظ عند تأليفها ، وهذا لا يستدعي أن تجمع الكلمات المشتركة في الدلالة على معنى وضعت له ، في بحث ، الا ان تشترك بعد

(١) شرح السيد للمفتاح .

ذلك في وجه من الوجهة التي يتناهى لها موضوع علم النحو ، وعبر
الاحوال التي تعرض للالفاظ من حيث التركيب وتأدية المعاني الاصليه .

لم اعاد الاستاد دعوى ان النحاة فصرخوا النحو على البحث في اواخر
الكلم ، وان « قد اقتصروا الى العربية من وجهين » ، وهما : الاول (ان
من الوجهين) انهم حين حددوا النحو ، وضيقوا به ، حرموا انفسهم
وحرموا اذ اتبعناهم . من الاطلاع على كثير من اسرار العربية واساليبها
المتنوعة ، ومندبرها في التعبير . فثبت هذه الاسرار مجهولة ولم تر
فرا عربية وحفظها وفروها . ونزعنا لنا نفسها ونحيط بها . من
اشارة . وما لاساليبها من دلالة . والحق انه يحسن علينا كثير من هذه
اساليبها ، ومن دقائق التصوير بها » .

قد اربنا لان النحاة لم يفصروا النحو على البحث في اواخر الكلم
وانهم بحثوا في احوال التأليف من كل ناحية تدخل في موضوع علمهم .
ولا يسلم للمؤلف انهم حرموا انفسهم ، وحرموا من اتبعهم ، من الاطلاع
على كثير من اسرار العربية واساليبها المتنوعة ، واليك التحصيل :

للنظر في أسلوب الكلام العربي جهتان :

(اولاهما) جهة صحة تأليف الكلام بحيث لا يعد صاحبه خارجا
عن العربية . محكوما عليه باللحن . وبعبارة اخرى - يكون الكلام
مطابقا لاحد الاساليب التي يؤدي بها العرب المعنى الاصلى بليغا او غير
بليغ ، وهذه الجهة هي التي يبحث عنها النحاة .

(الثانية) جهة اخذ الكلام مرتبة من المراتب الزائدة على صحة
التأليف عربية . اعنى مراتب حسن البيان ، وهذه الجهة هي التي يبحث
عنها علماء البلاغة .

واذا درسنا كتب النحاة وكتب البيان بانصاف ، وجدنا كلا من
الطائفتين قد قطعوا في البحث عن فقه الاساليب ودقائق التصوير بها

أنواعها واسعة . ولعلوا فيها إلى غايات بعيدة . فلهذا لم يهتم حرموا أنفسهم أو حرموا اتباعهم من الاطلاع على كثير من أسرار العربية . مبنية على أن النحاة قد ضيقوا بحث علم النحو ، وقد أرباك أنهم لم يستطيعوا . ولكنهم لم يريدوا أن يتعدوا حدوده إلى موضوعات يبحث عنها في علوم أخرى كعلم اللغة وفنونها أو علوم البلاغة .

وأشار الأستاذ إلى الوجه الثاني من الوجوه التي أعطت للعربية من أجل قصرهم النحو على البحث في أو نحو التام بطل : الثاني : أنهم رسوا للنحو طريقة عقلية . فافهموا ببيان الأصول المختلفة للمفرد من رفع أو نصب من غير ملاحظة ما يسبق هذه الأوجه من أثر في المعنى . يميزون في الكلام وجهين أو أكثر من وجوه الأعراب التي يشيرون إلى ما يتبع كل وجه من أثر في رسم المعنى وتصويره ، وهذا يستند جدلهم . ويطول احتجاجهم . ثم لا ينتهون إلى كلمة فاصلة .

النحاة يبحثون عن الأساليب التي لا يقال للمواطن بها قد جئت بها لا تتكلم به العرب . فإذا أجازوا في بعض التراكيب وجهين أو وجوها من الأعراب ، فمعنى ذلك أن هذين الوجهين أو تلك الوجود قد تكلم بها العرب عند تأدية المعنى الأصلي لذلك التركيب . يقولون هذا ولا ينفون أن يكون لكل وجه من الوجهين أو الوجود أثر في تصوير المعنى الأصلي يغير الآثار التي قد يحدثها غيره من الوجود . فهم إذا اختلفوا في وجه من وجوه الأعراب يميزه طائفة ويسنعه آخرون . فإن اختلفوا يرجع إلى أن هذا الوجه قد نطق به العرب في مثل هذا التركيب أو لم ينطقوا ، وبعد أن يقوم الشاهد على جواز وجهين أو وجود في التركيب قد ينتهون إلى ما يفرق به الوجهان أو الوجود من الآثار في رسم المعنى الأصلي وتصويره ، وإن صح أنهم لم ينتهوا في جدلهم إلى كلمة فاصلة فلأن المميز لبعض الوجود لم يقم الشاهد المقنع لخصه من كلام فصيح أو قياس صحيح .

وجهات البحث النحوي

ذكر المؤلف شدة غنية العرب بالأعراب ، وساق على ذلك شواهد ، وتخلص منها الى وصف النحاة بأنهم اطلقوا مراقبة اواخر الكلمات ، وانهم قد يختلفون فيها ، وينجادلون عندها . ثم قال : « وطول هذه المراقبة ودأبهم عليها هداهم الى كشف سر من اسرار العريية عظيم ، وهو ان هذه الحركات ترجع الى علل واسباب يطردها حكمها في الكلام ، ويسكن الرجوع اليها والاحتجاج بها . وقد اعجبوا بهذا الكشف اعجابا عظيما ، فأنحوا في التدريس وفي تتبع الاواخر والكشف عن اسرار تبديلها ، وسوا ما كشفوا اول الامر - علل الاعراب - او علل النحو ، ثم لم يلبثوا ان اوجزوا ففسوها علم النحو او الاعراب » .

العلل التي يذكرها النحاة على ان العرب راعتها وبنت عليها احكام الفاظها ترجع الى ثلاثة انواع :

(احدها) ما يقرب مأخذه وينلناه النظر بالتقبل كما وجهوا تحريك بعض الحروف الساكنة بالتخلص من التقاء الساكنين ، ووجهوا حذف أحد الحرفين المتماثلين بطلب الخفة .

(ثانيهما) ما يكون من قبيل الفرضيات التي لا تستطیع أن نردها على قائلها ، كما انك لا تضعها بحل العلم او الفطن القريب منه ، كما قالوا في وجه بناء قبل وبعد : أنها شابهها الحرف في احتياجها الى المحذوف وهو المضاف اليه .

(ثالثها) ما يجري فيه بعض النحاة على ما يشبه التخيل ، ويسهل عليك ان ترده على صاحبه وانت واثق من انك دفعت عن العلم شيئا لا يتصل بأول منه ولا بآخر ، ومن هذا القبيل فيما ارى قول بعضهم

في تعليل عدم جواز اتصال الضمير الثاني في نحو أعطاه إياك فلا تقول أعطاهك . بأن الضمير الثاني أشرف أنه أعرف ، فيأت من كونه متعلقا بما هو أدنى منه .

أما النوعان الثاني والثالث فلا يدخلان في صلب العلم ولا ملح .
وأما النوع الأول فهو الذي يصح أن يدخل في علم النحو على أنه من أسرار أحكامه ، والنحاة يعدونه في المرتبة الثانية ، ومنهم من يصرح بأنه ليس من مقصود علم النحو . قال أبو إسحق الشاطبي في شرح الخلاصة « وعلم النحو يحتوى على نوعين من الكلام » وذكر أول النوعين وهو احراز اللفظ عند التركيب عن التحريف والتزيغ عن معتاد العرب في نطقها . ثم قال « والنوع الثاني : التنبيه على أصول تلك التوائين وعلى تلك المفاتيح والانتحاء التي نحت العرب في كلامها وتصرفاتها مأخوذاً ذلك من استقراء كلامها ، وهذا النوع مهم وليس بواجب ولا هو المقصود من علم النحو فلذلك لم يتعرض له الناظم (يعني ابن مالك) إذ لا ينبغي عليه من حيث اقتضاء سعة كلام العرب شيء ، لكن لما كان هذا النوع لا ينافي بغرض الشرح لم اخل هذا الكتاب (يعني شرحه للخلاصة) منه » .
وتحدث المؤلف بعد هذا على كتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة ووصفه بأنه حاول أن يبين ما في الجملة العربية من تقديم أو تأخير أو حذف أو غيرها ، ثم قال :

« ولكن النحاة والناس من ورأيهم كانوا قد شغلوا بسيوويه ونحوه وفتنوا به كل الفتنة » وقال « فلم تتجه عنايتهم الى شيء مما كشف عنه أبو عبيدة في كتابه مجاز القرآن ، وأهمل الكتاب ونسي » ثم نقل المؤلف نحو ثلاث صفحات مما جاء في مجاز أبي عبيدة ، ليبين بها كيف كان أبو عبيدة يتكلم عما يتجاوز آخر الكلمة وحكم اغرابها من سرر العربية ونظم تأليفها » .

لم يرد أبو عبيدة بتأليف « مجاز القرآن » بحث عن قوانين النحو ، وإنما أراد بيان ما قد بحث فيه من الآيات ، ليفهم النظم مستكشف عنه فذكر وجودها بدل بها على المعنى الذي يقابل استعمال الكلمات أو الجمل عربية ، أو وجودها بغير هذا الظاهر ، على شيء من حسن بيان الآية وأخذها من البلاغة مكائنها السامية .

ولذا نظرنا في هذه الصفحات الثلاث التي عليها المؤلف من كتاب مجاز القرآن ، وجدناها للسائل على سبعة أحكم تتعلق بالأساليب .
 (أولها) إيراد التفسير مفردا في سبيل التوضيح عن امرين أو أمور . فذكر أنه قد برأى في هذا التفسير الإلمام بما ورد في قوله تعالى : « وإذا رأت التجارة أو أهلكم القتل » وقد برأى في استعماله الأمر الآخر كما ورد في قوله تعالى : « ومن يكسب خفية أو أثما ثم يرم به بريئا » . وقد تعرض النقاد لهذا البحث ، إذ ذكروا في بحث التفسير شرط مطابقته لمرجعه من جهة التذكير والتأنيث والافراد والجمع . وأوردوا آيات جاء فيها التفسير مفردا ، ومرجعه فيما يظهر متعدد ، وتأولوها على وجوده لا تنافي شرط المطابقة . كقوله تعالى : « والله ورسوله أحق أن يرضوه » ومن التوجيه التي ذهبوا إليها في الآية أن عود التفسير على أحدهما لا يخل بالمعنى ، لأن في إرضاء الله إرضاء الرسول . وفي إرضاء الرسول إرضاء الله .

(ثانيها) ما عبر عنه أبو عبيدة بخطابه العائب ومعناه الشاهد ، وقال في قوله تعالى : « ألم » ذلك الكتاب ، مجازه : هذا القرآن واستعمال أسماء الإشارة الموضوعة لتبديد ، في مشار إليه قريب . قد تعرض له علماء المعاني وجعلوه من موضوع عليهم ^(١) .

ومن النحويين من يتعرض له ، ويسوقه في تأليفه النحوى على طريق البسط ، ومن هؤلاء العلامة الرضوي ، فقد بحث في وجود استعمال

(١) بحث تعريف المسند إليه بالإشارة

الإشارة ، وتعرض لاستعمال اسم الإشارة البعيد في مزار إليه قريب ،
وقال في أثناء البحث « ويجوز أن يكون قوله تعالى : (ذلك الكتاب)
من باب عظمة المثار إليه أو المشير (١) » .

(ثالثاً) الاتصال من مخاطبة السامع إلى مخاطبة السامع ، قال هذا
في تفسير قوله تعالى : « حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم » وقد اشار
بهذا إلى النوع المسمى بالالتفات ، والاتفات قد تناوله علماء الأدب
في القديم كابن المعتز وقدامة ، وندحارة في مباحث علم البيان .

وإذا ترك الالتفات في الالتفات إلى علماء البديع ، فلازم يرجع
إلى وجه من وجود حسن البيان ، وقد وجهوا انظارهم إلى استعمال
التفسير مكان آخر يوافقه في المعنى ، كما بحثوا عن سحرة مثل قولك :
أنت الذي أكرمني ، أو أنا الذي كنت ، مسكان : أنت الذي أكرمني ،
وأنا الذي قم ، فأجازوه ، وبحثوا عن مثل قولك : الذي أكرمتك أفاء
أو الذي أكرمتني أنت ، فاستعوه ، فالجواب أن السامع لم يتركوا البحث
عن وجه من وجود نظم الكلام إلا أن يدعوهم لقن يروونه أحق به من فهمه .
(رابعاً) التكرار للتوكيد ، فقال « ومن مجاز المكرر للتوكيد قال
(أني رأيت أحد عشر كوكباً والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين) أعاد
الرؤية ، وقال : (أولى له أولى) أعاد اللفظ » .

وقد تحدث السادة في باب التوكيد عن هذا النوع المسمى منهم
التوكيد اللفظي . من جهة أنه ينبغ التوكيد في حراجه ، أو من جهة أنه
أسلوب عربي صحيح ، وسافوا عليه شواهد من القرآن والحديث
والشعر ، وتحدث عنه البيانون في بحث توكيد المسند إليه من جهة
ما يقتضيه من الأحوال .

(خامساً) تقديم المؤخر ، وأخير السامع ، وساق عليه قوله تعالى :
« فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت » وقال « أراد ربت واهتزت » .

والنحاة يتعرضون لمثل هذا بما يقولونه من أن العطف بالنواو لا يفيد ترتيباً ، فيجوز لك أن تعطف بها المتأخر في الواقع عن المتقدم ، ولا تعد بما فعلت مخطئاً الأسلوب العربي •

وإذا أجاز النحاة تقديم المؤخر على معنى أنه لا يخرج بنظم الكلام عن الأسلوب العربي الصحيح ، بقى للمباحث عن البلاغة النظر في وجه تقديم كذا في النظم وهو مؤخر في المعنى •

(سادسها) أن يكون الحديث عن سبب شيء ، فتحول الحديث عن السبب إلى الشيء نفسه ، قل : هذا في معنى قوله تعالى : « فظلت أعناقهم لها خاضعين » فإنه حول الخبر وهو قوله « خاضعين » عن الأعناق إلى من أضيفت إليهم الأعناق •

وقد تعرض النحاة في بحث جمع المذكر السالم لوجه ورود خاضعين في الآية وصفاً للأعناق على خلاف المعروف من أن وصف غير العاقل لا يأتي على هذا الجمع ، فقال الرضي « وقد شبه غير أولى العلم بأولى العلم في الصفات إذا كان مصدر تلك الصفات من أفعال العلماء ، كقوله تعالى : « قانتا آتينا طائعين » وقوله « فظلت أعناقهم لها خاضعين » وقوله « رأيتهم لى ساجدين » ومثله في الفعل « وكل في فلك يسبحون » • (سابعها) حذف حرف النداء ، قاله في تفسير قوله تعالى : « مالك يوم الدين » •

وحذف حرف النداء من الأحكام التي يذكرها النحاة في باب النداء • (ثامنها) زيادة « لا » النافية • قال في تفسير قوله تعالى : « غير المغضوب عليهم ولا الضالين » مجازة : غير المغضوب عليهم والضالين • وقد بحث النحاة في حروف الزيادة ، وأتوا على مواضع زيادتها ، وما تناولوه في بحثهم زيادة حرف لا ، وذكروا في الحديث عن مواضع زيادتها أنها تزداد بعد حرف العطف •

ثم أخذ المؤلف في حديث عن الشيخ عبد القاهر الجرجاني ، وقل

ما كتبه في دلائل الإعجاز عن معنى النظم . وحرج منه بعبارة أن الشيخ قد رسم في كتابه المذكور « طريقا جديدا للبحث النحوي » تجاوز أو آخر الكلم وعلامات الأعراب » .

ونحن نسوق اليك عبارات الشيخ التي حملها المؤلف على أنها تنبيه لطريق جديد للبحث في النحو . ونريد أن نعرض الشيخ في ناحية غير الناحية التي نظر إليها المؤلف عند تقييم كلامه . قال الشيخ عبد القاهر في صفحة ٦١ من الكتاب المذكور :

« واعلم أنه ليس النظم إلا أن تضع الكلام الوضع الذي يقتضيه علم النحو . وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التي نجت فلا تزيف عنها . وتحفظ الرسوم التي رسمت فلا تغل شيئا منها » .

موضوع حديث الشيخ عبد القاهر النصيحة التي هي بمعنى البلاغة والبراعة وهي الوصف التي يقع به التفاضل في خصلة البيان .

أراد الشيخ أن يحقق البحث عن منتهى هذه الفصاحة وموطنها ، فنكر أن تكون من صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة ، وقرر أنها من صفات الالفاظ باعتبار اذدتها المعاني عند التركيب .

وكلمة النظم يطلقها الشيخ ويريد بها تطبيق الكلام لمقتضى الحال فيقول مرة « النظم هو توخي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الأغراض التي يصاغ لها الكلام » ومعنى توخي معاني النحو إيرادها على حسب الأغراض ، ومعاني النحو هي التقديم والتأخير والحذف والذكر والتكرار والاضمار والتعريف والتكثير ونحو ذلك . ويقول مرة « ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله » .

والتقوانين التي أشار إليها هي أحكام المبتدأ والخبر والفاعل والمنعول والحال والتبيين والمضاف والمضاف إليه ، والتوابع والشروط

والجزاء وغيرها وأحكم هذه الأبواب ترجع الى الاعراب والتقديم والتأخير والحذف والذكر وغير ذلك مما يبحث عنه في علم النحو .
ومعنى وضع الكلام الموضع الذى يقتضيه علم النحو أن تضع كل واحد من مفرداته ومركباته ، موضعه الذى يقتضيه علم النحو ، ووضع المفردات والمركبات على وفق النحو لا يكفى لارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول الا بعد أن يفيد الاغراض التى تراد منه ، ووضع المفردات والمركبات على وجه يفيد هذه الاغراض ، قد تهدى اليه السليقة ، وقد تساعد عليه معرفة علم المعاني .

ومعنى العمل على قوانين النحو أن يكون تأليف الكلام على طبق قوانين النحو بأن لا يرتكب فيه ضعف التأليف أو التعميد اللفظي ، ولكن وضع المعاني النحوية التى هى الحذف ونحوه من التقديم والتأخير والتعريف والتكثير في مواضعها انما يعرف بالملكة التى تتربى من كثرة كلام البلغاء ، أو دراسة علم المعاني .

فكلام الشيخ عبد الظاهر يشبه قول الزمخشري في مقدمة الفصل يندرج علم النحو « وهو المراقبة المنصوبة الى علم البيان المطلع على نك نظم القرآن » .

ثم ان الشيخ عبد الظاهر بعد أن قال « أن تنظر في الخبر ، وتنظر الى الحروف ، فتضع كلا من ذلك في خاص معناه » قال « فتتنظر في الجمل التى ترد فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل ، وفي الوصل موضع الواو من الفاء ، والفاء من ثم ، الى غير ذلك » .

والمراد أنت بعد أن تنظر الى الوجود التى تذكر في النحو ، تعرف أن لكل واحد منها موضعا مخصوصا عند تركيب الكلام باعتبار افادتها الاغراض المطلوبة منها ، وتجيء بكل واحد في موضع ينبغى له .
والخلاصة أن تنظر في الجمل التى تؤلف باعتبار العوارض التى يبحث عنها في علم النحو من العطف بالحروف المختلفة المعاني وتركه ،

فتعرف بالسليقة أو بعلم المعاني موضع كل منها بحسب الأغراض المطلوبة
منها فتجىء به في موضعه .

وقد رأيت الشيخ كيف ذكر وجوها من تصرفات الجبر ، ووجوها
من تصرفات الشرط والجزاء ، وأشار الى حال التعريف والتكثير والتقديم
والناخير والحذف والتكرار والاضمار والانظهار ، ونبه على أن النظم
أن تضع كلاما من ذلك مكانه ، وتستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له ،
ثم قال :

« وأست بواجب شيئا يرجع صوابه ان كان مسووبا ، وخطأ ان كان
خطأ الى النظم ، ويدخل تحت هذا الاسم الا وهو معنى من معاني النحو
قد أصيب به موضعه ، ووضع في حقه » .

فالنحو يدل على ان المبتدأ والمفعول — مثلا — متى فهم بفريضة
حال أو مقال ، جاز حذفه ، ولكن هذا المعنى النحوي الذي هو الحذف
لا يأخذ به الكلام حكم الصواب عند البلغاء الا ان تصيب به موضعا
من مواضعه المعروفة لدى السليقة العربية الصحيحة ، أو الملم بالقوانين
المبحوث عنها في فن البلاغة .

ومن الظاهر ان الشيخ عبد القاهر عند ما ذكر ان النظم توخى معاني
النحو وأعمل على قوانينه وأصوله ، يريد النحو الذي كتب فيه النحاة
قبلة . مثل سيبويه وأبي على الفارسي وابن جني ، ويريد القوانين
والأصول المقررة في كتب هؤلاء وأمثالهم . وليس من المحتمل أن يريد
نحوا وقوانين وأصولا لم يتكلم او لم يحقق البحث فيها العلماء من
قبلة . نفى هذا الاحتمال لانه يذكر النحاة وأصولهم وقوانينهم ذكر
من هو راض عنها ، ولم يرممهم كما رماهم المؤلف بإرهاق روح فكرة
النحو وعدم الاهتداء في أبحاثهم النحوية ، ولو أن الشيخ عبد القاهر
يريد أن يرسم طريقا جديدا للنحو لنبه ولو بإساءة ولطف على أن النحاة

ثم يتقوا دائرة النحو ، وأصلوا جانباً من معانيه وأصوله .

وفد رأينا الشيخ عبد القاهر قد ألف في النحو مثل شرحه لكتاب الإيضاح الذي سماه المختصر . ودعّب فيه مذهب النحاة من قبله ومن بعده في تقرير التواعد التي يستقيم بها التركيب . ويسلم بها من آفة الفساد تاركين النظر فيه من جهة الفصاحة وحسن البيان إلى علماء البيان .

وإذا قال الشيخ : أن الظم يعنى البلاغة والبراعة أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، فهذا القول لاغبار عليه ، ولا يقتضى أن رعاية قوانين النحو وحدها كافية في صوغ الكلام البليغ أو فهم ما في الكلام من بلاغة عند سماعه ، ذلك لأن النحو كما قدمنا يبحث عن المفردات والجمل من حيث هيئاتها التركيبية ، فيفتح أمامك طرقاً متعددة للتعبير عن المعاني الوضعية . وليس من شأنه التعرض للأغراض التي يستدعى كل واحد منها طريقاً خاصاً . فسا من غرض يعرض لك إلا وجدت له في النحو طريقاً تعبر به عنه . ولكن معرفة أن هذا الغرض يؤدي بهذا الطريق تحتاج فيه إلى وسيلة أخرى هي السليقة أو تتبع علم المعاني ونريد من الأغراض التي ليس من شأن علم النحو أن يبحث عنها ما يسيه علماء البلاغة المعاني التابعة كالنظم يؤدي بالتركيب الذي يعبر فيه باسم الإشارة البعيد . والتحقير يؤدي بالتركيب الذي يحذف فيه المسند إليه .

ودلالة الالفاظ على هذه الأغراض لم تكن بطريق الوضع ، ولهذا لا يبحث عنها علماء اللغة أيضاً .

ذكر المؤلف أن الشيخ عبد القاهر قد بلغ أقصى الجهد في تصوير رأيه وتوضيحه ، وقال « فجمهور النحاة لم يزدوا به في أبحاثهم النحوية حرفاً ، ولا اهتموا منه بشيء » .

لم يرد النحاة بكتاب دلائل الاعجاز حرفاً ، لانه لم يؤلف في علم
النحو . ولا قصد مؤلفه أن يزيد في علم النحو مسألة ، وليس بمباحثه
ما تهدي الى شيء من علم النحو .

وكيف يستقيم رأي المؤلف في أن عبد القاهر يقصد رسم طريق
جديد في النحو ، وعبد القاهر يدلنا في فاتحة كتابه انه مؤلف في فن
البيان ، اذ قال بعد الحديث عن شرف العلم « ثم انك لا ترى علما هو
أرسخ أصلاً ، وأبسط فرعاً ، وأحلى جنى ، وأعذب ورذاً ، وأكرم نتاجاً
وأفقر سراجاً . من علم البيان الذي لولاه لم تر لساناً يحوك الوثنى
الخ » .

وسى الشيخ علم البيان علم الفصاحة ، فذكر أن القرآن كان
معجزاً بالمزايا التي ظهرت في نظمه ، والبدائع التي راعت العرب ، وانه
يجب على الناقل أن يبحث عن تلك المزايا والبدائع ما هي ؟ ولم هي ؟
وكيف هي ؟ ثم قال :

« ولا يسكن ذلك إلا بالبحث عن حقيقة المجاز والحقيقة والاستعارة
والتشبيه والتشليل ، وحقيقة النظم ، والتقديم والتأخير ، والايجاز
والحذف والوصل والتفصل ، وسائر وجوه المحاسن المعتبرة في النظم
والنثر » ثم قال : « وإذا ثبت ذلك كان العلم الباحث عن حقيقة الفصاحة ،
والكاشف عن ماهيتها ، والمتفحص عن أقسامها ، والمستخرج لشرائطها
وأحكامها ، والمقرر لمعاقدها وفصولها ، والمخلص المحرر لقروعيها
وأصولها . باحث عن أشرف المطالب الدينية ، وأرفع المباحث اليتيمية » .

قال المؤلف « وآخرون منهم أخذوا الامثلة التي ضربها عبد القاهر
بياناً لرأيه وتأيينا لمذهبه . وجعلوها أصول علم البلاغة سموه علم المعاني
وفصلوه عن النحو فصلاً أرهق روح الفكرة وذهب بنورها ، وقد كان
أبو بكر يبدى ويعيد أنها معاني النحو ، فسوا عليهم « المعاني » وبثروا
هذا الاسم البتر المضلل » .

فقد أرى أن الشيخ عبد الفاهر قد ذكر علم النحو ، وفرر أن هناك
 علما يسمى علم البيان ، وعلم العلم الذي تحدث عنه بعد بأنه العلم
الباحث عن حقيقة الفصاحة ، وذكر في قبيل ما يبحث عنه في هذا العلم
المجاز والاستعارة ، والنشبيه والتشليل ، وحقيقة النظم والتقديم والتأخير
والإيجاز والحذف والفصل والوصل الخ .

ولا يصح أن يكون المراد من علم البيان علم النحو ، فإنه عند في
 موضوع علم البيان المجاز والاستعارة والنشبيه والتشليل ، ولا يمكن
 المؤلف يقدم على دعوى أن هذه المباحث من قبيل علم النحو فإن عسير
 للمؤلف أن يترك المجاز والاستعارة ونحوها إلى علم البيان ويأخذ
 بمباحث التقديم والتأخير ونحوها إلى علم النحو ، فإن هذا رأي المؤلف
 لا رأي الشيخ عبد الفاهر وإذا كانت أحوال التركيب في الواقع نوعين :
 أحوال يخص بها الكلام من فساد البنية وعيب اللحن ، وأحوال
 يرتفع بها شأن الكلام في الحسن ، فليس لنا أن ننكر على علماء العربية
 إذا فصلوا بين النوعين ، وجمعوا مباحث كل نوع منهما على جانب ،
 وعدّوه علما مستقلا . ذلك أن هذا الصنيع أقرب إلى تنظيم العلوم
 ووضع مسائلها في سلك محكم من التناسب .



التضمين

للتضمين غرض هو الإيجاز . وللتضمين فريضة هي تعدية الفعل بالحرف وهو يتعدى بنفسه ، أو تعديته بنفسه وهو يتعدى بالحرف . وللتضمين شرط هو وجود مناسبة بين الفعلين . وكثرة وروده في الكلام المشهور والمنظوم تدل على أنه أصبح من الطرق المفتوحة في وجه كل فاعل بالعربية . متى حافظ على شرطه وهو مراعاة المناسبة .

فإذا لم توجد بين الفعلين العلاقة المعتبرة في صحة المجاز ، كان التضمين باطلاً فإذا وجدت العلاقة بين الفعلين ولم يلاحظها المتكلم ، بل استعمل فعل أذاع — مثلاً — متعدياً بحرف الباء على فاعل أنه يتعدى بهذا الحرف ، لم يكن كلامه من قبيل التضمين ، بل كان كلامه غير صحيح عربية .

فالكلام الذي يشتمل على فعل عدى بحرف وهو يتعدى بنفسه ، أو عدى بحرف وهو يتعدى بغيره ، يأتي على وجهين : الوجه الأول أن لا يكون هناك فعل يناسب الفعل المنطوق به . حتى تخرج الجملة على طريقة التضمين . ومثل هذا نصفه بالخطأ . والخروج عن العربية ، ولو صدر من العارف بفنون البيان .

الوجه الثاني أن يكون هناك فعل يسمح أن يفصد المتكلم لمعناه مع معنى الفعل المفروض . وبه يستقيم النظم . وهذا إن صدر من شأنه العلم بوضع الالفاظ العربية ومعرفة طرق استعمالها . حمل على وجه التضمين الصحيح ، كما قال سعد الدين التفتازاني : « فشررت عن ساق الجد الى اقتناء ذخائر العلوم » والتشهير لا يتعدى بالي ، فيحمل على أنه قد ضمن شر معنى الميل المذني هو سبب التشهير عن ساق الجد .

بحث نشره المؤلف في مجلة الهداية الاسلامية .

فإن صدر مثل هذا من عامي أو شبيه بعامي ، أي من يدلك حاله على أنه لم ييس كلامه على مراعاة فعل آخر مناسب للفعل الملفوظ ، كان لك أن تحكم عليه بالخطأ فلا جناح عليك أن تحكم على قول العامة مثلاً - أرجو أنه قضاء حاجتي ، باللحن والخروج عن قانون المفعلة الفصحى . لأن فعل الرجاء لا يتعدى إلى مفعولين وليس لك أن تخرجه على باب التضمين . كأن تجعل (أرجو) مشرباً معنى (أسأل) بناء على أن بين الرجاء والسؤال علاقة السببية والمسببية . فإن هذا الوجه لم ينظر إليه أولئك الذين استعمالوا فعل (أرجو) متعدياً إلى المفعولين .

ومن هنا نعلم أن من يخطئ العامة في فعل متعدي بنفسها ، وهم يعدونها بالحروف ، مصيب في تخطئته ، إذ لم يقصدوا لأشرب هذه الأفعال معاني أفعال أخرى تناسبها ، حتى يخرج كلامهم على باب التضمين .

وليس معنى هذا أن التضمين سائغ للعارف بطرق البيان دون غيره ، وإنما أريد أن العارف بوجود استعمال اللفاظ ، لا يبادر إلى تخطئته . متى وجدنا لكلامه مخرجاً من التضمين الصحيح . أما غيره كالنلاميد . ومن يتعاطى الكتابة من غير أن يستوفي وسائلها ، فإن قام الشاهد على أنه نحا نحو التضمين كما إذا اعترضت عليه في استعمال الفعل المتعدي بنفسه متعدياً بحرف ، فأجاب بأنه قصد التضمين ، وبين الوجه . فوجدته قد أصاب الرمية ، فقد اعتصم منك بهذا الجواب المقبول ، ولم يبق لاعتراضك عليه من سبيل .

وإن قام شاهد على أن المتكلم لم يقصد للتضمين ، وإنما تكلم على جهالة بوجه استعمال الفعل ، كان قضاؤك عليه بالخطأ قضاء لا مرد له . فصح ما يكتبه التلاميذ ونحوهم ، يجب عليه أن يرد الأفعال إلى أصولها ، ولا يتخذ من التضمين وجهاً لترك العبارة بحالها ، والكاتب

لا يعرف هذا الوجه ، أو لم يلاحظه عند الاستعمال .
فللتضمين صلة بقواعد الاعراب من جهة تعدى الفعل بنفسه أو تعديا
بالحرف ، وصلة بعلم البيان من جهة التصرف في معنى الفعل ، وعدم
الوقوف به عند حد ما وضع له . ومن هذه الناحية لم يكن كبقية قواعد
علم النحو ، قد يستوى في العمل بها خاصة الناس وعامتهم .



تيسير وضع مصطلحات الألوان

حيثما لم نعلم البتة أسماء الكائنات ، وجعل لغة العرب أفضل اللغات . وصلى الله على سيدنا محمد أفصح المصنفين لساناً ، وأبهرهم بياناً ، وعلى آله وصحبه وسلم .

كثرت ضروب الألوان ، بما يشتمل من مزج لون بلون ، وبظهور اللون الواحد في درجات متفاوتة ، فاحتاج كل لون يحصل من اسراج لوني إلى اسم . كما احتاج كل لون إلى أن يكون له في كل درجة اسم يتأز به .

وقد عنت اللغات الحية بوضع أسماء ، تأتي على الألوان أسماءها وفروعها ، وربما بدا لدى النظرة القصيرة ، أن اللغة العربية تتفوق من أسماء الألوان ، وأنها في حاجة إلى أن نستمد للألوان مصطلحات من لغات أخرى .

وهذا ما دعاني إلى أن أحرر مقالاً ، ترى فيه كيف وسعت العربية بما تحتويه معجباتها من الكلم ، وبما تقرر في علم صرفها من المقاييس كل ضرب من ضروب الألوان المختلفة بأصباغها أو أشكالها أو درجاتها . يقع نظري عندما أتصفح بعض المعجمات على كثير من أسماء الألوان ، أو الأسماء التي روعى عند وضعها لون ما وضعت له ، حتى وثقت بأن الألوان أخذت من اللغة حظاً وافراً .

بحث قدمه المؤلف إلى المؤتمر العلمي العربي الثالث ، المنعقد في القاهرة في ذي الحجة سنة ١٣٥٨ هـ ، يناير سنة ١٩٤٠ م . بمناسبة انعقادها لتشييل المجمع اللغوي في المؤتمر .

لم النفس نظمه على ما بين يدي من الكلم العائدة الى الالوان أو
الكلم المراد في وضعها لون . فلهذا اصولاً لا يمكن الاستعانة بها
على توسيع دائره مصطلحات الالوان كذا دعت الحاجة .
وهذا لماذا انقضت عليك أصنافاً من أسماء الالوان . وأصنافاً من
الاسماء التي روعى في وضعها لون . وأحدثت عقب كل صنف عن مزيته
أو عيبه له من الاصول الميسرة لوضع مصطلحات جديدة :

اسماء الالوان :

الاسم اما أن يدل على لون سادج . واما أن يدل على هيئة مركبة
من لونين أو ألوان . وكل من النوعين اما أن يكون مصدراً يوضح منه
فعل واسم فاعل ، واما أن يكون غير قابل للتصريف .
القابل للتصريف من أسماء الالوان السادجة .

أريد من اللون السادج ما يشمل اللون الاسلي كالسود . وانقرض
كالشبهة ، واليك جملة من هذا الصنف القابل للتصريف :

- ١ - الأدمة : لون بين البياض والسود . ويراد بها في وصف الأبل
البياض الواضح . يقال : آدم وأدم فهو آدم والمؤنث أدماء .
- ٢ - البرغثة : لون شبيه بالطحمة . ومنه اشتقاق البرغوث .
- ٣ - البضاضة : شدة البياض . يقال : بياض بضم : شدة البياض .
- ٤ - البغضة : بياض يضرب الى الخضرة . أو الى الحمرة فهو بغت
وهي بغاء .

٥ - البهمة : اللون الذي لا يخالطه غيره ، فهو بهيم .

٦ - البياض : معروف .

٧ - البقابة : شدة الحمرة ، ثقب وهو ثقيب .

٨ - الحسة : السود . والاحتم الاسود . والحنانم الغراب

الاسود .

٩ - الحسرة : مروفة ، احمر الشيء فهو أحمر ، وهي حمراء .

١٠ - الحلبة : سواد مرفه ، حليب فهو أحلب وحلوب ، ويقال :
أسود حلوب : حالك .

١١ - الحلكة : شدة أسواد ، حلك فهو حالك ، ويقال به ثقل :
أسود حالك .

١٢ - الحنة : السواد وفد ، يقال به في السواد ويقال : أسود
أحم .

١٣ - الحنط : شدة الحسرة ، يقال : حنط الإديم فهو حانط :
احمر ، وفد يقال به في الحسرة ، يقال : احمر حانط : أي قاني .

١٤ - الحنور : البس يقال : حنور الشيء : ابيض والحنو أراي :
الديق الأبيض ، وحرارة حوارية : بيضاء ، وهو في العين شدة بياضها في
شدة سوادها .

١٥ - الحوة : حسرة تضرب الى سواد ، وسوا كل أسود غير
شديد السواد أحوى .

١٦ - الحصب : الحسرة يظهر في الشجر يقال : خصب الشجر
أو الأرض : اخضر ، فهو خاضب ، وهي خاضبة .

١٧ - الخصرة : معروفة ، حَصِرَ فهو أخضر ، واداءت : خضرا ،
وحضره ، وهو في الخيل : خبرة تخالطها دمنة ، وفد يطلق على السواد
يقال : أخضر المبل : أي أسود .

١٨ - التدبسة : حرة مشربة سوادا ، دبس فهو أدبس ، وهي
دبساء والدبس : الاسود من كل شيء .

١٩ - الدجة : في الأصل شدة الظلمة ، وجاءت بمعنى السواد :
فقالوا : للجهال السواد : الدجج ، وقالوا : دجج ودججى : شديد
السواد .

٢٠ - الدجينة : قبح السواد : دَجِنَ فهو أدجن ، وهي دجناء .

٢١ - الدخنة : كثرة في سواد ، دَخِنَ فهو أدخن ، وهي دخناء .

٢٢ - الدثمة : غبرة الى سواد . دثيم : فهو أدسم ، وهي
دسماء ، والديسم : السواد .

٢٣ - الداعجة : السواد ، أو شدة السواد . دجج : فهو أدعج وهي
دعجاء وفيل - شدة سواد العين وشدة بياضها . فيدخل في القسم
الآتي وهي أساء ما ركب من لونين .

٢٤ - الدهسة : لون الرمل يعلوه أدنى سواد . يقال : أدهاست
الأرض أو العنز : صارت دهساء اللون .

٢٥ - الدكنة : لون يضرب الى الغيرة - بين الحمرة والسواد -
دكن فهو أدكن ، وهي دكناء .

٢٦ - الدمة : لون القيل . والدلام : السواد . فهو دلم ودماء .

٢٧ - الدهس : السواد . يقال : دهيم وأدسم . فهو دهيم . وهي
دهساء ، ويوصف به الضأن ، فيراد به الخالصة الحرة .

٢٨ - الرثبة : لون الرماد . كدرة في سواد . وده أريد في الرماد .
وهو أريد وهي ربداء .

٢٩ - الرئسة : مثل الدبسة . يقال داهية دبساء ، دبسة . وجه
بأمور رئس : سود .

٣٠ - الرثمة - لون الرماد . يقال نعاماً رمداء ، وقوب أرمدا .

٣١ - الرثمكة : سواد مقرب كدرة . لون الرماد . يقال : أرمك
الجبيل فهو أرمك .

٣٢ - الرثرمة : حسن بصيل البثرة ونحوه . وترثره الجسم :
أيض من النمة .

٣٣ - الرثررة : البياض ، والأزهر : الأبيض . وهي زهراء . وقد
يبالغ به في لون الحرة ، فيقال : أحمر زاهر .

٣٤ - السخعة : السواد . يقال : سخيم فهو أسخم . وهي سخاء .

٣٥ - السخعة : السواد . سخيم فهو أسخم . والسخاء سواد القدر .

٣٦ - السُدْفَة : في الأصل الظلمة . ويسمى في السواد . السدر
صاحب القاموس الى هذا بقوله : والاسدف : الاسود .

٣٧ - السُّعْرَة : لون يضرب الى السواد فوق الادمة ، يقال :
سَعِرَ فهو أسعر .

٣٨ - السَّقَر : بياض النهار .

٣٩ - السَّقْعَة : سواد مشرب بحمرة ، وقيل : سواد مع لون آخر ،
يقال : سَقَعَ فهو أسقع ، وهي سقعاء .

٤٠ - المَشْرَة : لون بين البياض والسواد ، يقال : سُرَّ ، فهو
أسر وهي سراء .

٤١ - الشَّرَق : اشتداد الحمرة ، يقال شرق الشيء : اشتدت
حرته ، وأشرقته بالصبح اذا بالغت في حرته ، وثياب : مشرقة في
محسرة .

٤٢ - السَّقَرَة : بياض تعلوه حمرة ، وهي في الحيل حمرة في معرة .
يقال : شَقِرَ : فهو أشقر ، وهي شقراء .

٤٣ - الشَّكْلَة - حمرة وبياض مختلطان . وقيل : بياض يضرب
الى حمرة ، وفي الابل ما يخالط سواده حمرة .

٤٤ - المَشْبَة : بياض يغلب على السواد . يقال : شَهَبَ وشهب ،
فهو أشهب ، وهي شهباء .

٤٥ - الصَّبْحَة : سواد يضرب الى حمرة . يقال : صَبَحَ فهو أصبح
وهي صبحاء .

٤٦ - الصَّحْرَة : غيرة في حمرة خفيفة الى بياض قليل ، وهو
أصحَر وهي صحراء .

٤٧ - الصَّحْجَة : سواد الى صفرة . أو غيرة الى سواد قليل ، أو
حمرة في بياض ، وهو أصحَم وهي صحماء .

٤٨ - الصَّدَاة : شقرة الى سواد . وهو أصدأ . وهي صدآء .

٤٩ - الصفرة : معروفة ، وقد اصفر ، واصفار ، فهو أصفر ،
وهي صفراء •

٥٠ - الصبغة : حرة في سواد ، أو شقرة في الشعر ، صهب فهو
أصب ، وهي صباء •

٥١ - اصحاء : البياض أو الصبغة ، والاصحى من الحيل : الاسب
والاسى ضحيا : قال أبو عبيدة : لا يقل للفرس اذا كان بيضا : يبيض
ولكن يقال له أضحى وليلة ضحيا - بيضاء •

٥٢ - الطحلة : لون بين العبرة والبياض بسواد ليليل • لون
الرماد ، وفي أساس البلاغة ، تراب أصل : كدر على لون الطحال •

٥٣ - الطلسة : غبرة الى سواد ، وهو أطلس •

٥٤ - الطهمة : سرة تجاوزت الى سواد •

٥٥ - الفئسى : السرة ، يقال : رمح افسى : اسير ، وقد يراد به

السواد ، يقال : ظل افلمى وبغير أطفى : اسود •

٥٦ - العتك والعتوك : الاحمرار ، يقال عت الرمل والدم :

استندت حمرهما ، والعتك في الانوان الخالص ، ومن النساء المحرة

أو المصفرة من كثرة الطيب •

٥٧ - العشرقة : الاخضرار ، يقال عشرق الثبت في الارض احمر •

٥٨ - العبرة : بياض تعلوه حرة ، أو بياض ليس بشديد •

٥٩ - العيسة - بياض يخالطه شيء من شقرة ، وقيل لون ابيض

مشرط صفاء في ظلمة خفيفة •

٦٠ - الغبرة : لون شبيه بالغبار ، والاغبر الذئب الغبرة لونه وهي

غبراء •

٦١ - الغبسة : بياض فيه كدرة ، لون الرماد ، فهو غبس •

٦٢ - الغيرة : الغيرة : أو الغبرة تضرب الى خضرة أو الى حرة •

- ٦٤ - العبرة : بياض سرمد ، والمعرب الأبيض وما نل لسيء منه أبيض ، ويقال : أسود غريب - حاله .
- ٦٥ - العبرة : الأبيض ، والأعر : الأبيض من كل شيء . ويقال : غرغرا وغرة أبيض ، والعبرة في الفرس : بياض في جبهته .
- ٦٦ - الفحومة : السواد : فحم فهو فاحم ، وفحيم .
- ٦٧ - القنصة : العبرة في طحلة ، يكون في ألوان الإبل والحمام ، قنص . فهو قنص . وهي لمصحاء وقال أبو عمرو : سلك أعرايبا عن الانفصاح ، فقال : هو لون اللحم المطبوخ .
- ٦٨ - القنوع : شدة الصفرة ، وأحمر قانع مبالغه ، وقد يبلغ به في كل ناصع اللون من بياض وغيره .
- ٦٩ - القنصة : سواد ليس بشديد ، كسواد نهر الباري ، فتم فهو قاتم . وفتح فهو قتم ، وهي قنساء ، وقيل القنصة : حيرة وعبرة . ويقال : أحمر قاتم : شديد الحيرة ، كما يقال - أسود قاتم .
- ٧٠ - القنصة - العبرة : قتم - أغبر .
- ٧١ - القنصة : الحيرة ، يقال : قلبت البصرة : احترت .
- ٧٢ - العبرة : شدة البياض ، ومنه اشتق القبر ، أو بياض يضر إلى خصره أو بياض فيه كدرة . ويقال للسحاب الذي يشتد ضوءه لكثرة مائه : سحاب أقصر . وهي قمراء وقبرة .
- ٧٣ - القنوة : امتداد الحيرة . يقال : هنا ، وهو قاني ، وهي قائلة ، ويبلغ به في الحيرة ، فيقال : أحمر قاني .
- ٧٤ - القنبة : بياض لعلوه كدرة . نهيب فهو أهب ، وهي قنبة .
- ٧٥ - الكندرة : لون ينحو نحو السواد والعبرة ، كدر فهو كدر .
- ٧٦ - الكنفة : لون بين البياض والسواد . والكلف : السواد في صفرة ، ويقال : بعير كلف : للبعير الذي يخالط حمرته سواد .
- ٧٧ - الكنفة : حيرة يخالطها سواد ، كمت فهو كسيت .

٧٨ — الكئيدة — تغير اللون وذهاب صفائه ، قالوا مالى أوالا

أكسد اللون ، وكسد الثوب — تغير لونه من إخلاق •

٧٩ — الكنبة : عبرة من ربه سوادا •

٨٠ — المنبهة : بياض ناصع نقي والمذهب من الثياب ما لم تسمع حرته •

٨١ — الملق : شدة البياض ، وهو لهن ، وفيه الملق : بياض ليس

بذى بريق •

٨٢ — المعرة • لون يضرب الى الحرة •

٨٣ — المعرة : لون ليس بناصع الحرة ، أو سفرد بكدره ، والامفر

الذى في وجه حرة في بياض صاف •

٨٤ — الممقة : بياض في زرقته ، أو حرة في عرته ، أو غير ذلك بياض

مقه مقها ، فهو أمقه ، وهي مقهاء •

٨٥ — المنقة : بياض بخالصة سواد ، وهو أملح ، وهي ملحاء ، وقد

يطلق على أشد الزرق •

٨٦ — المنقة : بياض في زرقته ، أو شدة البياض ، هين ممكنا فهو

أمق ، وهي مقهاء •

٨٧ — النضاعة : شدة البياض ، يقال نضغ لونه — أي انشد

بياضه ويبالغ به في البياض ، يقال أبيض نضغ ، وقد يبالغ به في

الحرة ، فيقال : أحمر ناصع : أي قانى •

٨٧ — التضررة : الحسن والبهاء ، والناضر : شديد الحضرة ، ويبالغ

به في كل لون ، فيقال أخضر ناضر ، وأحمر ناضر ، وأصفر ناضر •

٨٨ — النعوج : البياض الخالص ، يقال ناعج — أي ابيض ، فهو

ناعج ، وهي ناعجة •

٨٩ — النعوض : ذهاب بعض لون الصبغ ، فكسر الثوب فهو ناقص

(باهت) •

٩٠ - التَوَقُّق : بياض فيه حمرة يسيرة .

٩١ - الوُرْدَةُ : حمرة تضرب الى الصفرة ، يقال وردت ، فهو ورد ، وهي وردة .

٩٢ - الورقة : بياض يضرب الى سواد ، لون الرماد ، وهو الورق ، وهي ورقاء .

٩٣ - الواضِحُ : بياض الصبح ، والواضح من الليل : غير سديم البياض ، والواضح الابيض اللون الحسنة .

٩٤ - اليثوقة : البياض ، يقال : يثق : ابيض ، فهو يثق ، ويبالغ بها فيه فيقال ابيض يثق .

فقد رأيت من هذه الكلم ، كيف كان واضح المعنى العربية ، يضع لالوان اساء يؤخذ منها افعال واسماء فاعل ، ورأينه كيف كان يدل على اللونين يسترجد بنفط واحد ، وفي ذلك كله تيسير على الناطق بها ، وتحرر لوجه من وجوه الایجاز البديع .

ومن مزايا هذا النوع من الكلم ، انه يؤخذ منه لايجاد اللون مصدر ، وفعال ، واسماء فاعل ، واسماء مفعول ، يقال : يبيض الشيء تبييضاً ، فهو مبيض ، والشيء مبيض . وكذلك قالوا - حمرة - وسودته وسفرتة ، وخضرته ، ووردته ، وقنأته وتعديفة الفعل الثلاثي اللازم بالتضعيف الى المفعول ، فليس عند طائفة من علماء العربية ، واذا رأيت في هذا النوع انما مترادفة على لون واحد ، فلواضع المصطلحات ان يحص كل نفط من هذه المترادفات بدرجة من درجات اللون الذي فسر به .

وما كان ينبغي لواضع مصطلحات ان يعدل عن هذه الاسماء الى غيرها من الاسماء التي لا تتصرف ، او الالفاظ التي لا تشعر باللونين المسترجين الا أن تكون مركبة .

أسماء الألوان الساذجة غير القابلة للتصريف

في أسماء الألوان الساذجة ما لا يساعد على أن يؤخذ منه فعل أو اسم فاعل كالارجوان للحمرة (١) ، والجريان لحسرة الذهب (٢) ، والعوف للون كلون السماء مثرى سوادا .

ومن هذا القبيل الألفاظ التي تدل على لون بالحاف ياء النسبة إلى اسم شيء ، عرف بذلك اللون كما قالوا : الزنجارية (٣) للون الكئيبة ، والكراثية (٤) لحسرة ضرب إلى سواد . والنيلية (٥) للكراثية مع قليل من الحمرة . والبنفسجية لما يشبه لون البنفسج . وقال العرب أسود لوبى . وأرادوا بالوبى - شديد السواد . نسبة إلى اللوبية . وهى الأرض ذات الحجارة السود . وقالوا : فرس صباي اللون : بين الصفرة والحمرة . نسبة إلى الصبا وهو الخردل مع الزبيب . وقالوا حمام ورسى : أصفر . نسبة إلى الورس وهو نبات أصفر تصبغ به الثياب وقالوا تبهي - أصفر كالتبن . والوصول إلى التشبيه من طريق النسبة غير عزيز . فقول الناس : برتقانى ورمادى . وساوى . غير خارج عن مقاييس اللغة .

أسماء هيئات الأشياء المركبة من اللون

نريد من هذا النوع الاسم الذى يدل على هيئة مركبة من لونين يستار كل منهما عن الآخر بصبغة وموضعه نحو الرقطة . ونحو بهذا ما يدل على لون يستلزم لونا آخر كاللحظة . وهذا النوع يأتي مصدرا يؤخذ منه فعل . واسم فاعل . ويدل على اسم غير قابل للتصريف .

(١) قد يبالغ به في الحمرة ، فيقال : احمر ارجوان

(٢) قد يطلق على ما خلت من لون احمر . (٣) نسبة إلى الزنجار .

(٤) نسبة إلى الكراث ضرب من النبات .

(٥) نسبة إلى النيل وهو نبات يصبغ به .

أسماء الألوان المركبة القابلة للتصريف

يوجد من هذا النوع أسماء كثيرة ، واليها طائفة مما وقع عليها نظرنا في المعجمات :

١ - الأثرثة : بياض وسواد ، وهي المفضة ، يقال كبش أثرث وتعبجة أثرء .

٢ - البرسة : أن يكون في الشيء ألوان مختلفة يقال مكان أبرس : مختلف الألوان ، والبرس في شعر الفرس - نكت مسغار تخاف سائر لونه .

٣ - البرس - بياض يظهر في البدن وجوار العقب به هذا البرس فقالوا للحية فيها لمع بياض البرساء ، بل سوا القسر بالابرس .
٤ - البقعة - سواد يشوبه فقط بياض ، أو بياض يشوبه فقط سواد بغث فهو أبغث ، وهي بقاء .

٥ - البقع - بياضخالطه لون آخر ، هو أبقع ومبقع - فيه موضع بياض وموضع غيره .

٦ - البلق - سواد وبياض ، بلق ، فهو أبلق ، وهي بلقاء ، والفرس الأبلق ما ارتفع تحجيله الى فضذه .

٧ - الخصاف - أن يجتمع لوانان من سواد وبياض ، والاختصاف من الخيل والغنم الأبيض الخاصرتين والجنين ، ومن الجبال ما فيه بياض وسواد ورماد خفيف - فيه سواد وبياض ، وساء مخصوفة - ذات لونين وخصف الشيب لمتة جعلها خفيفة ذات بياض وسواد .

٨ - الخلسة - أن يكون السواد أكثر من البياض يقال - اخلس الشعر فهو مخلص وخليس اذا - ابيض بعضه ، وأخلس انبت - اذا كان بعضه أخضر وبعضه أبيض .

٩ - الخيف - أن يكون احدى عيني الفرس أو غيره زرقاء ،

والأخرى كالماء . وهو الخفيف ، ويقال بحيث الوافد - أي تغير .

١٠ - الحال - الشبهة في الجسد ، والأخيل - كثير الخيالات :

وهي خيلاء (وقد نص صاحب اللسان على أنه لا فعل له) .

١١ - الدارعة - أن يكون رأس الفرس أو الشاة سوداً ، وسائر

أبيض ، دَرَع ، فهو ادروع ، وهي درعاء .

١٢ - الدغمة - التي يضرب وجه الفرس وجحافلها إلى سواد أشد

من سواد سائر جسده ، ويقال - ادغام ، فهو أدغم وهي دغاء .

١٣ - الرافضة - اختلاف اللون ، يقال رجل أبيض - مختلف اللون .

١٤ - الرافضة - يبيض في جحيفة الفرس العليا أو يبيض في الألف

رأسه فهو أولم وهي رضاء . ونعجة رضاء : سوداء الأربعة وسائر

أبيض .

١٥ - الرافضة - نقط أو خطوط سود وببيض ، يقال - حية رضاء

لترفيش غيرها ، بخطوط ونقط . والرقضاء من المعز : التي فيها نقط من

سواد وبياض .

١٦ - الرافضة : سواد يشوبه نقط ببيض ، أو بياض يشوبه نقط

سود ، أرقط وارقاط ، فهو أرقط ، وهي رقطاء .

١٧ - الرامل : رجل أرمش : مختلف اللون ، وأرض أو سنة

رمشاء كثيرة العشب .

١٨ - الرامل : خطوط في فوائم الثور أو البقرة الوحشية تخالف

سائر لونه ، وهو أرمش وهي رملاء ، ونعجة رملاء سوداء القوائم

وسائرهما أبيض .

١٩ - الشطط بياض الرأس يخالفه سواده والتسيط - دُكِب فيه

سواد وبياض .

٢٠ - الصنعة : أن يكون في وسط رأس الفرس أو الطير أو غيره

بياض ، وهو أصقع وهي صقعاء .

٢١ - العُرْمَة : تقيظ بياض وسواد . ومن غير أن يسع كل نقطة .
وهو أعرم وهي عرماء ، والحية العرماء : التي فيها نقط سود وبيض .
٢٢ - العَصَّة : أن يكون في ذراعسي الظبي أو الوعل ، أو في
أحدى ذراعية بياض ، وسائر أسود أو أحمر ، وهو أعصم . وهي
عصماء .

٢٣ - الكَحْل : سواد يعلو جمون العين حلقه والكتف . - السَّيْلَة
سواد العين ، ومن النعاج البيضاء السوداء العين .

٢٤ - اللَّسْفَة : بياض في جفلة الفرس السفلى فهو لطف .
٢٥ - اللَّسَى - سرة في الشَّمة . لمي فهو لمي وهي لبيء .
واسمعلوه في شديد السرة ، فقلوا - رمح لمي - شديد السرد .
٢٦ - التَّبْطُّ - أن يكون في بطن الفرس أو شاكلة السد بياض .
يقال فرس أبط - أبيض البطن . وشاة بطاء . بضاء الشاكلة .

٢٥ - النَّشِيم : أن يكون في الثور نقط بياض وسود . يقال نسيم
فهو تشيم .

٢٦ - النَّشْكَة - النقطة من أي لون كان . يقال في العين فكنه بياض
أو حرة . ويقال هو كأنكته البيضاء في الثور الأسود . ونكت البسر
يدافيه نقط من الإطراب . فهو مكنت . والبسرة مكنته (بصيعة البسر
الفاعل) .

٢٧ - النَّشْرَة - النكته من أي لون كان . ولكنهم يقولون أنشر
- ما فيه نكتة بضاء وأخرى سوداء ، ومنه سمي السبع المعروف بالنسر
ويقال نسر (كفروج) السحب - صار على لون النسر . فهو نسر وانسر .
وهي نيرة ونراء .

٢٨ - الوَبْس : الرقطة من الجرب . وبس البعير . فهو وبس .
٢٩ - الْوَدَق : نقط حمر تخرج في العين من غلة كدم تنمرق به .
ودقت فهي ودقة .

• المركبة : المضافة في الشيء من غير لونه ، يصب : يركب بـ :
 يصب فيه لفظ من الألفاظ فهو مركب ، والبسرة مركبة (يصبغه اسم
 الفاعل) •

• في هذا النوع المزايا التي بينها لها آثار من صوغ الأفعال ، وأسما
 الفاعل ومن دلالة الكلمة الواحدة على هيئة شيء ، حتى لو ميز •

أسماء الألوان المركبة غير قابلة التصريف

نريد من هذا ما كان نحو الخلفة ، وهو كل لونين اجتماعا •
 ويمكن صوغ أسماء للألوان المركبة بوسيلة النسبة التي يراد بها
 التشبيه ، كأن نريد الدلالة على حال ما يركب من سواد وبياض في هيئة
 الجرع ، وهو حرز يبان في سواد وبياض ، فنقول : الجرعية ، ودو
 اللون جزعي ، ولم اردب الدلالة على حال ما يركب من ألوان متعددة
 محللة بهيئة دوس مزاج ، نساع لك أن نقول الجرعية ، ودو اللون
 قرحي ، ونقول على هذا النمط : النرجسية ، منى اردب تشبيه حال
 ما اجتمع فيه بياض وصفرة على هيئة النرجس ، والعرب يشبهون العيون
 بالنرجس ، وشبهوا عيون الوحش بالجرع •

الاسماء المرامي في معانيها لون

في الملحة أسماء يلاحظ عند وضعها أو عند استعمالها لون من الألوان
 دون أن نجد لها في المعجمات مصدرا أو فعلا يدل على نفس اللون •
 (أولاها) أسماء لا يوجد في مادتها مصدر أو فعل يدل على نفس
 اللون ، ويصح أن تكون مأخوذة منه على وجه متيسر ، وهذه إما أن
 تكون موضوعة أو مستعملة لمجرد الدلالة على الاصناف بلون ، وأمثلةها :

الديجور : الاغبر الضارب الى السواد •

الدخس : الاسود من كل شيء •

الذريحي : يبالغ به في الحررة ، فيقال : أحمر ذريحي ، أي أرجوان •

الأصبع : المبيض لمرف الذنب ، يقال ملأه أصبع وعز صبغه •

المنصبت . ملا يحافظ لونه لون آخر . يقال : لوب منسب إلى
بلون واحد لا شية فيه .

الصَّعْرِيَّ : الخالص الحرة .

الصَّعْرِيَّ : يباع به في الحرة . يقال أحمر صيعري أي فالحى .

المضرحيَّ : الأبيض من كل شيء .

الغداق : الأسود . يقال شعر غداق وجناح غداق : أسود . ويقال

للغراب الأسود غداق : وأغدف الليل : إذا أظلم .

الغضب : الشديد الحرة .

الغيب : شديد السواد من الخيل .

الفكدم : الأحمر المشبع حرة : أو ما لم تكن حرته شديدة .

القرَّاص : القانيء يقال أحمر قراص : قانيء .

القهنكس : الأبيض تعلوه كدرة .

الكرك : الأحمر . وأكرم ما يوصف به الثياب . والمنس في العروخ

فقالوا : خوخ كرك : فيه حرة .

الثبائي : الكثير الخيلان أحمر في سرجه . وظلمات الثقط في

الحوس .

الماذي : الأبيض قالوا : سبل ماذي من أبيض . وشرع ماذي :

بيضاء .

الامرئ : المنقط بياض وحمرة . قالوا : نور لمرح أي به لقط

بيض وحر .

الماريَّة : البيضاء البراقة (لؤلؤة اللون) يقال : امرأة أو قذاة

مارية : أي بضاء براءة .

اليلق : الأبيض من كل شيء . قالوا : أبيض من أبيض في اليلق .

وأما أن تجري مجرى اسم العين : فلا يقع بوسط الحرة وهو الذي

يقول فيه أصحاب المعجمات : هو اسم لاسنة . وأمثله :

البركان واسرىكان . الككة الاسود .

الشرماء - السحابة البيضاء .

الصير : السحابة البيضاء .

المعجوم : الظبي الآدم .

العومج : الظبية في كشحيها خطتان سوداوان .

العكيرة : ثوب اسود يلبسه الحرس .

التضيم : الجلد الابيض يكتب فيه .

(ثنيته) ثياب على لون أو لونين وهي مأخوذة من اسم

عين ، كاسم الموضع الذي يقع عليه أحد اللونين . وأمثله :

الاصدر : الابيض لبة الصدر من الغنم والخيول .

المطرب : ابيض الطرفين : الرأس والذنب . أو سودهما ، وسائر

لونه يخالف ذلك .

الاعتق : الكلب في عنقه بياض .

المعضد : ثوب له علم في موضع العضد .

أو اسم ما يشبه اللون في صبغه أو هيئته . وأمثله :

الآزر : يقال فرس آزر اذا كان لون فخذه ابيض ولون مقاديه

اسود أو أي لون كان ؛ فكان يياضه آزار ، المؤزرة : نعجة كأنها أزوت

بسواد .

المحجل : يقال فرس محجل اذا ابيض لماله ، وجزوا البياض

الى نصف الوصف (ما فوق الرسغ الى العنان) كان يياضه محجل

(والحجل الخلخال) .

المتبن : الاصفر في لون التبن :

المدكر : الفرس فيه نكت فوق البرش (تشبه الدنانير) .

المرجل - يقال برد مرجل : فيه صور الرجال .

- المُرَحَّل — برد مرحل : فيه صور الرجال •
 المُرَوَّل — يقال فرس مَرَوَّل : اذا جاوز بياض حجيلة الغضدين
 والفخذين كأنه لبس المَرَاوِيل •
 المَسْهَم — يقال : برد مسهم . اذا كان فيه وهي كالسهم •
 المشَجَّر : ما نقش بهيئة الشجر من الديباج •
 المضلَّع : ثوب فيه خطوط تشبه الاضلاع •
 الطبل : ثوب عليه صورة الطبل . يقال برزوا في ابدية الطبل •
 المطَّير : ما نقش فيه صورة الطيور •
 المعسَّم : الأبيض الرأس . يقال فرس معسَّم الى أبيض الرأس دون
 العنق ودون سائر جسده . كأن بياضه عامة . وهي ما يلف على الرأس •
 المعِثَن : ثوب في وشيه ترابيع صفار كميون الوحش •
 المَقْفَص : يقال ثوب مقفص أي مخطط بهيئة القفص •
 الخفوف : الثوب الذي فيه خطوط بيض كالخفوف . والخفوف : نقط
 بياض في أفكار الاحداث •
 المقَمَّر : ما كان بياض حجيلة في يديه الى المرفقين . كأنه لبس
 القفاز •

- المُسَرَّجَل : ثوب فيه صور المراحل أي القدور •
 المكعب : الموشي على هيئة الكعاب •
 المسفَّر : ما لونه كلون المغرة •
 المنقطة : ما علم عليها بحبرة في موضع انطاق •
 النوشطاء : العز التي يكون بياضها المخالف لسائر نونها . كالوشاح
 لها •

وما جاء على وزن مفعَل من هذا الصرب يصح لواضع المصطلحات
 أن يقيس عليه فيقول — مثلاً : مسوّر أو مسنك أو مسيف ، لما نقش
 عليه صور أسورة او اسماك أو سيوف •

ومن قبيل الاسماء المخوذة من اسم عين ما يؤخذ من اسم الموضع الذي ينتهي اليه اللون نحو :

١ - المجيب : يقال غرس مجيب اذا اوقع البياض منه الى الجيب (جمع : جبة ، وهو موصل ما بين الساق والفخذ) .

٢ - المجوف : الذي يصعد البدن اليه حتى يبلغ الجوف (البطن) .

٣ - مرفقة : وصف للنساء التي يبلغ بياض يديها الى مرفقيها .

ومن هذا القبيل ما يؤخذ من اسم التصبغ الذي يعطى اللون . نحو :

١ - المجسّد : الاحمر ، يقال ثوب مجسد : أي احمر ، وأصله المصبوغ بالجساد وهو الزعفران أو العصفور .

٢ - المصرايح : الاحمر ، قل : ما اخوذة من الاصميرج وهو صبغ احمر .

٣ - المنصر - يطلق على ما فيه حبرة خفيفة من الثياب . وقال

بعض علماء اللغة : المنصر : المصبوغ بالانصر . وهو الطين الاحمر . ومن فسروا المنصر بما فيه مفرة خفيفة لم نرهم تعرضوا لوجه اشتقاقه .

٤ - المهورد : ما فيه صفرة خفيفة في الثياب . وقال بعض علماء اللغة المهورود : الثوب الذي يصبغ بعروى يقال لها الهرد .

ويدخل في هذا الباب الاسم الذي يؤخذ من اسم البلد الذي يصنع فيه ذو اللون . ومثاله :

مهراة : صفراء . يقال عمامة مهراة أي صفراء ، وكان سكان العرب يلبسون المعائم الصفراء . قال بعض علماء اللغة : مهراة : نسبة الى هراة لان هذه المعائم كانت تجلب منها .

اسماء ايجاد الالوان

ذكرنا ان اسماء الالوان مشتق منها مصادر . فعمل للدلالة على ايجادها نحو بيش وحمير وسود . والعرب بعد هذا القدر للدلالة على ايجاد الالوان ، وأمثلتها :

٣ - البرقعة : النقش باللون شتى ، وتبرقش الرجل : تزين باللون شتى مختلفة ، وتبرقش النبت اذا اختلفت الوانه .
الدخلة : تخليط الوان في لون .

الدم : طلاء الشيء بأي لون كان . دمه بالدماء (الطلاء) فهو مدموم وديم .

- الرقم : تخطيط في الثوب وغيره كالترقيم .
- الترقين : الترفيم .
- الزبرة : تصفير الثوب .
- الزهلة : تبيض الثوب .
- الترويق : النقش والتزين .
- التضريح : صبغ الشيء بحمرة .
- النقش : تلوين الشيء بلونين .
- الوشي : الرقم والنقش .

هذا ما أردنا عرضه من اساء الانوان ، واساء ما يراعى في استعماله لون يقوم به ، وقد رأيت فيما عرضناه من اساء الالوان ما يذكر علماء اللغة في تفسيره لونين أو الوانا ، ولواضع المصطلحات ان يقصر اللفظ المشترك على أحد معانيه كما قالوا : الجون : الاحمر والابيض والاسود فله ان يخصه بأي لون شاء .

ورأيت فيما عرضناه من الاساء ما يختلف علماء اللغة في تعيين اللون المراد منه ، ولواضع المصطلحات فيما اذا اختلفوا ولم يظهر وجه ترجيح رأي على غيره ، أن يأخذ بالرأي الذي يناسب الاصطلاح ، كما اختلفوا في « المسر » هذا يقول ما فيه حرة خفيفة ، وهذا يقول ما فيه صفرة خفيفة ، فله ان يخص المسر بما يشاء من ذى حرة خفيفة ، أو ذى صفرة خفيفة .

ويشابه هذا ان يختلف اللغويون في درجة اللون الذي وضع له الاسم ، كما اختلفوا في « القدم » هذا يقول المشيع حرة . وهذا يقول ما حرته غير شديدة ، فلو وضع المصطلحات ان يخص كلمة القدم بذى الحررة الشديدة أو ذى الحررة الخفيفة .

ورأيت فيما عرضناه عليك أساء تخصها المعجمات بنوع من الأشياء كالتياب أو الحيوان أو النبات ، وهذا النوع من الأساء يصح لوضع المصطلحات التصرف فيه باستعماله على وجه المجاز فيما بينه وبينه علاقة من نحو مشابهة أو اطلاق أو تقييد .

وملخص البحث أن اللغة العربية . تسع بغزارة مفرداتها ، ومساعدة أصول صرفها . كل ما يحتاج اليه من المصطلحات العائدة الى الانوان ، وقد رأيتها كيف تدل على الانوان بالالفاظ الكثيرة التصرف ، ورأيتها كيف فتحت ابوابا يسكن الدخول منها الى وضع مصطلحات حاجات العلوم والمدنية ، دون أن تضطر الى ترويعها بكلمات من لغات غير عربية .



طرق وضع المصطلحات الطبية

وتوضيحها في البلاد العربية

شرف الأمانة في رقي لغتها . ورمي لغتها في مسايرتها للعلوم والفنون ،
واتساعها لأن تخوض في بحث كل علم أو فن . وتشرح مسأله وان
بلغت في كثرتها وعموضها أقصى غاية .

كانت العلوم والفنون على اختلاف موضوعاتها . قد وجدت من
بيان اللغة العربية معينا لا ينضب . فلم يلبث أن لست من اتقاه هذه
اللغة وأساليها حللا ضافية .

ومن بين العلوم التي وجدت في اللغة العربية بعينها في علم الطب .
تقبلته وتقبلت كل ما يدخل فيه أو يتصل به من فنون .
وجد هذا العلم في اللغة أيام انتقاله إلى العرب مادة غزيرة . واستطاع
أن يأخذ منها كل ما يسد حاجته . ويجعل العرب والمستعربين يتدارسونه
بلسان عربي مبين .

انتقل هذا العلم إلى العرب وهم يعززون بلغتهم ويحرصون على أن
تكون لغة العلم . كما كانت لغة السياسة والأدب والاجتماع ، فالتفت
عليه الطب إلى الاتفاضة العربية التي وضعت لمعان تدخل في علمهم أو
تتصل به من نحو أسماء العلل ^(١) وأسبابها . وأعراضها وأطوارها
وآثارها ^(٢) . وأسماء الأعضاء والأجزاء منها ظاهرة كانت أو باطنة ،
وأسماء ما يركب منه الأدوية من نحو النبات والمعادن والاحجار ، وأسماء

بحث قدمه المؤلف إلى المؤتمر الطبي العربي المنعقد بالقاهرة سنة ١٩٣٩
بصفته مندوب المجمع اللغوي .

(١) معظم أسماء العلل جاء على وزن فعال . نحو (صداع) أو وزن
فعل نحو (بهق)

(٢) نريد من آثارها ما يعقبها من نحو « الندبة » لآثر الجرح بعد
برئة ونحو المهج لحسن الوجه بعد علة

الادوات التي يستعان بها على المداواة (١) .

التفتوا الى هذه الكلمات واستعملوا كثيرا منها في معانيها المعروفة في اللغة . ولعلي لا اكون مخفيا اذا قلت : ان علم الطب قد وجد في اللغة العربية مددا اكثر مما وجدته غيره من العلوم المنقولة اليها ووجد علماء الطب بعد ذلك المدد اصولا في اللغة تسح لهم بوضع مصطلحات لمعان طبية لم يتقدم للعرب ان وضعوها لاسماء . مثل اصول الاشتقاق والمجاز والنقل . فصاروا يضعون مصطلحات زائدة على ما تكلمت به العرب في هذا العلم وصارت كتب الطب تسمى في عبارات عربية فصحي . فاذا اتينا نظرة على كتب الطب المنقولة فيها سلف بأفلام عربية فسيحة وجدناها قائمة على كلمات مستعملة فيها وضمها به العرب من المعاني الطبية . وكلمات اشتقها اولئك الاطباء لمعان ينحصر فيها معنى الفعل الذي اشتقت منه . كما سوا العوض دليلا . نظرا الى مطالعة الطبيب اياه ، ومعرفته ماهية المرض منه .

وكلمات نقلوها من معانيها المعروفة عند العرب الى معان تربطها بتلك المعاني مناسبة . كما استعملوا الرسوب في كل جوهر أغلظ قواما من المائية وان لم يرسب . قال ابن سينا في كتاب القانون . ان اصطلاح الاطباء في استعمال أغلظة الرسوب والنس قد زال عن المتجرى المتعارف . لانهم يقولون : رسوب وثقل . لا ما يرسب أغلظ بل السكل جوهر أغلظ قواما من المائية متسيزا عنها وان طفا .

وكما صاغوها على مثال الاضافة كما قالوا : حصى الدق ، وهي الحمى المعروفة « أنطيقوس » .

او على مثال تركيب الصفة والموصوف كما قالوا : التريان الصاعد ، والشریان النازل . او على مثال النسب الذي يقصد به التشبيه ، كما

١١ - نحو : المنجر . لما حبس به الدواء في الفم . و « المسقط » لما يسحب به الدواء في الانف . و « الداسلم » لما يسد به الجرح من نحو القنبلة .

سوا أحد أنواع النبض الموجي لأنه يشبه الأمواج إذ يتلو بعضها بعضاً على الاستقامة مع اختلاف بينها في السرعة والبطء .
وقد نبه أبو علي بن سينا في كتاب القانون على وجود تسمية الأمراض فقال : قد تلحقها التسمية من وجود :

أما من الأعضاء الحاملة^(١١) ألب . كدات الجنب . ودات الرئة . وأما من أعراضها . كالصرع . وأما من أسبابها . كقولهم : مرض سوداءي ، وأما من التشبيه كقولهم : داء الأسد^(١٢) ، وداء الفيل^(١٣) ، وأما منسوبها إلى أول من يذكر أنه عرض له كقولهم : قرحة طيلانية منسوبة إلى رجل يقال له طيلانس . وأما منسوبها إلى بلدة يكثر حدوثه فيها كقولهم القروح البلخية . وأما منسوبها إلى من كان مشهوراً بالإنجاح في معالجتها ، كالقرحة السيروتية . وأما من جواهرها وذواتها . كالحصى والورم .

وتجدد لذلك العهد أسماء عربية لأدوات طبية ، كأسماء آلات الكي والجراحة التي ذكرها أبو القاسم خلف بن عباس الزهراوي^(١٤) في كتابه المسى « التصريف »^(١٥) فإنه رسم في هذا الكتاب صور الآلات . وذكر

(١١) استق العرب من بعض الأعضاء أسماء للعمل التي تصيبها وهي : القلب لداء يصيب القلب . والكباد لداء يصيب الكبد . والنكاف لداء يصيب اللغتين وهما غديتان يكتنعا الحلقوم من أصل اللحي . والقوام لداء يصيب العشة في قوائها .

(١٢) الجذام لأنه وجه المبطل به لينسبه وجه الأسد في كراهة منظره .
(١٣) زيادة في القدم والساق وسمي داء الفيل لأن رجل المريض به تشبه رجل الفيل . ومن هذا التنبيل اسم السرطان فإنه في الأصل اسم لدابة نهريه وسمي به الداء المعروف ، لأنه إذا كبر ظهر عليه عروق حمراء وخضر تشبه أرجل الدابة التي تسمى السرطان .

(١٤) ذكره ابن حزم في رسالة أودعها مؤلفات الإندلسيين وقال . قد أدركته : وابن حزم توفي سنة ٣٩٩ هـ .

(١٥) طبع بالعربية والملايينية في أكسفورد . وتوجد منه نسخة في دار الكتب المصرية .

لكثير منها أسماء مناسبة نحو المكواقد والزيتونية والمنشورية والهلاية والمبارية .
 ودخل في مصنعه نهم كلمات مولدة ككلمة « جران » لتعبر الذي
 يحدث للعليل دفعة في الأمراض الحادة ، وكلمة « قسرة » لماء المريض
 المستدل به على علته . يقال ارسل فلان قسرتة الى الطبيب ، ونظير
 الطبيب في قسرة المريض .

ومن أسباب أخذ علم الطب فيما سلف مكانة في اللغة الفصحى ،
 أن كثيرا من رجال هذا العلم ، كانوا قد درسوا اللغة العربية الى أن
 صاروا من أمتها ، أو صاروا من كبار أدائها ، تجدون الحديث عن
 هؤلاء الرجال والتنبه على رسوخهم في علم الطب واللغة ، في كتب
 طبقات الأطباء ، وطبقات اللغويين والأدباء ، مثل الرئيس أبي علي
 الحسين بن سينا . برع في الطب ، وتميز الأدب ، وبلغ في اللغة مرتبة
 عليا ، وله في الطب مؤلفات كثيرة ، منها كتاب « القانون » وله مؤلف
 في اللغة يسمى « لسان العرب » .

ومثل أبي بكر محمد بن أبي مروان بن زهر^(١) . فقد كان ، كما
 قالوا ، بسان من اللغة مكين . ومورد من الطب عذب معين ، وكان
 يحفظ شعر ذي الرمة . مع الأثراف على جميع أقوال أهل الطب^(٢) .
 ومثل محمد بن أحمد بن رشد^(٣) . فقد جمع الى الطب والفلسفة
 التسلع في علوم العربية . وله في الطب مؤلفات منها كتاب الكليات .
 وله في العربية الكتاب المسمى « الضروزي » .

وترى طائفة من بلغوا في علوم الشريعة مرتبة الاستنباط ، ولا يبلغ
 مرتبة الاستنباط في الشريعة الا من كان له في علوم اللغة قدم واسطة ،
 قد برعوا في علم الطب ، ومن هؤلاء الإمام أبو عبد الله محمد بن عمر
 المازري^(٤) . كان يعد في طبقة المجتهدين ، ودرس علم الطب وألف

(١) توفي سنة ٥٩٦ هـ . ١٢١ فتح الطبيب للمقري . ١٣١ توفي سنة ٥٩٥ هـ

(٤) توفي سنة ٥٣٦ هـ .

فيه ، وقالوا في ترجمته : « كان يفرغ اليد في الطب كما يفرغ اليد في
الفتوى (١) »

ولا عجب أن يميل الفقهاء على علم الطب ، فانهم يرونه من العلوم
التي رفع الشرع الاسلامي منزلتها ، حتى انهم بنوا كثيرا من الاحكام
الشرعية على رعايته ، واستعانوا في بيان اسرار الاوامر والنواهي بشيء
من مسائله ، ومثال هذا أن النبي صلوات الله عليه ، قال : « اذا ولغ
الكلب في اناء أحدكم فليغسله سبعا احداهن بتراب » والعلامة محمد
بن رشد جد الفيلسوف ابن رشد اول من به ، فيما بلغنا ، على أن هذا
الامر مراعى فيه وجهة طبية ، هي ما يخالف لعاب الكلب من مواد ضارة
تعرض له عند ما يصاب بداء الكلب ، واصابته بهذا الداء قد تكون
خفية ، فلا تظهر لكل ناظر (٢) .

فلولا ان علم الطب قد وقع فيما مضى بأيدي علماء اللغة ، ما نظر
هذا العلم بتلك المتصلات التي ترتبط باللغة ارتباطا محكما .
ويدلکم على أن أولئك الأطباء اللغويين كانوا يجتهدون في أن يخرج
علم الطب في لسان عربي فصيح ، تحريره العربية الفصحى في ألفاظ
مؤلفاتهم ، نجد في ترجمة الطبيب اللغوي مهذب الدين عبد الرحيم بن
علي ، أنه كان اذا تفرغ من اقتناء المرضى من عيان الدولة وغيرهم ، يأتي
الى داره ، ويأتيه طلاب علم الطب قوما بعد قوم ، وكان الى جانبه مع
ما يحتاج اليه من الكتب الطبية ، كتب اللغة : الصراح للجوهري ،
والمجل لابن فارس ، وكتاب النبات لابن حنيفة الدينوري ، فكان اذا
جاءت في الدرس كلمة لغوية محتاج الى كشفها وتحقيقتها نظرها من تلك
الكتب .

ومن يطالع شيئا من مؤلفات أولئك الأطباء ، ويسمع النظر فيما
يستعملون من اسماء الامراض وغيرها من المعاني المتصلة بعلم الطب ،

(١) كتاب الديباج لابن فرحون .

(٢) بداية المجتهد للحفيد الفيلسوف ابن رشد .

يعرف ان اولئك المؤلفين كانوا على اطلاع واسع في اللغة ؛ وبذلك تمكنهم
أن يجعلوا اللغة تسير مع علم الطب جنباً لجنب .

نبينا بهذا اننا نجد جانباً عظيماً من الألفاظ العربية غير الكثيرة
الاستعمال مبثوثة في هذا العلم ، ومنظومة في سلك مصطلحاته ، ككلمة
« الحصف » للمجرب الياس ، وكلمة « الشربي » لبثور صفار حكاكة ،
وكلمة « الحرصان » للحصاة الدقيقة لاصقة بحجاب البطن ، وكلمة
« الصاخة » لورم يكون في العظم من صدمة أو كدمة ^(١) و« القطرب »
لنوع من المالبخوليا ^(٢) .

وقد علم الطب بعد هذا في الشرق عند حد ، وتناولوه الغريسون
من مؤلفات علمائنا وأرسعوه بحثاً ، وقطعوا فيه أشواطاً بعيدة المدى ،
وصارَت المصطلحات العربية التي وضعت له من قبل لا تقي بما تجدد
فيه من آراء ومستكشفات .

بل هذا العلم يتقدم بخطوات سريعة ، وبقيت لغتنا وافقة دونه
بمراحل ، ولما أقبل أبناء العربية على دراسته ، اضطروا الى أن يدرسوه
بلغات أجنبية ، وأصبح علم الطب وهو في ديارنا يدرس بلسان غير
عربي .

وإذا وجد فيما سلف لغويون أطباء استطاعوا أن يسيروا بعلم الطب
تحت ظلال اللغة ونفايسها ، فإن علم الطب الحديث واسع المباحث ،
كثير الفنون ، فلا يتيسر لعلماء اللغة اليوم أن يبرعوا فيه كما برع فيه
كثير من اللغويين من قبل إلا بسجود كبير وعناية متناهية .

ومن هنا شعر الناس في هذا العصر بالحاجة الى انشاء مجمع لغوي
عربي يقوم بوضع مصطلحات العلوم ، كي تسير اللغة الفصحى مع العلوم
كتفا لكثف .

وأخذ مجمع اللغة العربية يعمل لهذه الغاية المنشودة ، ووجد في

(١) التأثير فيه بنحو جديدة .

(٢) المالبخوليا : المزاج السوداوي .

ميسورة أن ينقل العلوم ، وبينها علم الطب على اختلاف أنواعه ، وكثرة مصطلحاته ، الى العربية الفصحى . تجد في المعاجم ألفاظا كثيرة تتصل بهذا العلم ، وهذه الألفاظ إما أن تكون نصا في المعنى الطبي نحو « مثير » بمعنى الموضع الذي تلد فيه المرأة ، فلو التفتاد على الحجرة أو الغرفة المعدة في المستشفى للولادة ، كان استعجالا للفظ في معناه العربي من غير تصرف فيه .

وأذكر بهذه المناسبة أني رأيت الطبيب أبا المؤيد محمد بن الحسام الجزري ينهي في وصية له طيبة عن أن يلتزم الإنسان في غذائه طعاما خاصا ، فيقول :

إياك تلزأ كل شيء واحد فتفقد طبيعتك فلا تدى يومام
ووجدت لهذا المعنى بعد ذلك كلمة عربية هي المرازمة ، فقد شرحتها المعاجم بأن لا يداوم الإنسان في عيشه على طعام خاص .
ويلحق بثل هذه الألفاظ المطابقة لمعناها ، أن تذكر المعاجم في بيان مفهوم اسم المرض مثلا ، سبب المرض ، كما قالت : « السواد » داء يأخذ الإنسان من أكل التمر يجد منه وجعا في كبده ، فترى أن ذكر السبب لا يجعل الاسم خاصا بها ينشأ عن هذا السبب فإذا ظهر من طريق علم الطب أن هذا الداء بنفسه وأعراضه قد يحصل في الكبد من سبب آخر غير أكل التمر ، صح أن نطلق عليه لفظ « السواد » وإن لم يحدث عن أكل التمر ، ولا نعد هذا الإطلاق من نوع التصرف بإخراجها عن موضوعاتها اللغوية .

وأنبه هنا على أن المعاجم قد تذكر للكلمة الواحدة معاني طيبة متعددة ، كما قالوا : « الذرب » فساد الجرح وفساد المعدة ، والمرض الذي لا يبرأ .

والمجمع يتجنب في وضع مصطلحات العلوم أن يكون بينها لفظ مشترك ، ويحافظ على أن يكون للاسم الواحد في العلم الواحد معنى واحد .

وقد يذكر المعاجم للمعنى الطبي الواحد ، مثلا ، أسماء متعددة
توردها على أنها مترادفة ، كما قالوا لما يقاس به غور الجرح : سبار ،
ومسبار ، ومحراف ، وقالوا لذلك المرض : السل والسحاف ، ولواضعي
المصطلحات وجه من الحق في تخصيص كل اسم بنوع من أنواع ذلك
المعنى متى تعددت أنواعه ، وقد سلك المجمع هذا المسلك في طائفة
من مصطلحات العلوم .

وقد تشير المعاجم إلى اختلاف اللغويين في معنى الاسم ، كما قال
صاحب الفهرست : السلعة : خراج في العنق أو غدة في العنق ، أو زيادة
في البدن كالغدة تتحرك إذا حركت .

وقد جرى المجمع على أن يأخذ في مثل هذا بالقول الذي يسد
حاجة العلم .

ووجد المجمع في مؤلفات الأطباء فيما سلف مصطلحات محكمة
الوضع ، وخففته أن يحافظ على المصطلحات القديمة ما وجد لها وجها
تدخل به في حدود العربية .

ووجد في علم العربية مقاييس تساعد على أن يصوغ اللساني التي
حدثت أو تحدثت أسماء عربية ، فلو أخذ في المستوصف مثلا ، محل
خامس ينزع فيه المريض ثوبه ووجد العرب قالوا : ثوب فلان المريض
يتربه : نزع ثوبه . صح أن يسمى ذلك المحل « مثريا » .

ولم يقتصر المجمع على الأصول المعروفة بأنها مقبولة نحو الاشتقاق
من المصادر أو الأفعال ، ونحو المجاز والنقل ، بل نظر في طريق آخر
سلكه العرب في وضع كثير من المفردات ، وهو الاشتقاق من أسماء
الاعيان كما فعل العرب : جلده ، ورأسه وبطنه ، وصمغه ، أي أصاب
جلده ورأسه ، وبطنه ، وصمخته . وقالوا : رمحه ، وسهه ، وسافه ،
أي أصابه بالرمح والسهم ، والسيف . ومنه أبرته العترة أي أصابته
بأبرتها ، وقالوا : لبنه وعسله ولحمه ، وشحمه ، أي أطعمه : اللبن

« العسل والنحل والشحم »^(١) وقالوا : جذر . وبهرة أي صمغ الجدار والبلر .
وقد قرر المجمع صحة الاشتقاق من أسماء الأعيان في مصطلحات
العلوم عند الحاجة . وجرى على هذا في وضع طائفة من مصطلحات العلوم .
ومن الطرق التي تتسع بها اللغة ، وأخذ بها المجمع في وضع
المصطلحات العملية . طريفة المصدر الصناعي . وهو المصدر لحاصل
من الحافى ياء النسب . لأسماء الفاعلين والمنعولين . وغيرهما . نحو
العالية والمعلومية . والجاذبية والمجدوية . وقد استعمله علماء من
مناطقة وفلاسفة وغيرهم في مؤلفاتهم كثيرا .

ويستاز هذا المصدر الصريح بأنه يدل على معنى الوصف من حيث
سدوره عن الفاعل ، أو وقوعه على المفعول ، بخلاف المصدر التصريح ،
فانه لا يدل على هذه الناحية الخاصة بنفسه .

ويستاز هذا المصدر الصناعي عن المصدر الصريح من وجه آخر :
هو أنه يدل على المبالغة متى كان المنسوب اليه من صيغ المبالغة ؛
فالعلمية ابلغ من العلم . وقد رأينا الأطباء السابقين يقولون : المصحاحية
والمرانسية . وهاتان الصيغتان من قبيل المصدر الصناعي . فالمصحاحية
تدل على الصحة التامة لأنها نسبة الى مصحاح وهو كثير الصحة .
والمرانسية تدل على المرض الشديد أو الكثير لأنه نسبة الى مرائس
وهو شديد المرض أو كثيرة .

وفي المصدر الصناعي سعة من جهة أخرى هي انا توصل به الى
وضع أسماء لمعان يشير إليها اسم العين . فاذا أردنا ان نتحدث عن كون
النسء انسانا ، أو حيوانا أو نباتا ، أو حجرا ، مثلا ، قلنا : الانسانية
والحيوانية والنباتية والحجرية .

ووجد المجمع المعجمات قد تقتصر في بعض المواد على ذكر المصدر
أو الفعل أو الوصف ، فوضع المجمع قواعد لتكسيل المادة الناقصة ،

(١) نص ابن مالك في كتاب التسهيل على ان هذه الأنواع الثلاثة مطردة
فيصح القياس عليها .

مستندا هذه القواعد من اقوال علماء العربية ، فاذا وجدنا المعجبات
تقول مثلا : المؤتنب : من لا يشتهي الطعام ، صح لنا ان نسمي علة
انقطاع شهوة الطعام « أتناوبا » واذا وجدنا المعجبات تقول : سبني هذا
الشيء ، أي شني الى الطعام . صح لنا ان نزيد فيها فعلا ، ونسمي
الدواء الذي يقوي شأهية الطعام . سنيئا : واذا وجدنا المعجب تقول :
القامح الكاره للماء لأي علة . صح لنا ان نسمي علة انصراف النفس
عن شرب الماء : « قساحا » .

ومن المعروف في وضع المصطلحات تفضيل اللفظ المفرد على المركب
والمجمع يحافظ على هذا القصد . فيؤثر المفرد على المركب الا ان يكون
في المركب مزية تدعو الى اختياره . فلما أراد المجمع ان يضع لفظا
للموضع الذي يتداوى فيه بحرارة الشمس ، لا أحسبه يعدل عن كلمة
« المشرقة » الى لفظ آخر مركب ، فان المشرقة موضع القعود في الشمس
للتسنع بدفنها . وهذا المعنى متحقق فيسا يقال له الحمام الشمسي .
ورأيت ابن سينا في « القانون » يعبر بالتضحى الى الشمس عن التعرض
للشمس بقصد التداوي .

والالفاظ العربية تختلف من حيث انس السمع بها . واساغة الذوق
لها . والمجمع يلاحظ هذا فيسا يضعه من المصطلحات ، فاذا وجد في
المعجبات : مثلا - توحش فلان أي أخلى معدته من الطعام لشرب
الدواء ، أثر عليها كلمة تحامى للدواء ، لأن الذوق يسبغها أكثر من
كلمة توحش .

ومع ما أحوزته اللغة من الثروة الواسعة ، والمفائيس التي يسكنها
أن تنسب إليها من الاسماء ما نشاء ، لم يقف المجمع وقفة الرافض لكل
مصطلح علي أجنبي ، بل أبقي باب التعريب امامه مفتوحا ، حتى اذا
دعته ضرورة الى قبول اسم غير عربي ، والحاقه بالمصطلحات العربية
الصسمية أجاب داعي الضرورة ، وله بالعرب في القديم أسوة ، اذ قالوا :

الترياق (١) ، والقولنج (٢) ، والنقرس (٣) ، والكيوس (٤) والكلمات
الأربع يونانية ، وقالوا : البرسام ، لذلك المرض الصدري ، والكلمة
فارسية .

ومن ينظر في كتب الطب أيام رقيه في البلاد العربية يرى المؤلفين
فيه قد يختلفون في بعض المصطلحات ، فابن سينا مثلا يستعمل البرسام
والشوصة ، وذات الجنب على انها اسماء مترادفة ، وغيره يجعل كل
واحد من هذه الاسماء ، اسما لمرض مختص به (٥) .

وانما جرى مثل هذا الاختلاف بينهم ، لان المصطلحات في ذلك
العهد لا تصدر عن مجمع او مؤتمر يعقد لها .

والتصد من انشاء المجمع اللغوي توحيد المصطلحات العلمية ،
ودليل هذا ان المجمع لم يؤلف من أعضاء مصريين فقط ، بل الف من
أعضاء يثلون البلاد العربية من نحو المغرب والشام والعراق .

وصفوة ما كنت اقول ان الطبوح الى عزة ليس بعدها عزة . يقضي
علينا بان نعيد علم الطب وسائر العلوم والفنون الى لغتنا العربية ، وان
هذه اللغة تسع بنا آتاه الله من غزارة العلم وحكمة المقاييس كل
ما تدركه الابصار والعقول .

ولم يبق علينا الا ان نرجع الى معجمات ومصطلحات علمائنا ،
ومقاييس لغتنا ، وتعاون على ان تكون مصطلحاتنا العلمية واحدة .

١١ دواء مركب من اجزاء كثيرة ويطلق على ماله نفع عظيم سريع .

(٢) مرض معوي (٣) مرض في مفاصل الكعبين او اسابع الرجلين

(٤) الفداء بعد ان تهضمه العصارة المعدية

(٥) يخص البرسام بالمرض العارض للحجاب الذي بين الكبد والمعدة .

و « الشوصة » بالورم العارض في اضلاع الخف و « ذات الجنب » بالورم
العارض للنشاء المستبطن للاضلاع والحجاب . انظر كتابات مصطلحات
العلوم .

حول تبسيط قواعد النحو والصرف

والرد عليها

أصدر بهي الدين بركات عندما بولى وزارة المعارف في مصر قرارا بتأليف لجنة للنظر في تبسيط قواعد النحو والصرف والبلاغة ، واللجنة مؤلفة من الدكتور طه حسين والاساتذة أحمد أمين وعلى الجارم ومحمد أبي بكر إبراهيم المفتش بالوزارة ، وإبراهيم مصطفى المساعد بكلية الآداب وقد قدمت اللجنة تقريرا يشتمل على اقتراحات . وقد قام المؤلف بتقديم ملاحظاته عليها .

اقتراحات اللجنة في النحو والصرف والرد عليها

باب الاعراب :

ترى اللجنة وجوب الاستغناء عن الاعراب التقديري والاعراب المحلي . فان مثل (التتى) يعرب بحركات مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر . ومثل (التناضي) تقدر فيه حركتا الرفع والجرح ويقال : منع من ظهورها التثقل ومثل (علامي) تقدر فيه الحركات الثلاث ويقال : منع من ظهورها حركة مناسبة ، وفي تقدير الحركات وفي الإشارة الى سبب التقدير مشقة يكلفها التليذ من غير فائدة يجنيها في ضبط كلمة أو في تصحيح اعراب . كذلك الاعراب المحلي : فصل (هذا هدى) — هذا : مبني على السكون في محل رفع ، ومثل (يا هذا) — هذا : مبني على ضم مقدر منع منه سكون البناء الأصلي في محل نصب ؛ وكذلك (ياسبيوه) مبني على ضم مقدر منع من ظهوره حركة البناء الأصلي

في محل نصب ، وهذا عناء مضاعف وجهد يبذل لغير شيء . والمجنس
نرى أن يستغنى عن الاعراب التقديري وعن الاعراب المحلي في المفردات
وفي الجمل ، ويوفر على التليذ والمعلم والعلم هذا العناء .

العلامات الاصلية للاعراب والعلامات الفرعية :

جعلت بعض علامات الاعراب اصلية وبعضها فرعية . فتسبب
الحروف عن الحركات . وتسبب الحركة عن الحركة في ابواب معدودة
معروفة . ويعرب (الزيدان) مرفوعا بالالف نيابة عن الضمة .
و (مسلمات) منصوبا بالكسرة نيابة عن الفتحة .

ولا ترى اللجنة هذا التمييز ولا تلك النيابة . بل تجمع كلا في موضع
أصلا ، وتقسم الاسم المعرب الى الاقسام الآتية :

- ١ - اسم تظهر فيه الحركات الثلاث ، وهو اكثر الاسماء .
- ٢ - اسم تظهر فيه الحركات الثلاث مع مدعا . وهو الاسماء
الخسة .

- ٣ - اسم تظهر فيه حركتان ضم وفتح . وهو المنوع من التنوين .
- ٤ - اسم تظهر فيه حركتان ضم وكسر . وهو الجمع بالفاء وياء .
- ٥ - اسم تظهر فيه حركة واحدة هي الفتح . وهو ما آخره ياء لينية
(المنقوص) .

- ٦ - اسم تظهر فيه الف ونون او ياء ونون ، وهو المثني .
 - ٧ - اسم تظهر فيه واو ونون او ياء ونون . وهو المجرع بهما .
- ويستغنى بهذا عن الاعراب التقديري وعن النحول بنبابة علامة عن
أخرى .

القاب الاعراب والبناء :

- جعل النحاة لحركات الاعراب القابا ولحركات البناء القابا .
فحركات الاعراب : الرفع ، والنصب ، والجزم ، والعجز .

وحركات البناء - الضم - والفتح - والكسر - والسكون .
وعلى هذا (تسجد) مرفوع ، و (قبل) مضبوط ، و (مسجد)
متصوب و (الآن) مفتوح .

وهذه التفرقة دعهم اليها الذم بل الإفراط في الذم والسجدة في
الاصطلاحات . ومن النحويين من لم يفرق هذه التفرقة واستعمل القاب
نوع في غيره .

وترى اللجنة أن يكون لكل حركة لقب واحد في الاعراب وفي
البناء ، وأن يكتفي بألقاب البناء .

الجملة :

تتألف الجملة من جزأين أساسيين . ومن تكمله يذكر حين يحتاج
اليها وقد يسعى عما تبع لغرض لتكمله ولما يريد أن يعرب عنه . وعلى
هذا التقسيم رتب اللجنة ابواب النحو .

تسمية الجزأين الاساسيين :

كان امام اللجنة ان تسميهما بالاسماء الآتية :

اولا : مسند اليه ومسند كما اصطلح علماء البلاغة ، وكما عبر
بعض علماء النحو قديما منذ سيبويه .

ثانيا : الموضوع والمحمول . كما اصطلح علماء المنطق .

ثالثا : الاساس والبناء .

رابعا : المحدث عنه والحديث .

والاخير ان : اصطلاح جديد قد يكون أوضح في معناه .

وقد عرفت اللجنة هذه الاسماء لم تفضل اصطلاح شاذة .
وهو : الموضوع والمحمول . لانه أحسن . ولانه لا يكلّف اصطلاحا
جديدا .

احكام اعرابهما :

الموضوع هو المحدث عنه في جسيه . وهو مقسوم دائما لان
قع بعد ان احدى احواليها . والمحصل هو الحديث وهو الركن الثاني
من ركني الجملة .

(ا) ويكون اسما فيضم . الا اذا وقع مع كان او احدى احواليها
فيفتح .

(ب) ويكون ظرفا فيفتح .

(ج) ويكون فعلا . ومع حرف من حروف الاضافة او حلا
ويكتفى في اعرابه ببيان انه محمول .

الترتيب بين الموضوع والمحمول :

الجملة العربية مبنية في الترتيب طبيعة . فلا تنزع احد الركنين موضعا
واحدا . وقد ساعدتها تلك المرونة على ان يعان خاصه دقيقة . واسا
يفلب ان يتأخر الموضوع فيما يأتي :

(ا) اذا كان المحمول فعلا .

(ب) اذا كان الموضوع نكرة .

المطابقة بين الموضوع والمحمول :

اولا - في النوع اذا كان الموضوع مؤنثا كان في المحمول علامة
التأنيث .

ثانيا - في العدد اذا كان لمحمول متأخرا الحقته علامة العدد التي
توافق الموضوع . واذا كان مقدما لم تلحقه فبقا : الرجال قاموا وقام
الرجال .

وعلمة العدد التي تلحق الفعل هي في الجمع : الواو للذكور .
والنون للاناث . وفي المثني : الالف لهما . وفي المفرد التاء للمواحدة
وتأخذ اللجنة في ذلك برأي الامام المازني القائل انها علامات
لا ضمائر !!

وبهذا النحو من تقسيم الجمل إلى موضوع ومحمول واسم
 اشارات العدد علامات لا ضائير . يسر اللجنة الاعراب واثاب الفاعل .
 وفلت الاصطلاحات . وجبعت ابواب الفاعل والمبتدأ واسم كان واسم
 ان في باب الموضوع . وجبعت ابواب خبر المبتدأ وخبر كان وخبر ان
 في باب واحد هو المحمول . وخفف من المعلنين والمتعلين بربط باب من
 الى الفعل المتعدي .

متعلق الظرف وحروف الاضافة :

يقسم النحاة هذا المتعلق الى قسمين : الاول متعلق عام كسكن
 (زيد عندك او في الدار) . ويقدرونه (كأن او استقر) وهو عندهم واجب
 الحذف ، ويعربونه هنا خبرا :
 الثاني متعلق خاص - ولا ينهم الكلام اذا حذف مثل (انما والي
 بك) ، والخبر هو المتعلق والظرف فضلة .

ويرى اللجنة ان المتعلق العام لا يصدر . وان المحمول في مثل
 (زيد عندك او في الدار) هو الظرف . اما النوع الثاني فهو كما مرر
 النحاة : المتعلق هو المحمول والظرف تكسبه . ويجب اعرابه فيما بعد .

الضمير :

من اصول اللجنة ان تلعي الضمير المستتر جوازا او وجوبا . مثل
 (زيد قام) : الفعل هو المحمول ولا ضمير فيه ، وليس بجمله كما يعده
 النحاة ، وهو كمثل (قام زيد) ، ومثل (الرجال قاموا) الفعل محمول
 اتصلت به علامة العدد ، ولا يعتبر جملة .

ومثل (أقوم) و (قوم) ما يقدر فيه الضمير مستترا وجوبا .
 انقل محمول والهزة او النون اشارة الى الموضوع أغنت عنه ، وكفى
 ذلك في اعرابه .

الضمير المتصل البارز - منه الدال على العدد . وقد اعتبر اشارة

الاضمار . يقع فيه مذهب المازني . وغير القائل على العدد قتل (قُتِلَ)
 أو (قُتِلَ) (وقسم) : الضمير موضوع والفعل قبله محمول . وإذا
 ذكر مع المتصل ضمير منفصل فهذه ضمنية له مثل (قُتِلَ قَتْلًا) و (قُتِلَ
 قُتِلَ) .

التكملة :

كل ما يذكر في الجملة غير الموضوع والمحمول فهو تكملة ، وحكم
 التكملة أنها مفتوحة إذا . إلا إذا كانت مضافا إليها أو مسبوقا بحرف
 إضافة .

اغراض التكملة :

• تبيين التكملة لبيان الزمان أو المكان . وبيان العلة . والتأكيد
 الفعل أو بيان نوعه . وبيان المتعول أو لبيان الحالة أو النوع .
 • يدللت جميعا كثيرا من الأبواب كالمفاعيل والحال والتفسير تحت
 اسم واحد ، وهو التكملة دون أن نضيق غرضا .

الاساليب :

في العربية أنواع من العبارات تعب النحاة كثيرا في اعرابها وفي
 تخريجها على قواعدهم . مثل المتعجب فله صيغتان هما : (ما أجمل
 زيدا) و (أجمل بزيده) . ومعروف خلاف النحاة في اعرابها وعناء
 المعلمين والمتعلمين في شرحها وفيها . وقد رأيت اللجنة أن تدرس هذه
 على أنها اساليب يبين معناها واستعمالها ويقاس عليها . أما اعرابها فسهل
 (ما أحسن) صيغة تعجب . والاسم بعدها المتعجب منه مفتوح ،
 و (أحسن) صيغة تعجب أيضا ، والاسم بعدها مكسور مع حرف الإضافة .
 ومثل هذا : التحذير والأغراء كما في (النار) أو (إياك النار) أو
 (النار النار) : هو أسلوب ، والاسم فيه مفتوح ، والاسمان مفتوحان
 أيضا ، وإنما توجه العناية في درس هذه الأساليب إلى طرق الاستعمال
 لا بتحليل الصيغ وفلسفة تخريجها . وقد جمعت أمثال تلك العبارات
 لتدرس على هذا الوجه .

ملاحظات المؤلف على الاقتراحات

انقلب على تقرير اللجنة التي أنشأتها وزارة المعارف لسطر في تفسير قواعد النحو والصرف والبلاغة ضرورت في أثناء دراسته على عبارات يخالفها شيء من لغوض وآراء لا يظهر لها وجه في تيسر قواعد بل آراء أرادت اللجنة أن تسببها بأصول لغز عليها النجدة ولم يكن بجانب هذه الآراء ما يجعلها أرجح من تلك الأصول المنقوش عليها .
ومن المعلوم أن تيسير القواعد باختيار المذهب السهل ، أو إنكار مذهب سهل يفهم عليه السامع وتؤاخره الحجة ، وليس من المعلوم أن يلقى الناشئ رأيا في أنظمة اللغة النصحى بدعوى أنه أسهل حتى إذا قوى في العلم ، رأى رأي البصره كيف يستطع هذا الرئي لضم السامع والدليل . وسواء عليا مست اللجنة اقتراحاتها أصلا من أصول اللغة ، أم لم تست تلك الأصول من قريب أو بعيد فشاننا لقد هذه الاقتراحات اجابة رغبة وزارة المعارف ببدء من رأينا فيها من حسن أو جهل عن الأصول الثابتة بكانها .

الاقتراحات

تعرضت اللجنة للأعراب التقديرية والأعراب المحلي وبعد أن سافرت متنة من المعتل والمضاف والمبني ، وذكرنا ما يقويه الجمع في غيرها .
قالت : واللجنة ترى أن يستغنى عن الأعراب التقديرية وعن الأعراب المحلي في مقررات وفي الجمل . ويؤثر على التليق . ولعلهم يستعمل هذا العناء .

قرر لنجدة الأعراب التقديرية والأعراب المحلي ذات أن تبع كلام

العرب دلهم على أن الكلمة إذا وقعت مسنداً اليها مثلاً ، كان حالها في الإعراب الرفع . فإذا ورد مسند اليه لم يظهر عليه حال الإعراب لعله خاصة في ذلك اللفظ . كعدم قبول الحرف الأخير لحركة الضم - سلكوا به في الإعراب مسلك امتثاله من الكلم المسند اليه وعدده من قبيل المرفوعات . وقالوا : إن الضم مقدر في منوي وملاحظ .

وهذا حال جملته الواقعة موقع المفرد المعروف بنوع من الإعراب كالجمله الواقعة موقع الجبر المعروف بالرفع إذ يروون أن مقتضى الرفع الظاهر في المفرد . وهو الخبرية متحقق في الجملة فيعتضون بالمتنصبي أثره الذي هو الرفع غير أن هذا الأثر يكون ملاحظاً لا ظاهراً وذلك معنى قولهم أن الجملة في محل رفع .

ولم يكن إجراء أفراد المسند اليه في الإعراب على طريقة واحدة هو الداعي الوحيد إلى تقرير الإعراب التقديري أو المحلي . بل دعاهم إليه داع آخر هو ما يرد بعد المتصور والمنفوس والمضاف المبنى من نحو النعت والعطف والتوكيد . فإن نواع هذه الأنواع تجري في إعرابها على الحركات التي تظهر فيها عندما تكون تابعة لاسم معرب صحيح الآخر غير مضاف وهذا معروف في القرآن الكريم وغيره من الكلام العربي الفصيح .

فإذا وقع المتصور أو المضاف أو المبني أو الجملة موقعاً يقتضي معها خاصاً من الإعراب كالتأغلية والخبرية ثم تلاه تابع قد ظهر فيه هذا الوجه الخاص وهو الضم ، أفلا يكفي هذا دليلاً على أن الوجه صمه ملاحظ في المتصور وما عطف عليه من الألفاظ التي لا يظهر فيها أثر الإعراب . وإذا اقتضى حال البادئ إلا يتعرض في تعليقه للإعراب التقديري والإعراب المحلي فإن عقدة التوابع لما لا يظهر فيه الإعراب . لا تحل إلا براعاتنا ، فليس في الاستغناء عنها توفير لعنائها على العلم كما تقول اللجئة

العلامات الأصلية للأعراب والعلامات الفرعية

٥٥٥

خالف اللجنة النحاة في أن يكون للأعراب علامات أصلية وعلامات
فرعية لنوب عنها . وقال « لا ترى للجنة هذا التمييز إلا تلك الأسماء
التي تجعل كلا في موضعه أصلاً » ثم قسم الاسم معرب إلى سبعة
أقسام . وأشارت إلى أعراب الأسماء الخمسة فقالت : « اسم يظهر فيه
الحركات الثلاث مع مدّها وهي الأسماء الخمسة » وأشارت إلى أعراب
المتنى والجمع فقالت : « اسم يظهر فيه ألف ونون . أو ياء ونون وهو
المتنى واسم يظهر فيه واو ونون أو ياء ونون وهو المجرى » .
يقول النحاة : الأصل في الأعراب أن يكون بالحركات ويكون
بالرفع والنصب . والنصب والفتح . والجزم والكسر . ذلك أن الحركة
أخف من الحرف ثم هي أبين في الدلالة على المعنى المقصود بالأعراب .
لظهور زيادتها على بنية كاملة وعدم تدخلها في الدلالة على مفهومها .
بخلاف الحرف كالألف المتنى . وواو الجذعة . فإنها تدخل في الدلالة على
مفهوم الكلمة إذ يسقطها يحتل المفهوم . والعلامة التي تختص بالدلالة
على معنى لا تعدد إلى غيره أقوى من علامة تشير إلى مع دلالتها على
شيء آخر .

ثم إن الرفع بالنصب . والنصب بالفتح . والجزم بالكسر . هي أعراب
أكثر الالتفاف الدائرة في الكلام العربي فلم يخرج عن الرفع بالنصب .
من أعراب بالحركات ولم يخرج عن النصب بالفتح سوى جمع المؤنث
السالم . ولم يخرج عن الجزم بالكسر سوى المنوع من الصرف .
ولكون الأعراب بالحروف والنصب بالكسر والجزم بالفتح على
خلاف الأصل . ترى العرب يرجعون إلى الأصل المشار إليه في كثير من
الأحوال كالمجرور بالفتح « ما لا ينصرف » يرجعون به إلى الأصل في
حال الإضافة وحال اتصاله بأداة التعريف : والأسماء الخمسة يرجعون
بها إلى الأصل إذا جردت عن الإضافة أو أضيفت إلى ياء المتكلم . وكذا

وكلنا يرجعون بها الى الاصل اذا اضيفا الى اسمه ظاهر .
وفي بعض ما خرج عن الاصل لغات تجري على الاصل كالاسماء
حسنة ولو في حال اضافتها الى غريبة المتكلم . ورجعوا بها لا ينصرف
الاسم لداعي ضرورة او تناسب . ومورد في هذا كثير من شعراهم .
وحكى قوم ان صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة قوم .

وفي بعض ما خرج عن الاصل افعال تجيز اعادته الى الاصل . كما
جاء الكوفيون نصب جمع المؤلف السالم بالفتح على الاصل .
ومجمل القول ان اوجوه التي دعت علماء العربية الى تقسيم علامات
الاعراب الى أصلية وفرعية وجوه لا يستهان بها . ومن هنا نشأ بحثهم
عن أسباب عدول العرب في بعض انواع الكلم عن تلك الاصول الى
غيرها .

وفي غراب الاسماء الحسنة مذهب اخطار المجتهد منها انها معربة
بحركات الظاهرة . الواو والالف والياء حروف مد . اتبع . وهو
مذهب المازني . واداهم المازني الى هذا الوجه مع ما فيه من دعوى
الاتباع الذي يعد من الاحوال السادة في الكلام العربي . فلان
الحركات عنده هي علامات الاصول . فلا يعدل في الاعراب الى
الحروف الا حيث يتعذر تخريجه على الاصول . اما المجتهد فانها ترى
الواو والالف والياء علامات اصول فما الذي دعاها الى العدول عن
أصول لا شذوذ معها ، الى اصول يصحبها شذوذ .

القاب الاعراب والبناء

ذكرت المجتهد ان الحاجة جعلوا الحركات الاعراب القابا هي الرفع
والنصب والجر والجزم والحركات البناء القابا هي الضم والفتح والكسر
والسكون . ثم قال : ومن النحويين من يلتزم هذه التفرقة واستعمل
القاب نوع في غيره . ويرى المجتهد ان يكون لكل حركة لقب واحد في
الاعراب والبناء وان يكتب بالقاب البناء « .

للرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم في اصطلاح النحويين وجهاً نستعمل
 القاباً لما تحدثه العوامل في آخر الكلمة من حركات وسكون وما ناب
 عنها . فافضة تقتضى هذا الاصطلاح رفع والواو رفع وهكذا
 سائرهما تطلق على الحكم الذي يحدثه العامل ، والفضة والواو وغيرها
 من العلامات دالة عليه وكل من الاصطلاحين يجري عليه الاعراب في
 النظام . أما اللجنة فقد أحدثت لنفسها اصطلاحاً هو استعمال الضم
 والفتح والكسر نقاباً للاعراب والبناء مع نداء نقاب الرفع والنصب
 والجر . فلم تنتظم عبارتها في الحديث عن حال الاعراب . ذلك ان الاسم
 المعرب لا يوصف على مقتضى اصطلاحها بالرفع ولا النصب ولا الجر
 وإنما يقال في اعرابه مضموم ومفروق ومكسور . وهذا يستقيم في نحو
 المفرد وأما المشى والجمع كفاعل في نحو جاء الزيدان او الزيدون . فانه
 لا يقال فيه مرفوع لان اللجنة ألغت الرفع . ولا يقال مضموم . لانه لما
 قسست علامات الاعراب بنسب تقسيبها على حسب ما يظهر في آخر
 الاسم فجعلت من المعربات ما تظهر فيه الحركة كالاسم المفرد . ومنها
 ما يظهر فيه الف وفون وهو المشى او واو ونور وهو الجمع . قالت
 هذا وصرحت بان كلا من الالف والواو اصل في الاعراب وانكرب ان
 يقال : انهما فانبان عن الضم . ولا ندري ماذا تقول اللجنة في وجه ضم
 التابع المعرب بالحركات اذا كان متبوعه معرباً بالحروف نحو جاء الزيدون
 كلهم فان الفاعل في هذا المثال يقتضى اصطلاح اللجنة بسبب مرفوع
 ولا مضموم . فني أي شيء تبع هذا التأكيد المضموم ذلك الاسم المؤكد
 وهو غير مضموم . أما النحاة فاعرابهم للمثال منتظم . فان التابع والمنبوع
 يشتركان في الرفع على كلا الوجهين من اصطلاحهم . فالرفع على الوجه
 الاول لقب يتناول النوعين الضم والواو وهو على الوجه الثاني حكم
 والضم والواو يدلان عليه .

تسمية الجزأين الأساسيين للجملة

ذكرت اللجنة اصطلاح ارباب العلوم في تسمية الجزأين الأساسيين للجملة . وقالت : « وقد عرضت اللجنة الاسماء . تم فضاء اصطلاح المناطقة وهو الموضوع والمحول ، لانه اوجز ولاه لا يكلفنا اصطلاحا جديدا » .

نظر النحاة الى ما يسميه المناطقة موضوعا فوجدوا محموله ما اسما او جملة اسميه او فعلية . واما فعلا او وصفا متقدما عليه . ووجدوا هذين النوعين يختلفان في احكام تنى فروا . ان احاديهما في الاحكام ينسب ان يكون لكل منهما باب بجمع مباحثه واسم يسار به فسما الاول مبتدأ والثاني فاعلا . ووضعوا لكل منهما بابا خاصا .

« اذا كان للجزء الاول اسم واحد عند المناطقة هو الموضوع . واسم واحد عند اليبانيين هو المسند اليه ، فلان انواعه لا تختلف بالنظر الى الاحوال المبحوث عنها في دينك العلين اخلافا يقتضي تقسيما مثل التقسيم الواقع في علم النحو .

احكام اعرابها

« ان اللجنة الموضوع هو المحدث عنه في الجملة وهو مصوم دائما الا ان يقع بعد ان أو احدى اخواتها » .

صرحت اللجنة قبل هذا بأن الالف في المثني والنواو في الجمع تسمى معها اصل في الاعراب . وخالف النحاة في قولهم : ان انضم اصل والالف والنواو فانيان عنه . فكان على اللجنة ان حكمت على الموضوع بانضم الدائم ان تستثني المثني والجمع لانها لا يظفر في آخرها ضم ولا شيء ينوب عن الضم .

وتحدثت اللجنة عن اعراب المحول ذاكرة له ثلاثة اقسام فقالت : يكون اسما فيضم الا اذا وقع مع كان او احدى اخواتها . ويكون فعلا

فيفتح . ويكون فعلا أو مع حرف من حروف الاضافة أو حصة ويكتفي
في اعرابه ببيان انه محمول » •

كان على اللجنة ان تحافظ على اصطلاحها السابق مع ان الالف •
في المنى والواو في الجمع علامتان اصليتان فتقول : فيضم أو يظفر
في آخره الف ونون أو واو ونون واكتفاء اللجنة في اعراب المحمول
الموافق فعلا أو حصة ببيان انه محمول مبني على الغائب للاعراب المحلي •
وفد اريئناك ان الجملة الواقعة موقع المفرد لا تستغني عن الاعراب المحلي
اد عليه يقوم اعراب تابعها : نحو (زيد ابوه كريم وعالم آخوه) ولم
يجر فيما نعلم خلاف بين النحاة في فصاحة هذا الأسلوب ، اما اكتفاءها
في اعراب المحمول المصاحب لحرف الاضافة ببيان انه محمول . فمبني
على ما ذهبت اليه اللجنة من عدم تقدير المتعلق العام . وجعل الجار
والمجرور نفس المحمول . وسننبه على مكان هذا المذهب من الضعف •
والحق أن الجار والمجرور الواقعين بمكان الخبر متى صرف النظر عن
منعقتها اخذا حكم الخبر ، وكذا بحل رفع . ووردت النوابع بعدها
على رعاية هذا المحل ، كأن تقول (زيد في الدار أو مسافر) •

المطابقة بين المحمول والموضوع

قالت اللجنة : « وعلامة العدد التي تلحق الفعل هي في الجمع الواو
للدكور . والنون للاناث . وفي المنى الالف لهما . وفي المفرد التاء
للواحدة . وتأخذ اللجنة في ذلك برأي الامام المازني القائل انها علامات
لا ضمائر » •

يقول جمهور النحاة : ان الواو في نحو الزيدون فاموا . والنون في
نحو الهندات قسن ، والالف في نحو الزيدان قاما ، هي ضمائر وهي
المسند اليها بالفعل . ويقول المازني : « هي علامات في الافعال ضمائر
مستكنة هي المسند اليها الفعل » أما اللجنة فتراها علامات كما يراها

المازني ، ولكنها ترى الأفعال خالية من ضماير على ما تصرح به بعد
من الغائها للضماير المسترة .

نرى اللجنة في اعراب الأفعال التي تلحقها الواو والنون والالف
لا تطابق مذهب المازني من كل وجه ، ولهذا نجد رأيها قد يتزلزل امام
قد يثبت امامه مذهب المازني .

ماذا تقول اللجنة حين تسأل عن الموضوع في مثل قوله تعالى :
« فسجدوا » من آية : « وإذا قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا » وعن
الموضوع في مثل جفوني من قول الشاعر :

جفوني ولم تجف الاخلاء اتني لغير جليل من خليلي مهمل
وعن الموضوع في مثل (هويني) من قول الشاعر :

هويني وهويت الغايات الى ان شب فانصرفت عنهن آمالي
لا يستقيم لها ان تقول الموضوع في الآية فقط الملائكة وفي البيت
الاول فقط الاخلاء وفي البيت الثاني الغايات . كما كانت الموضوع في
نحو الزيدون قاموا والهندات قسن والزيدان قاما . هذا الاسم الظاهر ،
لان لفظ الملائكة مكسور ولفظ الاخلاء مفتوح ولفظ الغايات ظاهرة
في آخره كسرة . والموضوع على ما تقول اللجنة « مضوم دائما » .
ولا يسكن عين اعراب هذه الاسئلة على مذهب المازني لانه يقول
المسند اليه هو الضمير المستتر والواو والنون من قبيل العلامات المشيرة
الى العدد .

متعلق الظروف وحرف الاضافة

ذكرت اللجنة ما يقول النحاة في متعلق الظروف وحروف الاضافة
وتسميها به هي متعلق عام ومتعلق خاص . ثم قالت : « و ترى اللجنة
ان المتعلق العام لا يندر وان المحصول في مثل زيد عندك وفي الدار هو
الظرف » .

لاحظ النحاة ان الجبلة ذات المبتدأ والخبر المقرون لا يستقيم معناه الا على معنى ان هذا المحصول عين الموضوع نحو زيد انسان أو قالس فاذا ورد بعد المبتدأ ظرف نحو زيدك امامك فالظرف من قبيل الاسم الجامد ولا يستقيم معنى الجبلة على ان هذا الخبر هو عين المبتدأ الا الظرف الذي هو مكان ليس عين زيد . وقد كانت حكمة العرب انهم ان يخبروا بجامد عن جامد ليس عينه ، فلفي لجهل ان العرب لابد ان يكونوا قد لاحظوا عند المطلق بهذا الترتيب كلمة أخرى يصح حملها على المبتدأ ، وحذفوها على عادتهم في حذف ما تشير القرائن الى مكانه . والتركيب ينساق بسامعة اى معنى ان زيدا موجود وكان اسم المتعجب فقالوا ان المحصول هو هذا المنطق الملاحظ في نظم الكلام : الظرف قيد له .

ولاحظ النحاة ايضا ان حروف الاضافة وضعت لتربط بين الاسماء والانفعال وانه لا يتحقق معنى حرف الاضافة في الجبلة الا اذا تعلق بفعل او ما يقوم مقامه في الدلالة على الحدث فاذا جاءت بهم جبلة تتصل على حرف الاضافة وليس هناك فعل او ما يشبهه نحو زيد في الدار . ذكروا قاعدة وضع حروف الاضافة وما تجري عليه في الاستعمال وعرفوا بذلك ان العرب لا يستعملون حرف الاضافة دون ان يكون له متعلق من العقل او نحوه فوئفوا من ان في الجبلة متعلقا لحرف الاضافة ملاحظ في نظم الجبلة واول ما ينساق اليه ذهن سامع الجبلة هو معنى موجود وكان فادا قال النحاة ان لحرف الاضافة في نحو زيد في الدار معناه سنويا هو من معنى الكون العاد فقد جروا في اسرار الكلام على ما تقتضيه قاعدة وضع الحروف ونبهوا على لفظ لا ينظم معنى الجبلة في صورته الجلية الا بملاحظته .

هذا وقد جرى بعض النحاة على ظاهر حل الجبلة وقام كما قال

اللجنة : ان الظرف والجار والمجرور هو الخبر ولا حاجة الى ضمير
معلق . غير ان هؤلاء يخالفون اللجنة بقولهم : ان الضمير الذي كان
في المتعلق انتقل الى الظرف والجار والمجرور وصار ملاحظا معه ولم
يبق للمتعلق حظ من الاعراب واللجنة التي تذكر الضمير المستتر في زيد
قام لا تسيع ان يكون في الظرف والجار والمجرور هذا الضمير .

وورد في الشواهد العربية الصحيحة نحو « فان قوادى عندك الدهر
اجمع » وهذه الطائفة من النحويين يقولون : ان اجمع تؤكد للضمير
الملاحظ في الظرف . وماذا نرى اللجنة في وجه ضم اجمع ولم يسبقه
على مقتضى رأيهم مؤكدة مضموم .

الضمير

قال اللجنة : من اصول اللجنة ان تلغي الضمير المستتر جوازا او
وجوبا . فسل زيد قام الفعل هو المضموم ولا ضمير فيه . وليس بجلة
كما يعده النحاة ، وهو كمثل قام زيد » .

انكرت اللجنة الضمير المستتر جوازا ووجوبا . ووجه ما يفوله
النحاة أنهم وجدوا في بعض الجمل امعالا لم يذكر معها اسم ظاهر . ولا
ضمير بارز يصلح لان يكون فاعلا « موضوعا » لها .

فقالوا : ان الفاعل ضمير مستتر ، أي ملاحظ في ذهن المتكلم عند
القاء الجلة ، ولم يذكره استغناء عنه بالقرينة المشيرة اليه ، فنحو
« كتب » من قولك امرت زيدا بالكتابة فكتب . فعل لم يذكر معه اسم
ظاهر ولا ضمير بارز يصلح لان يكون فاعلا له . ولكل فعل فاعل ،
فالنحاة يقولون : ان الفاعل ضمير مستتر يعود على زيد . والقرينة
تقدم الامر له بالكتابة . واذا ارادوا التنبيه لهذا الضمير الذي اسند
اليه الفعل دنوا عليه بلفظ الضمير المنفصل فقالوا « هو » . ليس
بمعقول ان تقول اللجنة ان لفظ كتب في المثال مسند الى زيد المتقدم .

أو نحن . ولا ندري ماذا يكون جواب اللجنة لو طلب منها بيان هذا الموضوع الذي أشارت إليه الهزة أو التور . ولعلنا نضطر عندئذ إلى التمسك بالفسائر التي يذكرها النحاة . وإذا استطاع التليد أن يفهم أعراب جملة مركبة من فعل وحرف يشير إلى الموضوع ، لم يعسر عليه أن يفهم أعراب جملة مركبة من فعل وحرف يشار إليه بحرف . ولم تحدثنا اللجنة عن الحرف الذي يشير إلى الموضوع في فعل الأمر نحو « اكتب » وفي اسم الفعل نحو صه ، وأف .

وقالت اللجنة « التفسير المتصل البارز منه الدال على العدد . وقد اعتبر إشارة لا ضميرا ، واتبع فيه مذهب المازني .

وغير الدال على العدد مثل « قمت أو قمتن » التفسير موضوع . والفعل قبله محمول . وإذا ذكر مع المتصل ضمير منفصل . فهو تقوية له مثل « قمت أنا وأنا قمت » .

فبينما فيما سلف على الفرق بين رأي اللجنة ومذهب المازني في نحو « يزيدان يقومان . والزيدون يقومون . والنسوة يقسن » وقول اللجنة هنا : وإذا ذكر مع المتصل ضمير منفصل فهو تقوية له ، عبارة غير واضحة لأن موضوع بحثها الأعراب . ومقتضى موضوع البحث أن تريد من التقوية التوكيد المعروف في علم النحو . وهذا ظاهر في مثل « قمت أنا » أما نحو « أنا قمت » فالتفسير المنفصل لا يدخل في باب التوكيد المحدود من التوابع . وإنما هو مبتدأ أخبر عنه بجملة . وحصل توكيد النسبة من تكرار الاسناد ، لأن فعل القيام أسند إلى الضمير المتصل على وجه التفاعلية . وأسند إلى الضمير المنفصل في ضمن الجملة على وجه الخبرية . فإذا كانت اللجنة تريد أن تعالج النحاة فيما فرروه من وجوب تأخير التأكيد عن المؤكد فتسكن عباراتها أوضح مما كتبت . حتى يكون للنقاد رأي في هذه المخالفة .

التكلمة

اختارت اللجنة ان تسمي كل ما عدا الموضوع ، والمحتصول تكلمة .
ثم قسمت التكلمة بالنظر الى اغراضها الى بكلمة بيان الزمان او المكان
او المفعول فيه ، وبيان العلة ، المفعول المطلق ، وبيان المفعول والمفعول
به ، او لبيان الحال ، او لبيان النوع ، التمييز . ثم قالت اللجنة وبذلك
جميعنا كثيرا من الابواب كالمفاتيح ، والحال والتمييز تحت اسم واحد
هو التكلمة دون ان نضيع غرضا .

اذا كان انشائي ، يضمن اغراض التكلمة وكان اعراب التكلمة يسدني
ذكر الغرض منها فان اللجنة لم تأت بشيء سوى بها استبدال بالمصطلحات
النحوية ككتاب ليس بواجب منها ، نفى نحو جاء زيد ركبنا يقول النحاة
راكبا حال . ونقول اللجنة ركبنا بكلمة لبيان الحاح . وفي نحو عندي
عسرون كتابا يقول النحاة كتابا تمييز . ونقول اللجنة كتابا تكلمة لبيان
النوع . والذي نرى ان المصطلحات النحوية تنعثر بالاغراض مع الايجاز ،
فلا داعي الى ان نستبدل بها مصطلحات اخرى .

الاساليب

قالت اللجنة : ان النحاة تعبوا كثيرا في اعراب انواع من العبارات ،
وفي تخريجها على قواعد هم مثل التعجب ثم قالت : « وقد رأيت اللجنة
أن تدرس هذه على أنها اساليب يبين معناها ، واستعمالها ، ويقاس
عليها ، أما اعرابها فسهل » ما احسن « صيغة تعجب ، والاسم بعدها
المتعجب منه مفتوح » واحسن « صيغة تعجب والاسم بعدها مكسور
مع حرف الاضافة »

صيغة التعجب يكثر دورانها في كلام العرب ، وتتعلق بها احكام
خاصة ، ولذلك عقد لها النحاة في كتبهم بابا قائما بنفسه ، وما ذكرته
اللجنة لا يكفي في اعراب هذه الصيغة بل هو اعمال لاعرابها اذ اقل
ما يجب في اعراب الجملة ان يبين فيها الموضوع والمحتصول ، واعراب

جله التعجب على وجه الذي ذكرته اللجنة لم يبين فيه الموضوع ولا المحسوس ، وإذا كان النحاة قد تعبوا كثيرا في اعرابها ، وتخريجها على قواعدهم ، فمن السهل على اللجنة ان تختار وجها من الوجود التي تعبوا فيها ، وتقتصر عليه في اعراب الجملة ، وإذا بدا للجنة ان النحاة لم يصبوا في تخريج صيغة التعجب على قواعدهم او ان قواعدهم التي خرجوا عليها الصيغة غير صحيحة ، او غير ميسرة ، فلتورد على وجه الاجتهاد تخريجا غير تخريجهم ، ووجها من الاعراب ايسر من وجوههم وقالت اللجنة : ومثل هذا التحذير والاغراء « كما في النار او اياك والنار او النار النار ، وهو اسلوب والاسم منه مفتوح ، والاسنان مفتوحان ايضا ، وانما توجه اللجنة العناية في درس هذه الاساليب الى طرق الاستعمال لا بتحليل الصيغ وفلسفة تخريجها »

اذا قيل للتلميذ في درس النحو : ان النار « في نحو النار النار » وذاك في نحو « اذاك اذاك » مفتوح يذهب ذهنه ، وان لم يكن نبيا ، الى ان هذه الكلمات تكرارات من تكرارات الجملة ، ويتشوف لمعرفة ركني الجملة « الموضوع والمحول » فماذا يكون جواب المعلم له « اقول له : هذه صيغة لا محمول لها ، ولا موضوع او يقول له : لها موضوع ! ومحمول لا حاجة بك الى معرفتهما

ثم ان درس اسلوب التحذير والاغراء يستدعي بيان معنى الصيغة ، واذا استبان معناها كان من اسهل ما يلقيه التلميذ ان هذه الاسماء المفتوحة تكرارات لفعل وفاعل « موضوع ومحول » جرت العرب على حذفها لقيام ما يدل عليهما .

ولا اظن اللجنة تريد من مثل هذا الاختصار البالغ في الاعراب صرف العربيين عن حديث تقدير مترد او جملة في الكلام ولو في مثل هذه الصيغ التي لا يجب التلبيذ في معرفة الفعل والفاعل المقدرين فيها أدنى صعوبة . هذا ما اردت تقديمه لوزارة المعارف ، والله الامر من قبل ومن بعد

الإصباح

بما يتوقف تانيته على السماع

الحمد لله العلي الاعلى * والصلاة والسلام على مرشد الامم الى
الطريقة المثلى * والرضا عن آله الابرار * وصحبه الاخيار * اما بعد
فهذه رسالة في الالفاظ المؤنثة سمعا جيمتها مرتبة على حروف المعجم
لتكون تذكرة لى وان شاء ان يذكر بها من الكتاب والادباء بعدى *

وقد اخذت فيها على القلم ان يستشهد على كل كلمة بنص امام من
ائمة اللغة * وستجد فيها ما ينهك على ان الشيخ ابن الحاجب وغيره
قد اوردوا كلمات فيما يجب تانيته والتحقيق انها مما يجوز فيها التذكير
والثانيث * واليك ما نقصيت اثره ووقفت عليه يدى من هذه الاسماء .

حرف الهمزة

(الابنط) هو باطن المنكب ، وتكسر الباء ، قد يؤنث . قاموس .
وقال ابن جنى : يذكر ويؤنث وتذكره أجود . قال أبو حاتم سألت
بعض فصحاء العرب عن تأنيث الابنط فانكره شدد الانكار فقلت انه
حكى لنا ان بعض العرب قال : وقع السوط حتى برقت ابطة فقال :
ليس بهذا من العربية انما هو حتى وضح ابطة . المخصص .
(الابهام) اكبر الاصابع وقد تذكر . قاموس . وقال ابن جنى :
الابهام يؤنث وتذكره لغة لبني أسد .

(الاذن) (الاذن بالضم وبضمتين معروفة مؤنثة . قاموس . وفي
لسان العرب : واذن كل شيء مقبضه كاذن الكوز والدلو على الشبابة
وكله مؤنث .

بحث نشره المؤلف في رسالة صغيرة مطبوعة .

(الأرتاب) عده ابن الحاجب فيما يجب تأنيده : عده صاحب المكنل
عسا يؤث . وفظهر عبارة المبرد في التكميل انه يؤث اذا ورد به التثني
و يذكر اذا اراد به ذكر . قال : ان العنت يقع على الذكر والانثى واما
ميز باسم الاشارة كالارنب .

(الأروى) هي جمع أو اسم لأروية وهي الانثى من الوعل . عدها
صاحب المكنل فيما يؤث . وفي اللسان . والأروى مؤث .

(الأرسب) السرع والشاطم مؤث . يقال سرأ فلان وله أرسب منكرة
اذا مر مرارتي من النشاط . لسان العرب .

(الإزار) الملحظ يؤث . قاموس . والازار الملحظ يذكر ويؤث
عن المحققين . لسان العرب . قال ابن سيده : وفول أي ذؤيب . وورد
غلب دم الغنبل الزارها . يجوز ان يكون على لغة من أدت الأزار .

(الإسن) عده ابن الحاجب فيما يجب تأنيده : وورد صاحب
المكنل في شرح المفتل في قبيل المؤث السماعي

(الأصبع) سار صاحب القاموس الى وجوب التثني والتذكير
بقوله : وورد تذكر . وقال أبو فارس : الأجود في أصبع الإنسان
التأنيث . وقال الصاعاني : يذكر ويؤث والغالب التأنيث .

(الأشقي) المثقب والسراد يغرز به ، ويؤث . قاموس .

(الأبيحي) جمع اضحاح وهي الديبحة يذكر ويؤث . ومن ذكر
ذهب به الى اليوم . لسان العرب . وأدب الكاتب لابن قتيبة .

(الأفعى) ذكرهما ابن الحاجب فيما يجب تأنيده وكذلك وورد
صاحب المكنل في حساب ما يؤث .

(الألف) الألف من العدد مذكر ولو أنث باعتبار الدراهم لجاز .
قاموس . وقال ابن جني الألف من العدد مذكر فان أنث فانها يذهب
بها الى الدراهم

(الأَل) هو السراب أو ما يحس بما في أول النهار ويؤث • قاموس •
وقال ابن جنى : الأَل الذى يشبه السراب مذكر وتأنيثه لغة

حرف الباء

(بَسْر) (توردده صاحب المجلد فيما يؤث ويذكر • معاداة • بضع على
الأتى والذكر ولكن يقال هى بشر وهو بشر كما فى لسان العرب
(البَطْر) خلاف الظهر مذكر • قاموس • ومثله فى لسان العرب
ثم قال : وحكى ابو عبيدة أن تأنيثه لغة
(البلد) بلد يذكر ويؤث • مصباح • فى سبويه هذه الدار نعمت
البلد فأنث حيث كان الدار : لسان العرب •
(البنصر) البنصر مؤنثة • قاموس • ومثله فى اللسان
(البير) هى اثى • قاموس • ومثله فى اللسان

حرف التاء

(تى) يذكر ويؤث • المكمل فى شرح المفصل

حرف الشاء

(الشى) شاعر صاحب القاموس الى وجه التانيث بقوله ويؤث •
وقال النووى فى شرح مسلم • شى مذكر وقد يؤث فى لغة • وفى
المحكم • الشى معروف يذكر ويؤث •
(ثعلب) عدو ابن الحاجب فيما يجب تأنيثه

حرف الجيم

(الجحيم) عدو ابن فنيبة وابن الحاجب فيما يؤث • وقال ابن جنى •
الجحيم من بين أسماء جهنم مذكر وسائر أسانها مؤث •
(الجزير) يقع على الذكر والأتى • وهو يؤث لأن النقطه مؤنثة •
تقول هذه الجزور وان أردت ذكرا • لسان العرب •
(الجِعَار) جبل بحدته المستفى وسطه اذا نزل فى البحر للآل يقع

فيها • عده صاحب المكل في شرح المفصل ما يؤث •
(الجناح) عده صاحب المكل في شرح المفصل فيا يؤث : وقال
صاحب اللسان • جمع الجناح أجنحة وأجنح • حكم الأخيرة ابن جني
وقال كسروا الجناح وهو مذكر على أفعل وهو من تكسير المؤنث لأنهم
ذهبوا بالتأنيث الى الريشة

(الجن) عده صاحب المكل في جلة ما يؤث • وفي اللسان قوله
« لا ينفخ التقريب منه الا بهرا اذا غرته جنسه وابظرا »
قد يجوز ان يكون جنون مرحة وقد يكون الجن هنا هذا النوع
المستتر عن العيون أي كأن الجن تستحته • ويقويه قوله : غرته • لأن
جن المرح لا يؤث انما هو كجنونه

(جهنم) اسم لنار الآخرة منع من الصرف للتعريف والتأنيث •
لسان العرب •

(الجام) عده صاحب المكل فيا يؤث وقال صاحب اللسان •
ابن بري : الجام جمع جامة وتصغيره جوية وهي مؤنثة أعنى الجام •
(جبال) الضبع قال ابن بري جبال غير مصروف التأنيث والتعريف •
لسان العرب •

حرف الحاء

(الحانوت) يذكر ويؤث التبريزي في شرح معققة طرفة • وقال ابن
جني والزجاج هي مؤنثة فان ذكرت فانما يعنى بها البيت •
(الحدثن) قال الأزهرى : ربما اثت العرب الحدثن يذهبون
به الى الحوادث • وقال الفراء : تقول العرب اهلكتنا الحدثن • لسان
العرب •

(الحدور) يقال وقعنا في حدور منكورة وهي الهبوط لسان العرب •
(الحرب) الحرب أشى وحكى ابن الاعرابي فيها التذكير والاعرف

تأنيثها وأنا حكاية ابن الاعرابي فادرة • لسان العرب •
(حلاق) يث على الكسر لانه حاصل فيها العمل والتأنيث والصفه

الغالبه • لسان العرب • ويريد بالعدل انها معدولة عن الحالقة

(الحال) كينة الانسان وهو ما كان عليه من خير أو شر يذكر
ويؤنث • النحوياني يقال حال فلان حسنة وحسن والواحدة حالة يقال
هو بحالة سوء فمن ذكر الحال جمعه أحوالا ومن أنثها جمعه حالات •
لسان العرب •

(الحمام) قال ابن بري : وقد جاء الحمام مؤنثا في ييب زعم
الجوهري انه يصف حماما وهو قوله :

فاذا دخلت سميت فيها رجة لفظ الماعول في ييوت همداد

قال ابن سيده : والحمام الدياس مشتق من الحميم مذكر تذكره
العرب • وقال سيبويه : جمعوه بالالف والتاء وان كان مذكرا حين لم
يكسر جعلوا ذلك عوضا من التكسير • لسان العرب •

(حضاجر) هي الضبع أوردها مظفر الدين صاحب المكنل في شرح
المتصل في قبيل ما يؤنث ساعا وقال صاحب اللسان : حضاجر اسم
للذكر والاثني من الضباع سميت بذلك لسعة بطنها وعظمه

(حضار) عده صاحب المكنل فيا يؤنث ساعا • وقال صاحب
اللسان : وحضار مبنية مؤنثة مجرورا بدا اسم كوكب

حرف الخاء

الخِرَق : ولد الارنب يذكر ويؤنث المكنل في شرح المتصل : وفي
اللسان انه يقع على الذكر والاثني

(الخليفة) قال صاحب القاموس : والخليفة السلطان الاعظم

ويؤنث :

(الخمر) قال ابن جني : الخمر أنثى وكذلك جميع أسائها • وذكر

صاحب القاموس وجه التذكير فقال : وقد يذكر • قال شارحه المرنسي :
الاعرف في الخبر التأنيث وقد يذكر وانكره الاصمعي •
(الخصر) الخصر بفتح الصاد الاصبع الصغير أو الوسطى
مؤنث • قاموس •

حرف الدال

(الدانور) اسماء الرياح كلها مؤنثة إلا الأعصر • لاج العروس في
مادة (دبر)

(الدرع) الدرع لبوس الحديد تذكر وتؤنث •

حكى اللحياني درع سابعة ودرع سابع • وتصغير درع دريع بغير هاء
على غير قياس لأن قبضة بالهاء وهو أحد ما عذ من هذا الضرب • لسان
العرب • وقال ابن جنى : درع الحديد أنثى ودرع المرأة مذكر لا غير •
وهذا ما قلناه اللحياني في درع المرأة • وفي اللسان : ودرع المرأة فيصحبها
وهو أيضا الثوب الصغير لمسحة الجارية الصغيرة في بينها وكلاهما مذكر
وقد يؤنثان

(الدلو) الدلو معروضة واحدة الدلاء التي يسقى بها تذكر وتؤنث •
لسان العرب • وقال ابن جنى : يجوز تذكير الدلو • وهذا يدل على أن
الأكثر التأنيث حتى عدها ابن الحاجب فيما يجب تأنيثه :

(الدار) هو المحل يجتمع الباء والعرصة وقد تذكر قاموس • وقال
النجوهري : الدار مؤنثة وإنما قال تعالى (ولنعم دار المؤمنين) فذكر على
معنى المثوى والموضع كما قال عز وجل (نعم الثواب وحسنت مرتبنا)
فانث على المعنى :

حرف الذال

(الذراع) الذراع ما بين طرفي المرفق الى طرف الاصبع الوسطى
أنثى وقد تذكر • وقال أبو برى الذراع عند سيويه مؤنثة لا غير •

لسان العرب • وقال ابن جنى الذراع مؤنثة وربما ذكرت
(ذكاء) بالنظم اسم الشمس معرفة لا ينصرف ولا تدخله الالف

واللام تقول هذه ذكاء طالعة • لسان العرب •

(الذنوب) • هى الذنوب او فيها ماء او المذنب أو دون المذنب • قاموس

في تهذيب التبريزي • الذنوب تذكر وتؤنث • المزهرة • وقيل ان الذنوب
تذكر وتؤنث • لسان العرب •

(الذئبة) (القطيع من الابل • قال ابن سيده الذئود مؤنث وتصغيره

بغير هاء على غير قياس • لسان العرب

(الذهب) • الذهب النبر ويؤنث • قاموس • يقال ان الثاينث لغة

أهل الحجاز • وسائر العرب يقولون هو الذهب : تاج العروس •

حرف الراء

(الرجل) • قال أبو اسحق • والرجل من أصل الفخذ الى القدم

آثني • لسان العرب •

(الرأحم) • هو بيت الولد أنثى • المخصص • والرحم رحم الأنثى

وهى مؤنثة • لسان العرب •

(الرأحا) • الرأحا مؤنثة • قاموس • ابن سيده الرأحا الحجر العظيم

أنثى والرحى معروفة التى يطحن بها • لسان العرب •

(الروح) • الروح النفس يذكر ويؤنث والجمع الارواح • التهذيب

قال أبو بكر ابن الانباري الروح والنفس واحد غير ان الروح مذكر

والنفس مؤنثة عند العرب • لسان العرب • وقال ابن جنى الروح مذكر

فان انت فاعما يسمى به النفس • وأشار صاحب القاموس الى وجه التأنيث

بقوله ويؤنث •

(الريح) • ريح نسيم الهواء أنثى • محقق • الريح نسيم الهواء

وكذلك نسيم كل شيء وهى مؤنثة • لسان العرب • وقال صاحب

المكمل في تعداد ما يؤث : الريح وجيع أسائها كالجنوب والشمال
وغيرها .

حرف الزاي

(الزقاق) الزقاق السكة يذكر ويؤث قال الاخفش أهل الحجاز
يؤثون الطريق والسرائط والسبيل والسوق والزقاق والكلاء وهو
سوق البصرة وبنو تميم يذكرون هذا كله . لسان العرب .

حرف السين

(سباط) كقظام هي الحصى ذكرها صاحب المكمل فيسا يؤث .
(السبيل) السبيل الطريق وما وضع منه يذكر ويؤث . لسان
العرب . وقال ابن الأثير : والسبيل في الأصل الطريق والتأنيث فيها
أغلب .

(السراب) قال اللحياني . السراب يذكر ويؤث لسان العرب .
(السراويل) السراويل فارسي معرب يذكر ويؤث ولم يعرف
الأصمعي فيه إلا التأنيث . لسان العرب . وعلى تأنيثها اقتصر ابن جنى
في رسالته وابن الحاجب في قصيدته . وأشار صاحب القاموس إلى
وجهي التأنيث والتذكير بقوله . وقد تذكر

(السرى) سيرة عامة النبل ويذكر . قاموس وكذلك قال صاحب
اللسان . تذكره العرب وتؤثته قال ولم يعرف اللحياني إلا التأنيث .
(السعير) عدها الشيخ ابن الحاجب فيسا يجب تأنيثه وسبق في
الكلام على جحيم قول ابن جنى . الجحيم من بين أسماء جهنم مذكر
وسائر أسائها مؤث .

(سقر) عدها الشيخ ابن الحاجب فيسا يجب تأنيثه وقال تعال (وما
أدراك ما سقر لا تبقي ولا تذر لواحة للبشر عليها تسعة عشر) الآية .

(المستنطى) مثل السين هو ما سقط بين الزندين وقبل استحكام
الورى ذكره صاحب المجلد فيسا يؤنث في اللسان عن ابن سيده انه
يذكر ويؤنث .

(السكين) السكين المدية تذكر وتؤنث . قال ابن الاعرابى لم
اسمع تأنيث السكين : وقال ثعلب قد سمعه القراء قال الجوهري .
والتألب عليه التذكير لسان العرب .

(السلاح) هو ما يقاتل به يذكر ويؤنث والتذكير اعلی لأنه يجتمع
على أسلحة وهو جمع للمذكر . متصباح . وقال صاحب اللسان .
السلاح اسم جامع لأن آلة الحرب وخص بعضهم به ما كان من الحديد
يؤنث ويذكر والتذكير اعلی لأنه يجتمع على أسلحة وهو جمع المذكر
مثل حمار وأحمره . ورداء وأردية

(السلطان) السلطان الوالى وهو فعلاَن يذكر ويؤنث . وقال ابن
الكيت السلطان مؤنثة يقال : قضت به عليه السلطان وقد آمنت
السلطان . قال الازهرى وربما ذكر السلطان لان لفظه مذكر . وقال
القراء السلطان عند العرب الحجة ويذكر ويؤنث فمن ذكر السلطان
ذهب به الى معنى الرجل ومن أنه ذهب به الى معنى الحجة . لسان
العرب .

(السلم) السلم الصلح يفتح ويكسر ويذكر ويؤنث . لسان
العرب .

(السثم) كسكر المرقاة وقد تذكر . قاموس وفي المحكم . السلم
الدرجة والرقاة يذكر ويؤنث .

(الساء) وساء كل شيء اعلاه مذكر . والساء التى تظل الارض
اتى عند العرب لانها جمع ساءة . والساء السحاب والساء المطر
مذكر . ومنهم من يؤنثه وان كان بمعنى المطر كما تذكر الساء وان

كانت مؤنثة . لسان العرب . النساء معروفة وقد تذكر . قاموس .
 (السَّمُومُ) الرّيح الحارة تؤث . لسان العرب .
 (السَّنُّ) سن الجارية مؤنثة ثم استعيرت للعر اسندلألا بها على
 بقوله وقصره وبقيت على التأنيت . النهاية لابن الأثير . السن واحد
 الاسنان : ابن سيده السن الضرس أثى . لسان العرب .
 (الساق) والساق مؤنث قال الله تعالى (والتب الساق بالساق) .
 لسان العرب .

(السواك) السواك اسم العود المسواك يذكر ويؤث وبيل السواك
 تؤثته العرب وفي الحديث « السواك مطهرة للهم » قال ابو منصور
 ما سمعت ان السواك يؤث . فهو مذكر وقولهم مطهرة كقولهم : الولد
 مجبنة مبخلة . لسان العرب . وأشار صاحب القاموس الى الوجين
 بقوله : والعود مسواك وسواك بكسرهما أى (الميم والسين) ويذكر .
 (السنوق) ابن سيده : السون التى يتعامل فيها تذكر وتؤث .
 لسان العرب . ونقل صاحب المزمهر عن الاخفش ان أهل الحجاز يؤثونها
 وبنو تميم يذكرونها .

(سه) هى الأسب عده صاحب المكمل في جملته ما يؤث وفارابوس
 « وانت السه السفلى اذا دعيت نصر »

حرف الشين

(سنوب) عدها صاحب المكمل في شرح المنصل فيسا يؤث ساعا .
 وفي اللسان : شعبته شعوب أى المنية
 (السسائل) قال ابن سيده في المختص . وقد كسرت يعنى شال
 على الزيادة التى فيها فقالوا سائل كما قالوا في الرسالة وسائل اذ كانت
 مؤنثة مثلها

(الشمس) قال ابن جنى . الشمس الطالعة مؤنثة والشمس الذى

في الفأدة ذكر • الشمس معروفة مؤنثة • حاموس • قال الجبائي •
الشمس ضرب من الحلبي مذكر • لسان العرب •

حرف الصاد

(الصَّبُوب) عده صاحب المكمل فيسا يؤنث • وكذلك قال ابن
جنى : الصبوب مؤنثة مثل الصعود

(الصبا) أوردها صاحب المكمل وغيره فيسا يؤنث وأعاد عليها
صاحب القاموس • الضير مؤنثا •
(الصَّعُودُ) الطريق صاعدا مؤنث • لسان العرب • وقال ابن جنى •
الصعود من الارض مؤنثا •

(الصِّلَاح) والصلاح بكسر الصاد مصدر الصالحة والعرب تؤنثها
والاسم الصلاح يذكر ويؤنث • لسان العرب •

(الصِّلَاحُ) الصِّلَاح باسم السلم ويؤنث فاموس •
(صَكَّيفٌ) هي صفحة العتق يذكر ويؤنث • المكمل في ترح المفضل
(الصَّاعُ) قال ابن جنى • الصاع يذكر ويؤنث • وقال صاحب
اللسان • والصاع مكيال لاهل المدينة يأخذ اربعة امداد يذكر ويؤنث
فمن انث قال ثلاث اصوع مثل ثلاث ادور ومن ذكره قال اصواع مثل
اثواب وقيل جسه اصوع • وفي القاموس • الصاع الذي يكال به
ويؤنث •

(الصَّوَّاعُ) قال صاحب اللسان الصواع انه يضر به مذكر ثم
قال • واما قوله تعالى (ثم استخرجها من وعاء آخيه) فان التفسير راجع
الى السقاية من قوله (جعل السقاية في رحل آخيه) وقال الزجاج هو
يذكر ويؤنث •

حرف الضاد

(الضَّبْعُ) قال صاحب اللسان الضبع والضبع ضرب من السباع

أنشئ ثم قال والضبع السنة الشديدة المهلكة المجدية مؤنث قال عباس
بن مرداس .

أبا خراشة أما أنت ذا شر فإن قومي لم تأكهم الضبع
وفي القاموس الضبع بضم الباء وسكونها مؤنثة
(الضحى) قال التبريزي في شرح المعلقات : الضحى مؤنثة تأنيث
صيغة وليست الألف فيها بألف تأنيث وإنما هو بمنزلة موسى الحديد .
وفي لسان العرب والضحي مقصورة مؤنثة وذلك حين تشرق الشمس
قال . وتصغيرها بغير هاء لثلاث تلبس بتصغير ضحوة

(الضرب) بسكون الراء وفتحها شهر وهو العسل الأبيض يذكر
ويؤنث كما في تاج العروس ولم يذكر فيه ابن جنى سوى التأنيث .
(الضرس) الضرس السن وهو مذكر ما دام له هذا الاسم لأن
الإنسان كلها أُنثى إلا الإصراس والانياب وقال ابن سيده الضرس السن
يذكر ويؤنث وأنكر الأصمعي تأنيثه لسان العرب : والضرس بالكسر
السن مذكر . قاموس

(الضلع) قال صاحب القاموس الضلع مؤنثة وقال شارحه المرتضي
هذا هو المشهور وقيل مذكرة وقيل بالوجهين وهو مخار ابن مالك .
وفي اللسان الضلع والضلع لعتان محنية الجنب مؤنثة

حرف الطاء

(الطاغوت) ما يعبد من دون الله قال ابن جنى . الطاغوت يذكر
ويؤنث ومثله للشعالي في فقه اللغة . وفي اللسان : الطاغوت يقع على
الواحد والجميع والمذكر والمؤنث ثم قال ابن السكيت هو مثل
الفلك يذكر ويؤنث .

(الطريق) مذكر ويؤنث قاموس وقال شارحه المرتضي والذي
صرح به الصاغاني أن التذكير أكثر . وفي اللسان الطريق يذكر ويؤنث

فجعه على التذكير طرفه كرعيفه وأرفعه على التأنيب أنرق كيب
• وأيمن •

(الطست) قال ابن جنى : الطس والطسة والطست مؤنثات • وتقل
الشهاب في شفاء الغليل عن المغرب إن طست مؤنثة • والتحقيق إن التاء
في طست ليست أصلية بدليل جمعه على ضاس وتصغيرها على طسية
(الطاس) قال ابن جنى الطاس مؤنثة •

حرف الظاء

(الظير) قال صاحب اللسان : الظير ساعة الزوال ولذلك قيل
صلاة الظير وقد يحذفون على السعة فيقولون هذه الظير يريدون صلاة
الظهر •

حرف العين

(العاتق) مذكر وقد انث المخصص • وقال ابن جنى العاتق يذكر
ويؤنث • وأشعر صاحب القاموس الى الوجهين بقوله ويؤنث
(العجز) قال صاحب اللسان : بعد ان حكى فيه لغات شتى : يذكر
ويؤنث وقال اللحياني • هي مؤنثة فقط • والعجز ما بعد الظهر وجميع
تلك اللغات تذكر وتؤنث والجمع اعجاز لا يكسر على غير • وأشعار
صاحب القاموس الى الوجهين بقوله ويؤنث •

(العرب) بالضم وبالتحريك خلاف العجم مؤنث قاموس •
(العرس) طعام الابتداء انثى المخصص • في اللسان : والعرس
والعرس مهنة الاملاك والبناء وقيل معامه خمسة انثى تؤنتها العرب وقد
تذكر وتصغيرها بغير هاء وهو نادر اذ هو مؤنث على ثلاثة احرف
(العروض) هو ميزان الشعر واسم للجزء الاخير من النصف الاول
سالما او مغيرا مؤنثة • قاموس • وربما ذكرت كما في اللسان • مرتضي
(العسل) اشار صاحب القاموس الى وجهي التذكير والتأنيث
بقوله : ويؤنث •

(العصا) العود اثني • قاموس •

(العَصْر) وقالوا هذه العَصْر على سعة الكلام يريدون صلاة العصر
لسان العرب •

(العَضْد) قال صاحب اللسان بعد ان حكى لغاته : كل يذكر ويؤث
وقال اللحياني : العَضْد مؤنثة لا غير وفي المختص : وهي تذكر ويؤث •
(العَتَب) مؤخر القدم اثني • المخصص •

(عَقْرَب) معروف ويؤث • قاموس • وفل الليل يذكر ويؤث
بلفظ واحد والغالب عليه التأنيث • وفل ابن جني : العَرَب اسم للذكر
والاثني •

(عَبْر) اتيار صاحب القاموس الى وجهي التذكير والتأنيث بقوله :
ويؤث وفي المصباح : يقال : هو العَبْر وهي العَبْر
(العَنَق) ومعلقة ما بين الرأس والجسد • يذكر (يعرب) •
لسان العرب •

(العَنَكَبُوت) وقال ابن جني : العَنَكَبُوت يذكر ويؤث وسار
صاحب القاموس الى الوجهين بقوله : وقد يذكر
(العَيْر) والعير بالكسر القالة مؤنثة • قاموس
(العَيْن) الباصرة مؤنثة • قاموس • والعين يسوع الماء الذي ينبع
من الارض ويجري اثني • تاج العروس

حرف الفين

(الفول) عده ابن الحاجب فيسا يجب تأنيثه وقال صاحب اللسان :
تفيلت الفول تخيلت وتلونت قال ذو الرمة
فيوما يجارينا الهوى غير ماضي فيوما ترى منهن غولا تفول

حرف الفاء

(الفأس) الناس آلة من آلات الحديد يحفر بها ويقطع • اثني •
لسان العرب •

(الفخذ) وصل ما بين الساق والورك ، انثى • لسان العرب •
 (الفرس) يقال للمذكر والانثى • قال ابن سيده : واسمه التأنيث
 فلذات فل سيبويه : ويقول ثلاثه فراس اذا اردت المذكر الزموم التأنيث
 وحار في كلامهم لتؤنث أكثر منه للمذكر حتى صار يسمونه الفرس •
 لسان العرب • ٥ •

(الفردوس) قال اهل اللغة الفردوس مذكر وقد يؤنث ومنه قوله
 تعالى (الذين يرثون الفردوس هم فيها خالدون) والله اعلم بالصواب
 به الجنة وهو قليل • تاج العروس •

(الفرس) هو البعير كالخافر فرس مؤنثة • قاموس •
 فرس البعير وهي مؤنثة • لسان العرب •
 (القنك) قال ابن جني القنك يذكر ويؤنث • وقال صاحب القاموس
 القنك السفينة ويذكر • وقال صاحب المختص : القنك واحد وجنح
 ويذكر •

(القنبر) اشار صاحب القاموس الى وجهي المذكور والتأنيث بقوله:
 ويؤنث خلاف قول الليث : عامة العرب تؤنث القنبر •

حرف القاف

(القنكب) قال ابن جني القنكب من الامعاء انثى وقال صاحب القاموس
 القاموس القنكب اكاف البعير مذكر وقد يؤنث •

(قدام) قال ابن جني : قدام انثى وتضعفها بالياء وتصدر صاحب
 القاموس الى الوجهين بقوله قدام ضد وراء وقد يذكر •

(القدام) افتصر صاحب القاموس فيه على التأنيث وقيل شارحه
 المرتضى انه اذا قصد به الجارحة يجوز فيه التذكير والتأنيث •
 (القدوم) القدوم آلة للنجر مؤنثة • قاموس •
 (القدير) معروفة انثى • أو يؤنث • قاموس •

(الغيب) من الأرمز في القفا منسود مؤخر من أمة . . . العرب
توثقها وتذكر أمة . وقال ابن سيده : القفا وراء العنق إلى وها
الحياني : القفا يذكر ويؤنث .

(القنن) من القنن في الحب ينسج فيها الماء . . في اللسان
والمختص ورسالة ابن جنى : القنن اثني .

(القليب) القليب أن يطوى . وذكر وثوب قال ابن جنى : القليب
ذكر ومؤنث واتى صاحب القاموس إلى الوجهين بقوله : ويؤنث .

(الساج) هو ما يبسط من الأرض قال صاحب اللسان : ويصغر
قويعة من أم ومن ذكر قال فروع .

حرف الكاف

(الكاس) مؤنث . لسان العرب . الكاس لاء يشرب فيه أو
ما دام الشراب فيه ، مؤنثة : قاموس .

(الكبد) اقتصر ابن جنى فيه على الكلب والكلب والحياني :
هي مؤنثة فقط . وذكر صاحب القاموس الوجهين حيث قال : لا يذكر .
ونسب شارحه وجه التذكير إلى القراء وغيره .

(الكنف) هي عظم عريض خلف المنكب ، اثني . لسان العرب .
(الكحل) السمة السديدة يقال مرحت كحل أي اجذبت به عند
صاحب المكنل فيما يؤنث وقال صاحب اللسان : الكحل تصرف ولا
تصرف على . يجب في هذا الضرب من المؤنث العلم .

(الكرس) الكرسي تكل مجرى في اللسان وغيره بمرارة المعدة
للإنسان . توثقها العرب . لسان العرب .

(الكراع) مستدق الساق ويؤنث . قاموس . وقال ابن جنى هي
اثني وقد يذكر .

(الكف) قال سيبختا . الكف مؤنثة وتذكرها عند غير معروف .

جواره بعض تأويل • وقد بعض هي لغة فليده • • • العريس •
 (الكنيست) كزير الذي خالف حيرة نيم ، ويؤث قاموس •

حرف اللام

(اللبثوس) هي الدرع ، عده صاحب المكمّل فيسا يؤث •
 (اللسان) يذكر ويؤث قال في المصباح : ربما انت على معنى
 الرسالة والعصيدة من الشعر وفل الغراء : اللسان لم يسع من العرب
 الا مذكرا وقال عمرو بن العلاء : اللسان يذكر ويؤث •
 (لظى) لظى اسم جهنم غير مصروف للعيلية والتأنيث ، وفي التبريل
 العزيز (كلا انها لظى نزاعة للشوى) لسان العرب •

حرف الميم

(المتن) متنا الظهر مكتنفا الصلب ويؤث • قاموس • وقال ابن
 جني : المتن مذكر وربما انت •
 (المجرس) في التهذيب : المجر قد يؤث هي التي يدعى بها الساب •
 لسان العرب •
 (المسك) قال ابن سيده : المسك ضرب من اللبب مذكر ويد الله
 بعضهم على انه جمع واحدته مسكة •
 وقال الجوهري • واما قول جران العود :
 لقد عاجلتنى بالسباب وثوبها جديد ومن اردانها مسك تفتح
 فانما أنه لانه ذهب به الى ريح المسك • لسان العرب •
 (المعى) من اعفاج البطن ، وقد يؤث • قاموس •
 (الملح) معروف وقد يذكر • قاموس • وقال صاحب اللسان
 الملح ما يطيب به الطعام يؤث ويذكر والتأنيث فيه اكثر •
 (المنجس) الخفاف التي ترمى بها الحجرة ، تعجبي معرب ، قال
 صاحب اللسان هي مؤنثة • وأما صاحب قاموس ابن وحيد فقال
 والتذكير بقوله : وقد تذكر •

(المستوفى) قال صاحب اللسان : هو يذكر ويؤنث . فكل من حمل على المثية ، ومن ذكر حمل على الموت .

(الموصى) ما يحل به . من جمعه فعلى قال يذكر ويؤنث . وحكى الجوهري عن الفراء قال على فعلى ويؤنث . وقال عبد الله بن سعيد الأموي : هو مذكر لا غير وهو مفعول من أوصيت رأسه قال أبو عبيد : ولم يسمع التذكير فيه إلا من الأموي . لسان العرب .

حرف النون

(النفس) قال أبو بكر بن الأباري من اللغويين من سوى النفس وروح وقال هاشمي ، واحد إلا أن النفس مؤنث والروح مذكر : وقال المحيني العرب تقول رأيت نفسا واحدة فنؤنث وكذلك رأيت نفسا فإذا قالوا رأيت ثلاثة نفس وأربعة نفس ذكروا وكذلك جميع العدد وقد يجوز التذكير في الواحد والاثني والثلاث في الجميع . لسان العرب .

(النوى) قال ابن جني . النوى البعد مؤنث : وقال الجوهري : والنوى الوجه الذي بنويه المسافر من قرب أو بعد وهي مؤنثة لا غير والنوى الدار والنوى التحول من مكان إلى مكان آخر أو من دار إلى دار غيرها كل ذلك أنثى . لسان العرب . وفي اللسان : النوى جمع نواة التمر وهو يذكر ويؤنث .

(الثاب) السن خلف الرباعية مؤنث . قاموس

حرف الواو

(الورك) بالفتح والكسر وككف ما فوق الفخذ مؤنثة . قاموس . والورك ما فوق الفخذ كالركف فوق العضد أنثى . لسان العرب . (وراء) قال ابن جني وراء بمعنى خلف مؤنثة . وأشار صاحب القاموس إلى الوجهين بقوله : ويؤنث .

حرف الهاء

(الهبوط) : قال ابن جنى الهبوط في الارض اثنى •
(الهدى) ابن سيده : الهدى ضد الضلال وهو الرشاد والدلالة
تتى • وقد حكى فيه التذكير وشار صاحب القاموس الى وجهي التذكير
والتأنيث بقوله : ويذكر • وقال ابن جنى قال اللحياني الهدى مذكر
قال وقال الكسائي • بعض بني أسد يؤثته • لسان العرب •

حرف الياء

(اليد) اليد مؤنثة وكذلك يد القميص ويد الرحا وليد النى يخذها
الرجل عند آخر • المخصص •
(اليسار) الشمال • مؤنثة • المخصص •
(اليمين) القسم • مؤنث • القاموس •
هذا ما تيسر جمعه من الكلمات المؤنثة وجوبا أو جوارزا بانفاق أو
على احد الاقوال • وسيتها الامتاع « بها يتوقف آئيله على الساع •

وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

الفهرس

٢	- حياة المؤلف	{ ٣٤	- الحديث الشريف
٥	- آ - القياس في اللغة العربية { ٤٠	- القياس على الشاذ	
٧	- المقدمة	{ ٤٦	- القياس على مالا بدء من تأويله
٩	- المدخل - فضل اللغة العربية		بخلاف الظاهر
	ومسايرتها للعلوم والمدنية	{ ٤٩	- سبب اختلافهم في القياس
١٠	- اللغة	٥١	- القياس في صيغ الكم واستثنائها
١٠	- أصل نشأة اللغة	{ ٦٨	- الاشتقاق من أسماء الاعيان
١١	- تأثير الفكر في اللغة	{ ٧٢	- قياس التمثيل
١٢	- تأثير اللغة في الفكر	{ ٧٣	- قياس الشبه وقياس العلة
١٣	- هل يمكن انحداد البشر في لغة؟ { ٧٤	- اقسام علة القياس	
١٤	- اللغة العربية لا تموت	{ ٧٦	- اقسام قياس العلة
١٥	- اللغة في عهد الجاهلية	{ ٧٨	- شرط صحة قياس التمثيل
١٧	- تأثير الاسلام في اللغة	٨٠	- مباحث مشتركة بين القياس
١٧	- فضل اللغة العربية		الاصلي والقياس التمثيلي
			القياس في الإنصاف
٢٠	- الحاجة الى مجمع لغوي	٨٤	- القياس في الترتيب
٢٢	- مهيّد	{ ٨٦	- القياس في الفصل
٢٥	- الحاجة الى القياس في اللغة		
٢٧	- انواع القياس - وماذا نريد	٨٧	- القياس في الحذف
	بحسب هذه المقتضيات	٨٩	- القياس في مواقع الانحراف
٣٠	- القياس الاصلي	{ ٩٢	- القياس في العوامل

١٦٩ - وجهة نظر المجوزين	٩٨ - القياس في شرط العمل
١٧٠ - مناقشتهم لادلة المانعين	١٠١ - القياس في الاعلام
١٧١ - تفضيل وترجيح	١٠٢ - الكلمات غير القاموسية
١٨١ - د - موضوع علم النحو	١١٢ - ب - حياة اللغة العربية
١٩٤ - وجهات البحث النحوي	١١٤ - مقدمة
٢٠٥ - ه - التضمن	١١٦ - دلالة الالفاظ
٢٠٦ - و - يهمل وضع مصطلحات	١١٨ - ج - اللغة في البناء الاجتماعي
الالوان	١٢٠ - اطار اللغة العربية
٢٠٩ - اسماء الالوان	١٢٨ - فصاحة مفرداتها ومحكم وضعها
٢١٧ - اسماء الالوان الساذجة غير	١٣١ - حكمة تراكيبها
الاسماء للتصريف	١٣٤ - تعدد وجه دلالتها
٢١٧ - اسماء عيآت الاشياء المركبة	١٣٦ - تعدد اساليبها
من الوان	١٣٩ - طرق اختصارها
٢١٨ - اسماء الالوان المركبة القابلة	١٤٤ - اتساع وضعها
للتصريف	١٤٩ - ابداع العرب في التشبيه
٢٢١ - اسماء الالوان المركبة غير قابلة	١٥٢ - اقتباسهم من غير لفتهم
للتصريف	١٥٥ - ارتقاء اللغة مع المدنية
٢٢١ - الاسماء المرعى في معانيها	١٥٩ - اتحاد لغة العامة والعربية
لون	١٦٢ - حياة اللغة العربية
٢٢٥ - اسماء ايجاد الالوان	١٦٦ - د - الاستشهاد بالحديث في
٢٢٨ - ز - طرق وضع المصطلحات	اللغة
الاسماء في اللغة العربية	١٦٦ - ما انفردت به الحديث
٢٣٩ - ح - حول تبسيط قواعد	١٦٧ - عمل في الحديث مالا شاع
المحرف والتصرف والتركيب	له في كلام العرب
٢٣٩ - باب الاعراب	١٦٨ - الاختلاف في الاحتجاج بالحديث
٢٤٠ - العلامات الاصلية للاعراب	١٦٩ - وجهة نظر المانعين
والعلامات الفرعية	
٢٤٠ - القاب الاعراب والبناء	

٢٤١ - الجملة	٢٤٧ - العلامات الأصلية للأعراب
٢٤٢ - أحكام أعرابهما	٢٤٨ - ألقاب الأعراب والبناء
٢٤٣ - الترتيب بين الموضوع والمحمول	٢٥٠ - أحكام أعرابها
٢٤٣ - المطابقة بين الموضوع والمحمول	٢٥١ - المطابقة بين المحمول والموضوع
٢٤٣ - معنى الظروف وحروف	٢٥٢ - معنى الظروف وحروف الإضافة
٢٤٣ - الضمير	٢٥٤ - الضمير
٢٤٤ - التكملة	٢٥٥ - تسمية الجزئين الأساسيين للجملة
٢٤٤ - أغراض التكملة	٢٥٧ - التكملة
٢٤٤ - الأساليب	٢٥٧ - الأساليب
٢٤٥ - ملاحظات المؤلف على	٢٥٩ - الامتناع بما يتوقف ثانيته على السماع
الاقتراحات	



ملاحظة : طبع بحث : القياس في اللغة العربية - حياة اللغة العربية -
الإسماح بماتوقف ثانيته على السماع. طبعها الأولى في كتب منفردة . أما
نسخة المراجع فقد جمعت من مجله البداهة الإسلامية التي كان
يصدرها المؤلف بالقاهرة .



الخطا والصواب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٦	٢١	أولوا	أولو
٢٠	١	آنسو	آنسوا
٣٤	٦	(س)	صلى الله عليه وسلم
٤٥	٢	أن	أو
٥٧	١٤	المعتدي	المتعدي
٦٠	٦	خلسة	خلسه
٦٢	٩	عليه	عليهم
٦٢	١٣	فعَّال (٢)	فعَّال (١)
٨٩	٣	لومان	لومان
١٢٣	٤	ستقط سهواً ما يلي : وان وجد ما يعارضه في القياس يوقف على السماع؛ فتسلم لهم اجراء هذه القاعدة في كلام العرب لاحتمال أن تزيف ألسنتهم عن القصد فيحرفون ...	
١٣٢	٩	اللوزينخ	اللوزينج
١٤٤	١٠	فأنا	فإننا
١٤٥	٦	الموئث	الموئث
١٥١	١٤	اعضاءهم	أعضاؤهم
١٥٢	١	—	مباعدة بين شطري البيت
١٥٣	١٧	ان نزلناه	إثنا أنزلناه

السنة	السنة	٤	١٦٠
استطاع	استطاع	٥	١٦٢
سلوك	سلوكوا	١٠	١٦٤
بابن الضائع ^(٢)	بابن الضائع ^(٣)	٣	١٦٨
بابي حيان ^(١)	بابي حيان ^(٢)	٤	١٦٨
بابن مالك ^(١)	بابن مالك	١٥	١٦٨
بابن هشام ^(٣)	بابن هشام	١٦	١٦٨
بن	ابن	٦	١٧٦
المظلم	الظلم	٤١	١٧٧
السنة	السنة	١٩	١٧٨
الشرطية	الشرطية	٢٣	١٨٧
اللغة	الغة	١٨	٢٣٣
دبداء	وابدء	١٢	٢٤٥
تكلمة	تكلمة .. وتكررت	١	٢٥٧
	الخطيئة عدة مرات في نفس الصفحة .		
تعال	تعالى	٢٢	٢٦٦
الأصراس	الأصراس .	١٢	٢٧٠

وهناك بعض الأخطاء الخطيئة التي لا يجب على القارئ .

* * *

ملاحظة : لغات بحث : حياء لغات العربية كدهو في ارجل المفلوج

عام ١٩٠٩ ميلادي .

كتب للمؤلف

- ١ - التفسير
- ٢ - رسائل الإصلاح
- ٣ - الشريعة الإسلامية
- ٤ - محاضرات
- ٥ - الخيال في الشعر العربي
- ٦ - تراجم الرجال
- ٧ - الدعوة الى الإصلاح
- ٨ - هدى ونور
- ٩ - السعادة العظمى
- ١٠ - خواطر الحياة (ديوان شعر)
- ١١ - تقض كتاب في الشعر الجاهلي
- ١٢ - تقض كتاب الاسلام وأصول الحكم

المكتب الإسلامي

للطباعة والنشر

للتأليف والترجمة والطباعة والنشر

دمشق - حلبوني ٠ ص ٠ ب ٨٠٠ - هاتف ١١٦٣٧

يقوم بشراء وبيع الكتب القديمة والمخطوطة

يصدر قريباً

- ١ - مشكاة المصابيح للخطيب التبريزي بتحقيق وتعليق المحدث الشيخ ناصر الدين الألباني
- ٢ - ارواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل تأليف المحدث الشيخ ناصر الدين الألباني
- ٣ - شرح ثلاثيات الامام أحمد بن حنبل للسفارينبي

تطلب منه مؤلفات

المحدث الشيخ ناصر الدين الألباني

- | | |
|--|--------------------------------|
| ١ - صفة صلاة النبي (ص) | ٥ - صلاة التراويح |
| ٢ - آداب الزفاف | ٦ - صلاة العيدين |
| ٣ - حجة النبي صلى الله عليه وسلم | ٧ - تحذير الساجد |
| ٤ - حجاب المرأة المسلمة | ٨ - الأحاديث الضعيفة والموضوعة |
| ٩ - تصحيح حديث افطار الصائم قبل سفره بعد الفجر | |

دمشق - شارع سعد الله الجابري - بناية المولوية
ص ٥٠ ب (٤٧٥) هاتف (١٦٦٦٢)

تقديم :

عموم اصناف القرطاسية والورق والكتب العلمية والادبية

وقد صدر عنها :

السعر		
٣٠٠	للاستاذ علي الطنطاوي	مقالات في كلمات
٣٠٠	» » »	من حديث النفس
٢٨٥٠	للدكتور شوكت الشطي	الاسلام والطب وشرحه
٥٠٠	» » »	تاريخ طبقات الأطباء
٥٠٠	» » »	تاريخ الطب قبل الاسلام
٥٠٠	» » »	» » عند العرب
٥٠٠	» » »	كتاب النظافة والحركة وأثرها
١٥٠	» » »	» المسكرات ومضارها
١٥٠	للاستاذ بشير العوف	كيف غلبت الموت



تم طبعه بعون الله وفضله

يوم الخميس في ١٢ محرم سنة ١٣٧٩ هـ الموافق لـ ٧ تموز سنة ١٩٦٠ م

